

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Ibn Khaldoun Tiaret
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
Et Sciences Des Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس: التدقيق المالي

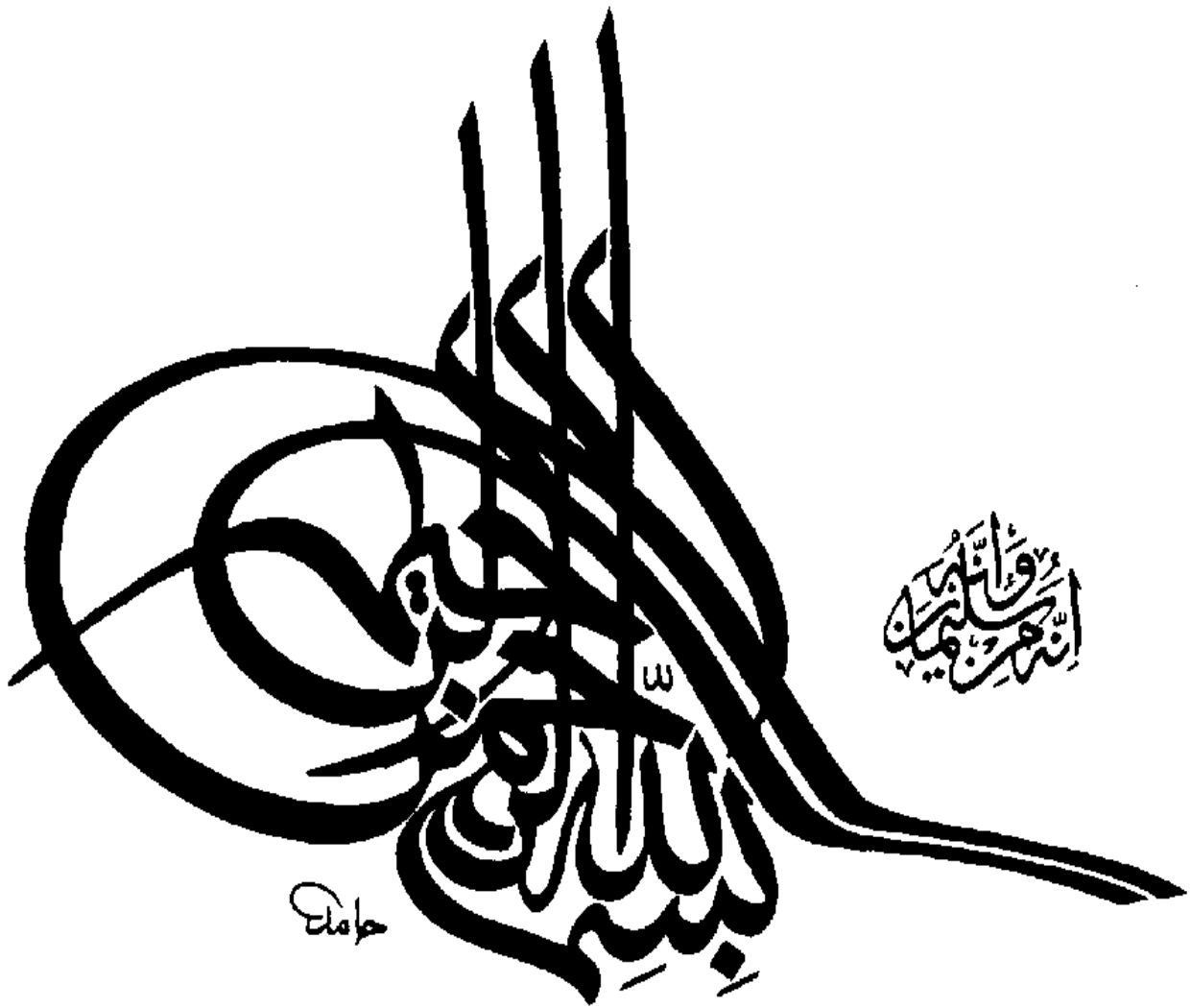
مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم التسيير تخصص:

- إدارة مالية.

إعداد:

د. زياني عبد الحق.

السنة الجامعية: 2021/2022.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
01	مقدمة
02	الفصل الأول: مدخل تنظيم عام لمهمة التدقيق
02	تطور التاريخي للتدقيق
08	تعريف التدقيق
10	العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة للتدقيق
11	أهداف التدقيق
14	أنواع الرئيسية للتدقيق
16	أنواع أخرى من التدقيق
19	أنواع المدققين
20	الخدمات التي يقدمها المحاسب المهني المستقل
22	مهمة المدقق
46	الفصل الثاني: أدوات ومراجع مهمة التدقيق
46	أدوات طرح الأسئلة:
46	- سبر الآراء (العينة)
54	- الحوار والأسئلة المكتوبة
57	- أدوات الإعلام الآلي
58	- عمليات التحقق والتحليل والتسويات المختلفة
59	أدوات الوصف:
59	- التحقق
60	- التحليل
60	- التسوية
61	الفصل الثالث: حالات التدقيق في ظل استعمال برامج الإعلام الآلي
61	نظم المعلومات المحاسبية ونظام الحاسب الآلي
62	- مفهوم نظام الحاسب الآلي
61	- مفهوم نظم المعلومات المحاسبية
63	- نظم المعلومات الالكترونية:
64	- نظم التشغيل الالكتروني
64	- نظم التبادل الالكتروني للبيانات
64	أثر استخدام نظم الحاسب الآلي على نظم المعلومات المحاسبية

69	الفصل الرابع: أخذ وضعيات مؤسسات موضوع التدقيق	
69	- مراجعة قائمة الدخل	
73	- مراجعة عملية المشتريات	
77	- تدقيق عملية المبيعات	
78	- تدقيق عملية الرواتب والأجور	
80	- حالات عملية تطبيقية	
105	المحور الخامس: المراجعة القانونية	
98	-التدقيق القانوني	
99	-من هو المدقق من ناحية القانونية	
99	-مفهوم ومقومات مهنة المراجعة القانونية	
100	-صفات المدقق الشخصية	
100	-المعايير الواجب توفرها في المدقق القانوني	
100	-الولايات المتحدة الأمريكية	
101	-المملكة المتحدة (بريطانيا)	
103	-اشتراطات الاستقلالية لمؤسسات المراجعة	
105	قائمة المراجع	

مقدمة عامة:

مقدمة:

ظهر التدقيق أو كما يطلق عليه في الكثير من البلدان العربية «المراجعة» مع بداية ظهور المنشآت الاقتصادية والتجارية والمالية وتطورت مع تطور أشكال هذه المنشآت. فمع ظهور شركات الأموال وانفصال الملكية عن الإدارة زادت الحاجة أو أهمية التدقيق كأداة تمكن المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين في المنشأة من الاطمئنان على دقة وسلامة القوائم المالية المعدة بواسطة الإدارة. ومن ناحية أخرى فإن زيادة أهمية البيانات والمعلومات المحاسبية والتوسع في استخدامها بواسطة مختلف الجهات والأفراد أصحاب المصلحة في المنشأة أي مستخدمي البيانات أضفى أهمية كبرى على التدقيق المالي على أساس انه أداة رقابية هدفه الأساس التأكد من جودة هذه المعلومات.

والتدقيق - كأحد فروع العلوم الإجتماعية - علم حديث نسبيا ينتمي إلى مجموعة العلوم المحاسبية حيث يعتبر أرقى العلوم المحاسبية لاعتماده على مفاهيم ومبادئ ونظريات المحاسبية بالإضافة إلى أسس وأساليب ومبادئ التدقيق من الوجهة المنهجية إلى جانب التطبيق والممارسة.

والتدقيق المالي الذي يعتبر أحد أنواع التدقيق يعرف على أنه فحص انتقادي للمعلومات المقدمة من طرف الإدارة بهدف المصادقة على عدالة ومصداقية المعلومات المالية .

وبناء عليه جاءت هذه المطبوعة التي تضم مجموعة من المواضيع الجوهرية الخاصة بمقياس التدقيق المالي، قدمت كمحاضرات على شكل فصول موجهة إلى طلبة فروع العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير وكذا كل المهتمين والمهنيين. مما يتناسب واحتياجات كل منهم على حد سواء، حيث حرصنا على عرضها بصورة بيداغوجية تتسم بالبساطة في السرد والمنهجية في العرض،

بالإضافة إلى ذلك جاءت هذه المطبوعة لتمكين الطالب من الفهم الجيد والعميق لمبادئ التدقيق المالي وإجراءاته بصفة عامة وفي

ضوء اللوائح والقوانين المنظمة لمهنة التدقيق.

الفصل الأول

مدخل تنظيم عام لمهمة التدقيق

الفصل الأول

مدخل تنظيم عام لمهمة التدقيق

يعتبر التدقيق أو كما يصطلح عليه في بعض الدول العربية "المراجعة" أحد العلوم الإجتماعية التي تلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع، ويساعد التدقيق على زيادة ودعم الثقة في القوائم المالية، وبالتالي فهو يعتبر عاملا هاما في زيادة الاستثمارات وتوسيع سوق الأوراق المالية. ويساهم التدقيق المالي في حماية المستثمرين والمتعاملين في الأوراق المالية من مخاطر سوء عرض القوائم المالية، ومخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم.

1- تطور التاريخي للتدقيق:

يشير ميكول أن (Mikol A, 2000) أن التدقيق كلمة مشتقة من الكلمة يونانية « Audir » و التي تعني " هو يستمع" ، حيث كانت الحسابات في العصور السابقة تقرا على أصحاب الأعمال أو الإقطاعيين أو المسؤولين الحكوميين حتى يطمئنوا على صحتها. ولقد أطلق على هذه العملية كذلك " Audit " باللغة الإنكليزية والتي تعني التدقيق. ومن هنا إرتبطت عملية التدقيق بفحص الحسابات للتأكد من مصداقيتها.

لقد نشأ التدقيق Audi منذ العصور القديمة الأولى حينما دعت الحاجة إلى تدوين الحسابات إذ تشير السجلات و الآثار إلى مايفيد بأن المصريين القدماء و اليونان و الرومان قد إستخدموا أساليب مبسطة في تدقيق الموارد العامة للدولة ، و في محاسبة موظفيها على تلك الأموال التي في حوزتهم، و من ثم كان التدقيق في تلك الفترة من الزمان يخص بتدقيق حسابات الحكومة للتحقق من صحتها، هذا يعني أن مهنة التدقيق ظهرت أول مرة عند المصريين و اليونان و الرومان ، حيث كانوا هؤلاء يسجلون العمليات النقدية ثم يدققونها للتأكد من صحتها، و كانت هذه العمليات تخص فقط الحسابات المالية الحكومية.

ويرى أحمد حلمي جمعة أن عملية التدقيق في تلك الفترة كانت تعتمد على السمع، حيث كانت تعقد جلسة إستماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع، وبعد الجلسة يقدم المدققين تقاريرهم، مع ملاحظة أن عملية التسجيل كانت تتم بطريقة بدائية. إلا أنه مع ظهور الطريقة المزدوجة التي إكتشفها العالم الإيطالي لوكا باشيلو Luca Paciolo ونشرها في كتابه المعروف الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494م والتي ساعدت على تنظيم الحسابات، تحسنت عمليات التسجيل والتدقيق

و إزدادت أهمية الحاجة إلى مهنة التدقيق، و بدأ المجتمع يدرك أهمية دورها حتى جاء القرن الثالث عشر حيث عرف التدقيق في كل من بريطانيا و إيطاليا و مع بداية القرن السابع عشر عرف المدقق الممتحن.

و مع ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر وما صاحبها من إتساع حجم المشروعات الصناعية إتساعا كبيرا نتيجة ظهور و إستخدام الآلات في الصناعة و الذي بدوره أدى إلى ظهور او تكوين مايعرف بشركات المساهمة لتدبير الاموال اللازمة للصناعة، تزايد الإهتمام بالتدقيق و الطلب عليه، حيث كان من الضروري وجود من يقوم بطمأنة المالكين و حمايتهم من الأفراد (المدراء) الذين يتولون إدارة شؤون المنشأة. فظهرت الحاجة إلى الإستعانة بآلية مهنية لها من التأهيل العلمي والعملية مايمكنها من فحص أعمال الشركة و تدقيق السجلات والمعلومات المالية التي أعدت بمعرفة الإدارة وإعداد التقرير بنتائج ذلك الفحص و التدقيق حتى يستطيع المساهمين الوقوف على مدى كفاءة إدارة الشركة وامانتها، وتمثلت هذه الآلية في المحاسبين والمدققين القانونيين الذين يطلق عليهم البعض مراقبي الحسابات (المدققين الخارجيون).

مع بداية القرن العشرين وبموجب قانون الشركات الصادر عام 1900م أخذ التدقيق الخارجي شكلا إلزاميا. ولقد نظمت قوانين الشركات الإنجليزية المتعاقبة بعد ذلك معايير تأهيل المدقق والمعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية وكذلك تقرير المدقق ولقد صدر في المقابل أول كتاب شامل عن التدقيق في إنجلترا في عام 1892م.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت مهنة التدقيق والمحاسبة تطور سريع بعد الحرب العالمية الأولى، فقد تأثرت هذه المهنة تأثرا كبيرا بمثيلتها في بريطانيا، والدليل على ذلك هو صدور أول تشريع في ولاية نيويورك للترخيص بمزاولة مهنة المحاسبة القانونية العامة " Certified Public Accounting (C.P.A) :

وأعد المجمع الأمريكي للمحاسبين قائمة بشأن توحيد المبادئ و الإجراءات و الأساليب في المحاسبة و التدقيق، و في أثناء هذه الفترة كان إهتمام المدققين يتركز على تدقيق الميزانية ، و صدر تعديل لهذه القائمة في عام 1929 م باسم تحقيق القوائم المالية . وبعد الازمة الإقتصادية العالمية عام 1929م وماتتج عنها من إختيارات في أسواق المال ، تزايد الإهتمام أكثر بمهنة التدقيق، فأصبحوا السياسيين و الإعلاميين يطالبون بضرورة إعطاء دور أكبر للتدقيق المالي في مجال مسؤوليته عن الغش و التلاعبات. و في الأربعينات من القرن العشرين حدثت تحولات هامة في مجال التدقيق و مسؤوليات المدققين في كل من الولايات المتحدة و بريطانيا كان منها:

1- التحول من التدقيق الكامل التفصيلي للحسابات إلى التدقيق باستخدام العينات من أجل التحقق من مدى عدالة القوائم المالية.

2- تركيز المدققين على أنظمة الرقابة الداخلية و ربط الإختبارات التي يقومون بها بنتيجة تقييمهم لهذه الأنظمة.

3- تراجع التركيز على إكتشاف الغش كهدف أساسي لعملية التدقيق.

و يمكن القول بان التدقيق قد مر في ذلك بمراحل ثلاث وراء كل منها أسبابها و نتائجها.

المرحلة الأولى: إكتشاف الاخطاء

في بادئ الممارسة كان ينظر إلى التدقيق على أنها وسيلة الهدف إكتشاف الأخطاء والغش والتزوير الموجود بالدفاتر، أن

مهمة مراقب الحسابات قاصرة فقط على تعقب تلك الأخطاء وإكتشافها بمعنى أن النظرة وقتها لاهداف الرقابة كانت تحدها في التحقق من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات.

و قد ساعد على وجود هذا الهدف مايلي:

- صغر حجم المنشآت وضآلة عدد العمليات المالية.
- سيادة نظرية الملكية المشتركة في الفكر المحاسبي.
- النظر إلى المراقب الحسابات على أن مهمته هي تعقب و تصيد الأخطاء في الإجراءات المحاسبية.

المرحلة الثانية: مرحلة إبداء الرأى في صحة القوائم المالية:

كان للقضاء الإنجليزي الفضل في إظهار التحول إلى هذه المرحلة عندما قرر في بعض أحكامه الصادرة عام أن الهدف الرئيسي

للتدقيق ليس إكتشاف الغش الموجود بالدفاتر وانه ليس مفروضا في المراقب أن يكون جاسوسا أو بوليسا سريرا، أو يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم له، أو من يعاونوه ويقدمون له البيانات والمعلومات التي يطلبها.

و من هنا بدأ المراقب يفصح عن رأيه الفني المحايد في تقريره عن صحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية

و ساعد على ظهور هذه المرحلة:

- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها؛
- ظهور نظرية الشخصية المعنوية في الفكر المحاسبي؛

- أحكام القضاء، خصوصا القضاء الإنجليزي.

المرحلة الثالثة: مرحلة تعدد أهداف التدقيق (المسئولية الاجتماعية للتدقيق):

مع إزدياد الحاجة للمعلومات أكثر شمولاً وذات منفعة نسبية أكثر من التدقيق وتقاربها، كان لامناص من أي يتسع نطاق التدقيق، ومن ثم أهدافها بما يحقق المسئولية الاجتماعية المعلقة عليها حيث يتطلب ذلك توفير أو تقديم معلومات بشكل فني محايد ودقيق عن الآثار الفعلية والمحتملة لكافة عمليات المنشأة لمستخدمي هذه البيانات (المساهمين).

أما عن تطور مهنة التدقيق في الجزائر، فقد عرفت هذه الأخيرة عدة تطورات بالموازاة مع التحولات الاقتصادية التي عرفت الجزائر من خلال الانتقال من النظام الإقتصادي الإشتراكي الموجه إلى إقتصاد السوق، و الإصلاحات الإقتصادية الناتجة عنه، و تتمثل مراحل تطور مهنة التدقيق فيما يلي:

1- مرحلة ما بعد الإستقلال إلى غاية 1980م

بقيت مهنة التدقيق في الجزائر بعد الإستقلال تمارس وفقا للقوانين الفرنسية إلى غاية سنة 1969، حيث تناول المشرع الجزائري مهنة التدقيق لأول مرة من خلال قانون المالية لسنة 1970، و الذي ينص على في مادته (39) على أن وزير المالية المكلف بالمالية والتخطيط مسؤول عن تعيين محافظي الحسابات في الشركات الوطنية و الهيآت العمومية وهذا بهدف ضمان سلامة ودقة حساباتها و تحليل وضعية أصولها و خصومها، حيث كان الهدف من هذا المرسوم 70-173 المؤرخ في 16-11-1970 تحديد واجبات و مهمة محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية و شبه عمومية. و من بين مهام محافظي الحسابات في تلك الفترة مايلي :

- مراقبة الأموال و طرق تنفيذ العمليات التي لها انعكاس إقتصادي و مالي على التسيير،
- متابعة مدى تطبيق الإجراءات و القواعد المسطرة في التسجيلات المحاسبية،
- مراقبة مصداقية و صحة الجرد و حسابات النتائج الموجودة في المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية للمؤسسة.

و اتسمت هذه المرحلة بعدم مطابقة مهنة التدقيق للإجراءات والمعايير الدولية المعمول بها، كونها لا تتلاءم مع تنظيمها الذي يقضي بممارستها من طرف مهنيين مستقلين مع شرط عدم التدخل في التسيير.

و من أبرز الثغرات الجوهرية التي تميزت بها هذه المرحلة هو غياب قانون خاص بمهنة تدقيق الحسابات وفقا للمعايير الدولية, و

يمكن الإشارة إلى النقص التالي :

- غياب المراقبين الدائمين للمحاسبات بسبب نقص الإمكانيات البشرية و المالية و تعدد مؤسسات موضوع الرقابة,
- عدم وضوح المعايير التي تسمح بالدخول لممارسة المهنة، و التي كانت تحدها الإدارة العمومية وفق الأهداف المرجوة,
- مدة الوكالة غير المحدودة لمحافظ الحسابات .

2- مرحلة إعادة تنظيم التدقيق القانوني (1980-1988)

مع إعادة تنظيم الإقتصاد الوطني وهيكله المؤسسات العمومية الإقتصادية الذي نتج عنها إرتفاع عدد المؤسسات العمومية وتعدد أنماط التسيير وغياب أطر تحكم توليد المعلومات وضعف التحكم في النظام المحاسبي، كان على المشرع الجزائري أن يسن آليات رقابية تحد من الإختلالات التي تفرزها أساليب التسيير المتبناه. ففي 31-03-1980 صدر القانون رقم 80-05 المتعلق بنشاط و طبيعة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، و الذي أقر بإنشاء هيئة مهنية لتنظيم هذه المهنة تتمثل في مجلس المحاسبة، حيث نصت المادة الخامسة من القانون 80-05 على أن مجلس المحاسبة يراقب مختلف المحاسبات التي تصور العمليات المالية و المحاسبية أين تتم مراقبة صحتها و إنتظامها و نزاهتها.

و حسب القانون رقم 80-50 المتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، يعتبر مجلس المحاسبة هيئة ذات صلاحيات قضائية و إدارية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية مكلفة بمراقبة مالية الدولة و المؤسسات المنتخبة و الجماعات المحلية و المؤسسات الإشتراكية بأنواعها، كما يمكن لمجلس المحاسبة مراقبة جميع المؤسسات بجميع أنواعها التي تستفيد من المساعدة المالية للدولة أو جماعة محلية أو هيئة عمومية في شكل مساهمة في رأس المال أو منح أو قروض أو تسبيقات او ضمانات.

و حسب ما شهدته هذه المرحلة من بذل مجهودات فيما يخص تطوير مهنة التدقيق و تحسين عمل المدقق إلا أنه يمكن القول

أن هناك شعور شبه كلي في إصدار القوانين المنظمة للمهنة فيما يتعلق بالعناصر التالية:

- شروط تعيين مراجعي الحسابات,
- مهام و واجبات هؤلاء المهنيين,
- مسؤولياتهم، وبصفة عامة كل ما يتعلق بالقوانين المنظمة لتدقيق الحسابات.

3- مرحلة إعادة تأهيل التدقيق القانوني في المؤسسات العمومية الإقتصادية (1988-1991)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 88-01 سنة 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، بالإضافة إلى تعديل القانون التجاري بواسطة القانون 88-04 المتضمن القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الإقتصادية حيث أصبحت هذه الأخيرة بموجب هذا القانون شركات تجارية لها الشخصية المعنوية و يتم تنظيمها بمقتضى قواعد القانون التجاري، و بذلك تم تحرير المؤسسات العمومية من القيود الإدارية التي كانت تعترضها، وإعادة تنظيم وظيفة الرقابة التي تمت ترجمتها قانونيا بإعادة تأهيل محافظ الحسابات، و تأسيس التدقيق الداخلي في المؤسسات العمومية.

و ما يمكن ملاحظته من خلال هذين القانونين هو الفصل التام بين التدقيق الخارجي و التدقيق الداخلي، حيث أن التدقيق الخارجي يقوم أساسا على تدقيق حسابات المؤسسات العمومية، في حين تهتم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم طرق تسيير هذه المؤسسات تحت سلطة مجلس إدارتها.

4 - مرحلة الإصلاحات وتنظيم مهنة التدقيق: (ما بعد 1991)

تميزت هذه المرحلة بصدور القانون رقم 91-08 سنة 1991 لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر وهو المعمول به لغاية سنة 2011، حيث أنشئت بموجبه المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وبذلك أوكلت مهمة تدقيق الهيآت والمؤسسات التي لا تدخل في مجال اختصاص مجلس المحاسبة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المسجلين في جدول المنظمة الوطنية للخبراء ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

وفي سنة 2010، شهدت مهنة التدقيق منعرجا حاسما غير مسارها، حيث صدر قانون جديد للمهنة تحت رقم 10-01 مؤرخ في 29-06-2010 لينظم مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، حيث ألغى هذا القانون أحكام القانون 91-08 المنظم للمهنة منذ 1991.

الهيآت المهنية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر

لقد عمل المشرع الجزائري على تطوير و تنظيم مهنة التدقيق و هذا من خلال إنشاء كل من المجلس الأعلى للمحاسبة و المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.

نشأ المجلس الأعلى للمحاسبة (CSC) سنة 1971. بموجب المرسوم رقم 71-82 المتعلق بتنظيم مهنة المحاسب و الخبير المحاسبي، و تتمثل المهمة الرئيسية لهذا المجلس في إصدار المعايير المحاسبية و إعداد المخططات المحاسبية القطاعية، بالإضافة إلى الإهتمام بحل المشاكل و الصعوبات التي يواجهها المحاسبون و الخبراء المحاسبون مثل:

تنظيم و تطبيق قواعد الإنضباط للمهنة،

القيام بدراسات عامة تستهدف التسيير و التنظيم المحاسبي.

و في ظل هذا المهام التي يقوم بها المجلس الأعلى للمحاسبة، فإن مهنة التدقيق و بالخصوص محافظة الحسابات لم يعطي لها إهتمام من قبل المجلس، فلم تكن مستقلة في أداء مهامها إلا بالنسبة للمؤسسات الخاصة التي كانت مهمة مراجعة أو تدقيق حساباتها موكلة للخبراء المحاسبين المرخصين من طرف المجلس الأعلى للمحاسبة، هذا من ناحية، و من ناحية أخرى، فإن محافظة الحسابات في المؤسسات العمومية الإقتصادية كانت تمارس تحت وصاية و إشراف وزارة المالة حيث كانت هي المكلفة بالتعيين و العزل، و هذا مايفسر غياب التنظيم الفعال للمهنة.

2.1- المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و الخاسبين المعتمدين

إن الهدف من إنشاء هذه المنظمة هو إعادة تأهيل مهنة التدقيق و خاصة القانونية منها من خلال اتخاذ إجراءات قانونية لتنظيم و تأطير المهنة و جعلها تمارس بصفة مستقلة، وقد سميت فيما بعد بالمصنف الوطني، وأشرفت هذه المنظمة على تنظيم المهنة منذ 1991 و إلى غاية 2011 أين تم حلها.

و من بين المهام التي كلفت بها هذه المنظمة مايلي:

السهر على تنظيم المهنة و حسن ممارستها،

الدفاع على أعضاء المهنة و إستقلاليتهم،

إعداد النظام الداخلي للمنظمة و الذي يحدد على الخصوص شروط التسجيل و الإيقاف و الشطب من جدول المنظمة.

2.- تعريف التدقيق:

لقد وضعت تعاريف عدة لمفهوم للتدقيق إلا أننا سوف نحاول تقديم ثلاثة تعاريف فقط لما لها من أهمية.

عرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) التدقيق على أنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية و تقييمها بطريقة موضوعية بغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"

بينما يشير (Gray and Manson, 2011) أن التدقيق هو "فحص أو بحث عن أدلة و تقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية و غير المالية، يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل و مستقل عن معدي هذه البيانات و عن الأشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها و بالتالي زيادة فائدتها و مدى الإعتماد عليها".

بينما يرى (Boynton, et al. , 2006) التدقيق بأنه "عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، و تقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة".

و مما يلاحظ من هذه التعاريف أنها تشمل على الأمور الهامة التالية:

أنه عملية منتظمة : بمعنى أن عملية التدقيق تعتمد على التخطيط و منهجية محددة، بالإضافة إلى أنها تمر بعدة مراحل بشكل منطقي. الحصول على أدلة و تقييمها بطريقة موضوعية: و هذا يعني أن عملية التدقيق ينبغي أن تتم بشكل يؤدي إلى خدمة الأطراف ذات العلاقة دون التحيز لأي فئة سواء كان ذلك خلال عملية جمع الأدلة أو تقييم النتائج.

إيصال النتائج إلى الأطراف ذات علاقة: و هذا يعني أن عملية التدقيق تتوج بتقييم النتائج إلى الأطراف ذات علاقة.

كما يمكن إعطاء تعريف شامل يتماشى مع أهداف و تطورات في مجال التدقيق :

" التدقيق هو عملية منظمة لجمع و تقييم الأدلة و القرائن، بشكل موضوعي، و المتعلقة بنتائج المادة محل التدقيق ، و ذلك

لتحديد مدى التوافق و التطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة، و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق".

و يلاحظ بأن مختلف التعاريف ركزت على ثلاثة نقاط رئيسية يتمحور حوله التدقيق و هي:

الفحص؛

التحقيق؛

التقرير.

الفحص: أي فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي.

التحقيق: وهو الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية كأداة للتعبير السليم على نتيجة أعمال المؤسسة ومدى تمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

التقرير: أي بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير موجه إلى الأطراف المعنية سواء كانت من داخل المؤسسة أو من خارجها، ويعتبر التقرير المنتج النهائي لمهمة المدقق.

3- العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى التدقيق

هدفت الدراسة التي قامت بها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA , 1973) إلى محاولة تبرير الحاجة إلى التدقيق، حيث قامت بإعطاء تحليل حول إضفاء الثقة والمسؤولية بعدا جديدا ، مرتكزة على سؤال جوهري و المتمثل في : لماذا هناك احتمالية لوجود فجوة في الثقة (credibility gap) ، و بالتالي الحاجة إلى التدقيق (add credibility) ، بالإضافة إلى بعض الأسئلة و المتمثلة في :

لماذا يمكن أن تكون تقارير الإدارة غير موثوق فيها،

لماذا يعتبر الحصول على معلومات موثوق فيها مطلبا مهما بالنسبة للمستفيدين من التقارير.

، وخلصت هذه الدراسة إلى أربعة عوامل اعتبرتھا تفسيرا للحاجة إلى التدقيق:

1- فجوة البعد: Remoteness Gap

إن النقص في الموثوقية، وبالتالي الحاجة إلى طرف خارجي مستقل من أجل زيادة درجة الموثوقية في البيانات المالية ودرجة الإعتماد عليها يعود بشكل أساس إلى ما يسمى فجوة البعد (Lee, 1993). وهي الفجوة بين الإدارة و المساهمين و الأطراف الأخرى الخارجية التي تعتمد على البيانات المالية الصادرة عن الإدارة. إن هذه الفجوة تعود بشكل أساس إلى عملية تفويض فريق معين من الإدارة شؤون المنشأة. إن فصل الإدارة عن الملكية و بالتالي إستحالة إطلاع المالكين على الكم الهائل من العمليات المالية و غير المالية التي تحدث في منشأتهم يؤدي إلى حدوث فجوة في الاتصال بين الإدارة و المالكين. وهنا يظهر دور التدقيق في تقليص هذه الفجوة من خلال إستقلاليتها وكفاءته.

2. - تضارب المصالح Conflict of Interests

إن تعدد الفئات المستفيدة من القوائم المالية وتعدد الاستخدامات لهذه القوائم، وبتالي تنوع المصالح، تجعل الفئات المختلفة بحاجة إلى جهة مستقلة ومحيدة حتى تطمئننا بأن البيانات المالية أعدت بشكل موضوعي ومحيد دون تحيز لأي جهة. و يتمثل التضارب في المصالح بشكل رئيسي في التضارب بين الإدارة و المساهمين، و التضارب بين الشركة و المستخدمين الآخرين للبيانات المالية سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين أو دائنين أو جهات حكومية و غيرها.

3. - الأثر المتوقع Consequence

إن الهدف الأساس من عملية المحاسبة هو المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث أن المحاسبة تتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية: تحيد العمليات الاقتصادية وتسجيلها وتوصيل النتائج. و تعتبر عملية توصيل النتائج هي الهدف المقصود من عمليات التحديد و التسجيل. و الغاية من توصيل النتائج للفئات ذات العلاقة أو الفئات المستفيدة من القوائم المالية هي تسهيل عملية اتخاذ القرارات. و إن من مستلزمات الاعتماد على القوائم المالية أن تتميز المعلومات التي تحتويها هذه القوائم بملاءمتها و مصداقيتها حتى يكون أثرها في الاتجاه الصحيح. وبالتالي فإنه لا بد من جهة تتمتع بالكفاءة والاستقلالية لتطمين متخذي القرارات عن مدى مصداقية هذه البيانات.

4. - التعقيد Complexity

إن تطور في العمليات الاقتصادية والمعالجات المحاسبية القانونية ومتطلبات المعايير المحاسبية أدخلت قدرا من التعقيد في عمل المحاسبين، وبالتالي فإن المحاسبين في كثير من الأحيان يقومون بعمليات معقدة تتطلب كفاءات عالية وقد تؤدي إلى الوقوع في الأخطاء، مما ينعكس على البيانات المالية، وبالتالي فإن عملية التدقيق تساهم بشكل أكبر في طمأنة الفئات المختلفة عن مدى ملاءمة ودقة وسلامة العمليات المحاسبية التي تمت.

4. - أهداف التدقيق

يهدف التدقيق كما هو معلوم إلى المصادقة على عدالة ومصداقية القوائم المالية، وهذا عن طريق إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة صادقة وحقيقية عن المركز المالي للمنشأ. و يشير علي عبد القادر الدنبيات أن الهدف الأساس للتدقيق الخارجي في الوقت الحاضر هو إعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش. أما تاريخيا فلا بد من الإشارة إلى أن أهداف التدقيق الخارجي مرت

بتغيرات و تطورات مستمرة متأثرة بالظروف و التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و لا بد من الإشارة إلى أن ضرورة وجود مهنة التدقيق تتبع من ضرورة تلبية حاجات المجتمع و بالتالي فإنه يتوقع أن يكون التدقيق في تغير و تطور من أجل تلبية الاحتياجات المتطورة للمجتمع (Porter, 1992)، وقد أشار الباحثون منذ القدم (Dicksee, 1998 ; Montgomery 1992) إلى أن أهداف التدقيق الأساسية في بداية ظهور التدقيق الإلزامي تمثلت في اكتشاف الغش و اكتشاف الأخطاء الفنية و الأخطاء في المبادئ.

وقد بينت دراسة (Porter, 1997) انه بعد ذلك و خاصة في الفترة ما بين 1920 و 1960 كان للتدقيق هدف أساس يتمثل في إضفاء المصدقية على البيانات المالية أي بمعنى أن المسؤولية الأساسية لاكتشاف الغش و التلاعب تقع على عائق الإدارة و أن التدقيق له مسؤولية ثانوية.

و فيما بعد الستينات من القرن العشرين تزايد النقد الموجه للمهنة من قبل السياسيين و الإعلاميين و غيرهم منادين بضرورة تبني المهنة لدور أكبر في مجال اكتشاف الغش و التنبيه عنه (Sickk, et al., 1992)، إلا أن المهنة استمرت في المراوغة و أصرت على أن المسؤولية الرئيسية في اكتشاف الغش تقع على عائق الإدارة ، وأن على المدققين أن يضعوا في خططهم ما يمكنهم من الخروج بتأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية.

إن تطور في مجال مسؤولية منظمات الأعمال و تعدد الأطراف المستفيدة قد انعكس على أهداف التدقيق و نطاقها و مجالاتها ليشمل الأهداف الرئيسية التالية:

إبداء الرأي الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية في توضيح المركز المالي ونتائج الأعمال،

مراجعة البيانات المتعلقة بتقويم أداء الإدارة، وبيان مدى كفاءة وفاعلية واقتصاد الإدارة في استغلال مواردها المادية والبشرية.

من المعروف قديما و حديثا و حسب معايير التدقيق الدولية أن المدقق يعطي رأيا Opinion و ليس شهادة Certificate و هناك كما معلوم فارق كبير بينهما و لهما ارتباط كبير بمسؤولية المدقق و أهداف التدقيق، فالشهادة تتطلب التأكد التام المطلق بعد الإطلاع على البيانات القطعية، و صحة البيانات تعني خلوها من أي نوع من الانحرافات سواء كان ماديا أم غير مادي. أما الرأي فهو أقل قطعية من الشهادة، و يحتمل الصحة و الخطأ، حيث أن الرأي يعتمد على الحكم المهني. و عندما نشأ التدقيق بمفهومه الإلزامي و صدرت أول القوانين للشركات في بريطانيا عام 1944 تضمن قانون الشركات في تلك السنة بعض الأمور التي

تتعلق بتدقيق الحسابات وقد كان تقرير المدقق يسمى شهادة Audit Certificate، وكانت الشهادة تتعلق بصحة البيانات المالية، حيث كان المدقق يقول نشهد بأن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و صحيحة.

".....we certify that the financial statements give a true and correct view."

وقد كان دور المدقق في ذلك الوقت منصب على اكتشاف الغش والخطأ، لذلك كان مستخدمو التقرير يتوقعون أن المدقق يشهد بان البيانات المالية خالية من جميع أنواع الغش أو الانحرافات.

و بعد تطور وظيفة التدقيق و ما صحبتها من تغيرات و مسؤوليات في عمل المدقق، أصبح هذا الأخير يعطي تقريرا مطولا يتكون من ثلاثة فقرات و ليس شهادة يقول فيه " برأينا فإن البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة (تظهر بعدالة)..... و قد أشارت معايير التدقيق الدولية (معيار رقم 700) فيما يخص تقرير مدقق الحسابات الذي يتكون من ثلاثة فقرات رئيسية إلا أن المدقق يمكن أن يستخدم عبارة تعطي صورة حقيقية و عادلة " أو تظهر بعدالة" من كافة النواحي المادية.

كذلك فإن المعيار الدولي 700 قد أجرى عملية تعديلا سنة 01-01-2007، حيث جاء في محتواه أن تقرير المدقق لابد أن يشمل أربع أو خمس فقرات مع تبنى نفس العبارات الخاصة بالرأي.

بالإضافة إلى تلك الأهداف فقد أشار حلمي جمعة في كتابه >> مدخل إلى التدقيق و التأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق<<، إلا أنا تطور مهنة التدقيق قد صاحبها تطور ملحوظا في الأهداف و مستوى الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية. فهو يرى أن هدف التدقيق الكلاسيكي (أي قبل سنة 1900) كان يتمثل في اكتشاف التلاعب و الاختلاس و الأخطاء، بحيث لا يوجد نظام الرقابة الداخلية، بينما أصبح بين سنتي 1905 و 1940 منصب على تحديد مدى صحة المركز المالي بالإضافة إلى اكتشاف التلاعب و الأخطاء ، ليبدأ الاهتمام بالنظام الرقابة الداخلية بين سنتي 1940-1960، حيث أصبحت مهنة التدقيق تعتمد أساس على فعالية نظام الرقابة الداخلية أي ما يسمى بالتدقيق الاختباري.

و من عام 1960 وحتى الآن أضيفت أهداف عامة للتدقيق أهمها : تحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع. و مما سبق عرضه نستطيع القول أن هناك تطور في أهداف مهنة التدقيق، و ما هو جدير بالذكر أن تطور أهداف مهنة التدقيق تعود إلى القضاء الإنجليزي، و لعل العبارة المشهورة للقاضي (Lopasse) في قضية حليج الأقطان في عام 1896 و التي وصف فيها المدقق بأنه: كلب حراسة و ليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء آثار المجرمين.

و تشير العبارة السابقة إلى أن الهدف الأساس للتدقيق ليس اكتشاف الغش و الخطأ و إنما يظهر الخطأ و الغش عند قيام المدقق بمهمته و هذا ما أكد عليه مجلس معايير التدقيق و التأكيد الدولي في المعيار التدقيق الدولي (200) حين أشار إلى أن الأهداف الكلية للتدقيق لدى إجراء عملية تدقيق البيانات المالية تتضمن :

الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن الغش أو الخطأ.

الإبلاغ عن البيانات المالية والاتصال بشأها حسبما تقتضي معايير التدقيق الدولية، وفقا للنتائج التي توصل إليها المدقق.

5. أنواع التدقيق والخدمات التي يقدمها المدققون:

يتطرق هذا الفصل إلى شرح مختلف أنواع التدقيق، حيث يتم التركيز أولاً على أنواع الأساسية للتدقيق وفقاً لما قد يسمى التقسيم الحديث للتدقيق. و من ثم يتم المقارنة بين بعض التقسيمات الأخرى للتدقيق. ويختتم الفصل ببيان أهم الخدمات التي يقدمها المدققون الخارجيون.

1.5- أنواع الرئيسية للتدقيق:

حسب التقسيم الحديث للتدقيق، يقسم هذا الأخير إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تشمل التدقيق المالي وتدقيق الالتزام (الإذعان) والتدقيق التشغيلي. وسيتم عرض هذه المفاهيم بشكل مختصر، مع التركيز بنوع من التوسع على التدقيق التشغيلي لأهميته و تزايد الاهتمام به.

- تدقيق القوائم المالية: Fianacial Statements Audit

وهو التدقيق الخارجي الذي تم تعريفه سابقاً، حيث يكون الهدف منه هو الخروج برأي في محايد عن مدى عدالة البيانات المالية و حقيقة تمثيلها للمركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية وفقاً للمعايير المحاسبية. و هذا الرأي يكون بمثابة تأكيد معقول (وليس مطلق) عن مدى خلو البيانات المالية من الانحرافات المادية. ويقوم المدقق بالتأكد من مدى مسايرة البيانات المالية لمعايير المحاسبة الدولية. وفي النهاية يقدم تقريره إلى المساهمين في الشركات المساهمة العامة والخاصة والتوصية بالأسهم وذات المسؤولية المحدودة، وإلى من قام بتعيينه في الشركات والمشاريع الأخرى.

- تدقيق الالتزام أو الإذعان: Compliance Audit

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالحصول على أدلة تدقيقية وتقييمها من أجل تحديد مدى إذعان بعض الأنشطة المالية والتشغيلية للقوانين والقواعد والشروط المحددة ذات العلاقة. وهذه القواعد أو القوانين أو الشروط قد يكون مصدرها الإدارة أو الدائنون أو الحكومة. وعادة توجه تقارير التدقيق في هذه الحالة إلى الجهة التي وضعت القواعد أو الشروط، وقد يشتمل التقرير على ملخص بالاستنتاجات ومدى الالتزام بالقواعد أو الشروط.

- التدقيق التشغيلي: Operational Audit

هذا النوع من التدقيق يقع تحت اختصاص المدققين الداخليين، فهو يعتبر بشكل أساس من أقسام التدقيق الداخلي. وقد بدأ الاهتمام بالكتابة عن التدقيق الداخلي بشكل عام عالميا سنة 1944 عندما صدر أول عدد من مجلة المدقق الداخلي « Internal auditor »، حيث أصدرها معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة و الذي أسس عام 1941، و في هذا الإصدار الأول كان الاهتمام بالتدقيق المالي بمفهومه التقليدي حيث يقوم المدقق بالتأكد من الدقة الحسابية و المحاسبية و الذي يطلق عليه « tik and turn » و في عام 1971 أصدر المعهد إرشادات جديدة تضمنت الإشارة إلى التدقيق التشغيلي، ثم بدأ الاهتمام بالتدقيق التشغيلي يتزايد اعتبارا من عام 1981 و ذلك مع توسيع مسؤوليات المدقق الداخلي من أجل خدمة المنشأة ككل و ليس الإدارة فقط " (Krause, 1985 ; Vinten, 1991).

ويشير Boynton أن التدقيق التشغيلي هو "عملية منتظمة للحصول على أدلة تتعلق بكفاءة و فاعلية الأنشطة التشغيلية الخاصة بمنشأة معينة و تقييم هذه الأدلة بالنسبة لأهداف المحددة" (Boynton, et. al.,2006)، ويبين Vinten أن هذا النوع من التدقيق أحيانا يطلق عليه رقابة الأداء و في بعض الأحيان يضاف هذا النوع من التدقيق تحت بند التدقيق الإداري (Vinten, 1991).

كما عرف المعهد البريطاني لإدارة التدقيق الإداري بأنه " فحص منظم و شامل و بناء و تقييم للهيكل التنظيمي و سياسات و طرق الإدارة للتحقق مما إذا كانت موارد المنشأة تدار من قبل الإدارة بطريقة اقتصادية و كفاءة للحصول على أفضل النتائج و في أقصر وقت ممكن بما يحقق الأهداف " (British Institute of Management, 1973).

بينما يرى السقا التدقيق التشغيلي بأنه " بحث منظم عن طرق تحسين الكفاءة و الفعالية و الاقتصادية في كل عمليات الشركة، لذلك فهو يختص بفحص طرق تشغيل و استخدام التسهيلات البشرية و المادية و الفنية للشركة للتحقق من مدى كفاءة التشغيل و فعالية سياسات الشركة" (السقا ، 1997).

إذن فالتدقيق التشغيلي يتناول ثلاثة جوانب أساسية بالنسبة لأداء المنشأة و هي الاقتصادية و الكفاءة و الفاعلية: أما الفاعلية (Economy) فتعني إنجاز الأعمال بأقل التكاليف الممكنة (Doing things Cheep)، و هي تتعلق بالشروط و البنود التي تحصل المنشأة من خلالها على الموارد اللازمة لها (بشرية و مادية)، و ذلك بالحصول على الموارد بالجودة و الكمية المناسبة و بأقل تكلفة. أما الكفاءة (Efficiency) فتعني (Doing things right) و تعبر عن العلاقة بين المدخلات و المخرجات ، أي تحقيق الأهداف بأقل تكلفة، و هذا يعني تعظيم المخرجات باستخدام نفس القدر من الموارد المحددة ، أو تقليل المدخلات لتحقيق القدر المحدد من المخرجات. أما الفاعلية (Effectiveness) فتعني تحقيق الأهداف المرسومة للبرامج أو الأنشطة أو تحقيق التأثير المطلوب (Doing the right thing). و حتى يقوم المدقق بتحقيق أهداف التدقيق التشغيلي بتقوم العمليات التشغيلية المختلفة من ناحية الاقتصادية والكفاءة و الفعالية فانه لا بد أن يقوم بتقوم مختلف الأنشطة و المجالات التشغيلية مثل الأهداف و الخطط و الهيكل التنظيمي و النشاط المحاسبي و طرق و وسائل التشغيل و أنشطة الشراء و التخزين و نشاط التسويق و نشاط الرقابة على الجودة و نشاط الأفراد و نشاط التمويل و أنشطة الإنتاج و الصيانة.

أنواع أخرى من التدقيق:

بالإضافة إلى أنواع التدقيق الرئيسية التي تناولناها في الجزء الأول، تشير بعض الدراسات إلى أنواع أخرى أو تقسيمات متعددة

للتدقيق ومن زاويا مختلفة:

أولاً: من حيث الجهة التي تتولى عملية التدقيق، حيث يقسم التدقيق إلى تدقيق داخلي وخارجي:

التدقيق الداخلي Internal audit: وضعت لجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين التدقيق الداخلي تعريفاً للتدقيق الداخلي

أشارت فيه إلى أنه:

نشاط مستقل، تأكيد موضوعي و استشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها، و مساعدتها على إنجاز أهدافها

بواسطة تكوين مدخل منظم و منضبط Disciplined لتقييم و تحسين فعالية إدارة المخاطر و الرقابة و عمليات التحكم

.Governance

بينما يشير أحد الباحثين أن التدقيق الداخلي و وظيفة تدقيق داخلية مستقلة يقوم بها فرد أو أفراد أو جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ و فعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة، و ذلك باستخدام طريقة مخططة و منظمة لتقييم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر و الرقابة و عملية التحكم المؤسسي. و يعتبر التدقيق الداخلي أحد المقومات نظام الرقابة الداخلية. و قد بين معيار التدقيق الدولي رقم 610 أن أهداف التدقيق الداخلي تتباين، و يختلف نطاقه، حسب المتطلبات الخاصة بالشركة، لكن عادة يشمل ذلك كل أو بعض مايلي:

الإشراف على الرقابة الداخلية و مراجعة الرقابات المختلفة و عملية تشغيلها و تقديم التوصيات للإدارة لتحسينها.

فحص البيانات المالية و التشغيلية، بما في ذلك فحص النظام المحاسبي و الاستفسارات و الاختبارات التفصيلية للعمليات و الأرصدة و الإجراءات.

مراجعة الإقتصاد و الكفاءة و الفاعلية للعمليات بما فيها الرقابات غير المالية.

مراجعة مدى الالتزام بسياسات الإدارة و بالتشريعات و القوانين و أية متطلبات خارجية.

و بين المعايير أن المدقق الخارجي يقوم بدراسة و فهم عمل المدقق الداخلي لتحديد مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية و تصميم إجراءات التدقيق و تنفيذها. و في هذا الإطار و من اجل فهم عمل المدقق الداخلي و تنفيذ إجراءات لتقييم و وظيفة التدقيق الداخلي فإن المدقق المالي (الخارجي) يقوم بدراسة ما يلي :

الموقع التنظيمي للتدقيق الداخلي.

نطاق التدقيق الداخلي.

الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي.

مدى بذل التدقيق الداخلي للعناية المهنية.

و من أجل القيام بعملية التقييم فإن المدقق يأخذ بعين الاعتبار فيما إذا:

كان العمل المنجز من قبل التدقيق الداخلي تم من قبل أفراد أصحاب كفاءة و تدريب و مهارة و انه يوجد إشراف و مراجعة مناسبة على ذلك العمل و تم توثيقه بصورة مناسبة.

تم الحصول على أدلة كافية و مناسبة للخروج بنتائج مناسبة.

كانت النتائج التي تم التوصل إليها مناسبة و أن التقارير تنسجم مع تلك النتائج.

تم القيام بالإجراءات اللازمة تجاه أية استشارات تم تحديدها.

التدقيق الخارجي External Audit : التدقيق الذي يقوم به طرف خارجي مستقل استقلالاً تاماً عن جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيانات المالية. و الهدف الأساس من هذا التدقيق هو إعطاء رأي في محايد يبين فيه المدقق فيما إذا كانت البيانات المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة (أو تظهر بعدالة و من جميع الجوانب المادية) عن المركز المالي للمنشأة و نتيجة أعمالها و تدفقاتها النقدية.

ثانياً: من حيث النطاق، يقسم إلى كامل و جزئي.

التدقيق الكامل Complete Audit : التدقيق الذي يتعلق بجميع البيانات المالية، و يعطي المدقق رأيه عن جميع البيانات المالية و ليس عن جزء منها، و قد يكون هذا التدقيق تفصيلي أو اختياري.

التدقيق الجزئي Partial Audit : و يتعلق بجزء معين من البيانات المالية ، و ليس بجمعها، و بالتالي فان المدقق يعطي رأيه في ذلك الجزء الذي قام بتدقيقه فقط . و في هذا النوع من التدقيق لا بد أن يكون هناك عقد خاص يبين طبيعة المهمة وحدودها.

ثالثاً: من حيث الإلزام، يقسم إلى إلزامي و اختياري:

التدقيق الإلزامي Compulsory Audit: هو ذلك النوع من التدقيق الذي يلزم به القانون، و عادة الشركات المساهمة العامة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و الشركات المساهمة الخاصة هي التي تلزم بالتدقيق.

التدقيق الاختياري Operational Audit : و يتم هذا النوع بناء على رغبة المالك أو المالكين في المشروعات أو الشركات.

رابعاً: من حيث حجم الإختبارات:

يقسم التدقيق إلى كامل تفصيلي و كامل إختياري (باستخدام العينات):

التدقيق الكامل التفصيلي Complete Detailed Audit : و حسب هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق بفحص جميع الأنشطة و الأرصدة و العمليات.

التدقيق الكامل الاختياري Test-Check Audit: حيث يقوم المدقق باستخدام العينات الإحصائية أو غير الإحصائية ، و هذا النوع من التدقيق هو الشائع في الوقت الحاضر.

خامساً: من حيث توقيت عملية التدقيق

يقسم التدقيق إلى نهائي و مستمر:

التدقيق النهائي **Final Audit**: هو التدقيق الذي يتم في نهاية السنة المالية، ولذلك يسمى تدقيق الميزانية. وهذا النوع عادة يكون في الأعمال الصغيرة حيث أن حجم الأعمال و تعقيدها لا يتطلب حضور المدقق مرات متعددة في السنة.

التدقيق المستمر **Continuous Audit**: هو التدقيق الذي يتم خلال السنة وآخر السنة، حيث أن المنشآت التي تخضع لهذا النوع من التدقيق يكون لديها أعدادا كبيرة من العمليات ولديها أنظمة رقابة أكثر تعقيدا وتتطلب أعمالا تفصيلية أكبر. لذلك يقوم المدقق بإجراءات التدقيق المختلفة باستمرار ضمن خطة و برنامج تفصيلي. وهذا النوع من التدقيق هو التدقيق الإلزامي.

أنواع المدققين

Certified Public Accountants (CPA) (المحاسبون القانونيون)

يشمل هذا النوع من المدققين الأشخاص الذين يمارسون المهنة كأعضاء في مكاتب أو شركات مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية.

وقد يمارس هؤلاء المدققين أعمالهم في الشركات الكبرى مثل الشركات المساهمة العامة و المساهمة الخصوصية و شركات التوصية بالأسهم و ذلك بناء على متطلبات القانونية.

وقد يمارسون أعمالهم في الشركات الصغيرة و المشاريع الفردية و مؤسسات المهن الحرة بناء على تكليف خاص من مالكي هذه الوحدات الاقتصادية.

و يتميز هؤلاء المدققين بتأهيلهم العلمي و العملي و استقلاليتهم الذهنية و الفعلية. و يقوم هؤلاء المدققين بالتدقيق المالي بناء على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة و المطبقة في البلد المحدد.

المدققين الحكوميون Governmental Auditors

هؤلاء هم المدققون الذين يعملون بالدوائر و المؤسسات الحكومية المختلفة. و يمثل ديوان المحاسبة أكبر جهة حكومية يعمل فيها جهاز كبير و متكامل من المدققين الذين يعملون كمدققين يقومون بالتدقيق المالي و الإداري و تدقيق الالتزام في مختلف الدوائر و المؤسسات الحكومية.

المدققون الداخليون Internal Auditors

المدقق الداخلي شخص يقوم بوظيفة تدقيق داخلية مستقلة ضمن جهاز من داخل المنشأة من أجل خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن كافة أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل كفؤ وفعال لتحقيق جميع أهداف النظام الرقابي كما حددتها الإدارة.

The Difference Between Accounting and Auditing : الفرق بين المحاسبة والتدقيق:

هناك خلط بين هذين المفهومين، حيث يعتقد البعض أن التدقيق هو جزء من المحاسبة، وفي حقيقة الأمر أنه يوجد اتصال ووثيق بين المحاسبة والتدقيق، حيث أن عملية التدقيق ترتبط بعملية المحاسبة منذ نشأة المحاسبة ولو بمفهومها التقليدي. و تتمثل الفروق الأساسية بين المحاسبة و التدقيق فيما يلي:

- المحاسبة هي نظام للمعلومات يتكون من ثلاثة أنشطة رئيسية وهي تحديد العمليات والأحداث الاقتصادية من واقع المستندات المؤيدة لها، وتسجيل هذه العمليات، وتوصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة من اجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. أما التدقيق فهو عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذات العلاقة. ومن خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن عملية المحاسبة هي عملية بناء تبدأ بتتبع العمليات الاقتصادية حتى توصيل النتائج على شكل قوائم مالية حسب المعايير المحاسبية، أما عملية التدقيق فهي بشكل رئيس تشمل فحص ما قام ببنائه المحاسبون والتحقق منه والتقرير عنه، وبالتالي فإن نتيجة عملية التدقيق تكون على شكل تقرير حسب متطلبات معايير التدقيق.

أن المحاسبة علم وفن تعتمد على أسس ومبادئ ونظريات يقوم المحاسبون بالاعتماد عليها في فن تحديد وتسجيل العمليات الاقتصادية وتوصيل نتائجها، وكذلك الأمر بالنسبة للتدقيق فهو علم مبني على مفاهيم ومعايير وإجراءات تستخدم في فن إنجاز عمليات الفحص والتحقق ومن ثم التقرير عن ذلك. ولكن المحاسبة تعتمد على معايير المحاسبة والتدقيق يعتمد على معايير التدقيق، في التحقق من أمور كثيرة من ضمنها مدى الانسجام مع المعايير المحاسبية.

- هناك فروق بين من يقوم بعملية المحاسبة وبين من يقوم بعملية التدقيق من حيث التأهيل والاستقلالية، فالمحاسب موظف لدى المنشأة يتبع لإدارتها ويأتمر بأمرها وبالتالي فهو غير مستقل عن الإدارة، وهو في نفس الوقت لديه قدر من التأهيل ولكن ليس هناك شروط معينة وحدود لتأهيل المحاسب، وإنما يعتمد ذلك على مدى قناعة الإدارة بالتأهيل اللازم له. أما المدقق فهو شخص ذو تأهيل مشروط بحكم القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وهو يتمتع أيضا بالاستقلالية عن الإدارة، وبالتالي لا يأتمر بأمرها وإنما يدقق عملها.

2.5- الخدمات التي يقدمها المحاسب المهني المستقل:

تقسم الخدمات التي يقدمها المحاسب القانوني إلى خدمات تأكيدية وخدمات غير تأكيدية.

أ- الخدمات التأكيدية: تعتبر الخدمات التأكيدية خدمات مهنية مستقلة الغرض منها تحسين جودة المعلومات، وهذا بهدف المساعدة في عملية اتخاذ القرارات، ويشترط عند القيام بهذه الخدمات أن يتمتع المدقق بالاستقلالية وبذل العناية المهنية المعقولة وممارسة الحكم المهني بشكل معقول. وحسب Arens تنقسم هذه الخدمات إلى خدمات التصديق وخدمات التأكيد:

خدمات التصديق: Attestation Services

خدمات التصديق هي خدمات تأكيدية يقوم من خلالها المحاسب القانوني بإصدار تقرير عن مدى مصداقية التأكيدات المقدمة من جهة معينة إلى جهة أو جهات أخرى، وتشمل هذه الخدمات:

- تدقيق البيانات المالية.

- تدقيق الرقابة الداخلية التي تتعلق بالبيانات المالية.

- الإطلاع أو المراجعة: و هو مهمة أقل مستوى من التدقيق، حيث يقوم المدقق بمجموعة من الاستفسارات و الإجراءات التحليلية، يكون الهدف منها بيان فيما إذا لم يرد إلى الانتباه بان البيانات المالية لا تتفق مع أسس معينة متفق عليها، وهذا ما يطلق عليه التأكيد السلبي أو المحدود. و عادة تتعلق هذه المهمة بالبيانات المالية المرحلية.

- خدمات التصديق التي تتعلق بتكنولوجيا المعلومات، و تشمل خدمات التصديق الخاصة بالشبكة العنكبوتية (الأنترنت) WebTrust و خدمات التصديق الخاصة بالنظم الإلكترونية SysTrust. حيث يتم التعاقد مع محاسب القانوني للحصول على تأكيد معقول بأن موقع الشركة على الشبكة الإلكترونية يحقق بعض المبادئ الأساسية لتحسين الثقة بأنشطة التجارة الإلكترونية. فإذا تبين للمحاسب القانوني أن الموقع يحقق هذه المبادئ فإنه يتم وضع خاتم إلكتروني خاص على ذلك الموقع للدلالة على مصداقيته. أما خدمات التصديق الخاصة بالنظم الإلكترونية SysTrust فهي خدمات تأكيدية تزود الإدارة ومجلس الإدارة والطرف الأخر بدرجة من المصداقية بأن النظم تحقق متطلبات ومبادئ أساسية، وأن الرقابة الداخلية على هذه النظم مصممة وتعمل بفاعلية على مدى الفترة الزمنية المحددة.

- خدمات التأكيد الأخرى Other Assurance Services:

هي خدمات تأكيدية مهنية مستقلة تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات لغايات اتخاذ القرارات، لكنها لا تتطلب إصدار تقرير مكتوب، وليس بالضرورة أن يكون التأكيد يتعلق بمصداقية تأكيدات معينة مقدمة من طرف إلى طرف آخر. ومن أمثلة هذه الخدمات، خدمات تقييم المخاطر والغش والتصرفات غير القانونية، والمخاطر الخاصة بالاستثمارات والأدوات المالية.

ب- الخدمات غير التأكيدية: الخدمات التي يقدمها المدقق والتي قد يقدم فيه تقريراً، لكن هذا التقرير لا يتعلق بتأكيدات يقدمها طرف آخر، وبالتالي فإن المدقق لا يعطي تأكيد عن مصداقية تلك البيانات، مثل خدمات تقييم الأداء والخدمات الاستشارية وخدمات التخطيط المالي، حيث يقوم المدقق بتقديم هذه الخدمات كاستشاري دون أن يكون له علاقة بالتنفيذ، وفي هذه الحالة يجب على المدقق أن يكون قادراً على أداء هذه الخدمات. ويعتمد المدقق على كفاءته وخبرته وقدراته في تقديمها.

6. مهمة المدقق:

إن عملية التدقيق هي عملية منتظمة لجمع وتقييم الأدلة، تتكون هذه العملية من خطوات مدروسة مستمدة من الخبرة العملية للمدققين المبنية على مستويات معقولة من المؤهلات العلمية، والتي تمكن المدقق في النهاية من الخروج برأي مناسب عن مدى عدالة القوائم المالية وحقيقة تمثيلها لواقع المنشأة.

حسب Jaques Renard فإن أي مهمة لنشاط التدقيق، سواء كان داخلياً أو خارجياً (تدقيق مالي)، تمر بثلاث مراحل أساسية والمتمثلة في: مرحلة الدراسة والتخطيط ثم مرحلة الفحص والتحليل وأخيراً مرحلة الخاتمة أي بلورة نتائج التدقيق في التقرير.

بينما يشير المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن عملية التدقيق عادة ما تشمل الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: قبول مهمة التدقيق وما قبلها (ما قبل التدقيق): Preplanning the Audit.

الخطوة الثانية: التخطيط لعملية التدقيق: Planning the audit Process.

الخطوة الثالثة: تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات:

Implementation of Control Tests and Substantive Tests of Transactions.

الخطوة الرابعة: تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والإختبارات التفصيلية للأرصدة:

Implementation of Analytical Procedures and Detailed Tests of Balances.

الخطوة الخامسة: استكمال عملية التدقيق.

وفيما يلي شرح الخطوات:

الخطوة الأولى:

قبول مهمة التدقيق وما قبلها (ما قبل التخطيط) Preplanning the Audit

قبل اتخاذ المدقق قرارا بالموافقة على تدقيق حسابات شركة معينة أو الاستمرار مع عميل معين عليه أن يقوم بالحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها وان يجمع المعلومات المناسبة التي تساعد في اتخاذ هذا القرار. وقد تختلف هذه المعلومات في حالة كون العميل جديد أو كونه قديم، وفيما يلي بيان لهذه المعلومات:

1.1 قبول العملاء والاستمرار معهم:

على الشريك المسؤول عن مهمة التدقيق أن يقوم بتقييم العميل المحتمل قبل الموافقة على قبوله، وأن يراجع العلاقة مع العملاء الحاليين باستمرار. ففي حالة كون العميل جديد، يقوم الشريك المسؤول بتقييم وضع المنشأة في السوق من ناحية سمعتها وقدرتها التنافسية وقدرة الشركة على الاستمرار، ويقوم بتقييم علاقة الإدارة مع المدقق السابق لمعرفة مدى قدرة المدقق على الحفاظ على استقلاليتهم ومدى ممارسة الإدارة لضغوطا عليه، أما العملاء القدامى فإنه يتم تقييم إمكانية الاستمرار معهم، حيث يتم تقييم العلاقة معهم في الفترة أو الفترات السابقة وبالأخص مدى وجود تضارب بينهم ومدى ممارسة العميل لضغوطات على المدقق للتأثير على رأيه أو منعه من الحصول على الأدلة التي يراها ضرورية. وفيما يتعلق بأتعاب التدقيق فإن وجود بعض الأتعاب المتأخرة قد يجعل المدقق يمتنع عن الاستمرار مع العميل لفترة جديدة. وكذلك الأمر في حالة وجود دعوى قضائية مقامة من قبل العميل ضد المدقق، حيث أن وجود مثل هذه القضية قد يهدد استقلالية المدقق ويجعله يخضع لبعض الضغوطات من قبل العميل، وبالتالي فإن المدقق قد يفكر في عدم قبول الاستمرار مع هذا العميل.

و بالأخص يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما يلي :

مدى استقامة المالكين والمديرين الأساسيين للشركة وأولئك الذين لهم مسؤولية التحكم المؤسسي.

فيما إذا كان الفريق المكلف بالمهمة يتمتع بالكفاءة التي تمكنه من القيام بالمهمة ولديه الوقت والموارد الضرورية.

فيما إذا كان بإمكان شركة التدقيق وفريق المهمة الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية بما فيها الاستقلالية.

تحديد الأسباب التي تجعل العميل يطلب التدقيق:

إن معرفة الفئات التي ستقوم باستخدام تقرير مدقق الحسابات، ومعرفة الأمور التي يمكن أن تقوم هذه الفئات باستخدام التقرير فيها، يمكن المدقق من تقييم مخاطر الأعمال ومن ثم تقييم مخاطر التدقيق المقبولة. فقد يستنتج المدقق بأن العميل يواجه مخاطر كبيرة وان هناك فئات كثيرة وذات مصالح متعددة ستعتمد على تقريره وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر التي قد يواجهها المدقق، وبالتالي فإن

المدقق قد يضطر إلى جعل مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة جداً، وهذا الأمر قد يجعل المدقق يرفض قبول المهمة أو يطلب أتعاب تكفي لمواجهة هذه المخاطر. تمكن المدقق من جمع الأدلة الكافية والمناسبة.

3.1 التفاهم مع العميل على شروط الإتفاقية (معياري رقم 210):

بعد جمع المعلومات السابقة وتقييمها واتخاذ قرار بقبول مهمة التدقيق الجديدة أو الاستمرار مع العميل القديم يقوم المدقق والعميل بتحديد شروط الاتفاقية وإعداد رسالة الارتباط أو ما يسمى كتاب التكليف Engagement Letter . وهذه الرسالة هي عبارة عن العقد الموقع من قبل الطرفين والذي يبين شروط الاتفاقية ويحدد طبيعة مهمة المدقق ومسؤوليات المدقق والادارة. و قد يبين معيار التدقيق الدولي رقم 210 شروط التكليف بعملية التدقيق التي ينبغي أن تتضمنها رسالة الارتباط، حيث أنه من مصلحة المدقق والعميل أن يتم توضيح شروط الاتفاقية في عقد التكليف أو ما يسمى رسالة الارتباط، من أجل تحديد المسؤوليات والمساعدة في إزالة أي لبس قد ينشأ خلال عملية التدقيق أو أية خدمات أخرى ذات علاقة وقبل كتابة عقد التدقيق على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عدة أمور:

الأمر التي يأخذها المدقق بعين الاعتبار قبل توقيع العقد:

أن يتأكد من أن إطار الإبلاغ المالي المطبق مقبول لغاية إعداد البيانات المالية ذات الغرض العام أو أن هذا الإطار مطلوب وفقاً لمتطلبات القانون والتشريعات وذلك قبل أن يوافق على قبول المهمة. وإذا تبين للمدقق أن إطار الإبلاغ المالي المطبق غير مقبول ويعاني من عيوب فإن المدقق يقبل هذه المهمة فقط إذا تم الإفصاح عن هذه العيوب أو أن الإدارة وافقت على استخدام إطار آخر مقبول. وكذلك إذا كان إطار الإبلاغ المالي المطبق وفقاً للقوانين غير مقبول من وجهة نظره فإنه يقبل هذه المهمة فقط إذا تم بيان العيوب في هذا الإطار بشكل كاف لتجنب حصول أي سوء فهم وينبغي الإشارة إلى أية أمور تتعلق بطريقة معالجة الإدارة لهذه العيوب في رسالة الارتباط، وإذا لم تستجب الإدارة لاحقاً لهذه التعديلات فإن المدقق ينظر في إمكانية تعديل تقريره.

أخذ موافقة الإدارة بأنها تعي وتدرك مسؤولياتها عن:

إعداد البيانات المالية بما يتفق مع إطار الإبلاغ المالي المقبول وبما يحقق العرض العادل أو وفقاً للمتطلبات القانونية

تصميم وتطبيق نظام رقابة داخلية يحقق الالتزام بإطار الإبلاغ المالي ويساعد في تحضير بيانات مالية خالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الغش.

تزويد المدقق بعدة أمور تشمل: تسهيل عملية الدخول لأي معلومات تتعلق بإعداد البيانات المالية، وأي معلومات يراها المدقق ضرورة للقيام بعملية التدقيق وإمكانية الاتصال غير المقيد بالأفراد الذين يرى المدقق ضرورة الاتصال بهم للحصول على أدلة التدقيق.

محتويات رسالة الارتباط:

قد تختلف محتويات رسالة الارتباط من تكليف إلى آخر ولكنها بشكل عام قد تحتوي على الأمور التالية:

الهدف من تدقيق البيانات المالية.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية.

إطار الإبلاغ المالي المطبق.

نطاق عملية التدقيق بما في ذلك الإشارة إلى القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

شكل التقرير أو التقارير.

الإشارة إلى مخاطر احتمال عدم تمكن المدقق من اكتشاف التحريفات المادية في البيانات المالية بسبب استخدام العينات في التدقيق ووجود المحددات المتوارثة المختلفة.

الإشارة إلى ضرورة تمكين المدقق من الحصول على، أو الاطلاع على، كافة السجلات والمستندات المعلومات التي يراها ضرورية.

وقد يرغب المدقق أن تشمل رسالة الارتباط أيضا على الأمور التالية:

- ترتيبات التخطيط لعملية التدقيق.

- توقعه باستلام كتب تثبت معلومات العميل الشفوية التي حصل عليها أثناء التدقيق.

- الطلب من العميل تأكيد البنود الخاصة برسالة الارتباط وذلك بإقراره بتسلم الكتاب والموافقة عليه.

- وصف لكتب أو تقارير أخرى يتوقع أن يصدرها المدقق للعميل.

- أساس احتساب الأتعاب.

- ترتيبات مشاركة المدققين الآخرين والخبراء في بعض أوجه التدقيق.

- الترتيبات لاشتراك المدققين الداخليين وموظفي العميل.

- الترتيبات التي ستتم مع المدقق السابق - إن وجد - في حالة التدقيق الجديد.

- الإشارة إلى أية اتفاقيات أخرى بين المدقق والعميل.

تدقيق الأقسام:

عندما يكون مدقق الشركة الأم هو أيضا مدقق شركة تابعة أو فرع أو قسم فإن عليه أن ينظر في العوامل التي قد تؤدي إلى إرسال

كتاب منفصل يتعلق بهذا القسم، ومن هذه العوامل :

- من الذي يعين المدقق الحسابات لهذا القسم.

- ما إذا كان سيصدر تقريراً منفصلاً لذلك القسم.

- المتطلبات القانونية.

- مدى العمل الذي قام به المدققين الآخرون.

- نسبة ملكية الشركة الأم للقسم.

- درجة استقلالية إدارة القسم.

استمرار عملية التكاليف لأكثر من فترة:

في حالة تكرار عملية التكاليف، فإن على المدقق الأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت الظروف تتطلب إعادة النظر في شروط

التكاليف وفيما إذا كانت هناك حاجة بتذكير العميل بالشروط الموجودة بالنسبة لعملية التدقيق.

و لكن العوامل التالية قد تجعله يقرر إرسال رسالة ارتباط جديدة :

- أية دلالات على أن العميل يسيء فهم هدف التدقيق ونطاقه.

- تغييرات في الشروط أو شروط خاصة جديدة.

- تغييرات في إدارة الشركة وملكيتها.

- تغيير مهم في حجم الشركة وطبيعة أعمالها.

- المتطلبات القانونية.

- التغيير في إطار الإبلاغ المالي المطبق.

4.1 قبول التغيير في مهمة التكليف:

في حالة رغبة العميل تغيير مهمة التكليف إلى مهمة أخرى تزود بمستوى أقل من التأكيد فإن المدقق يقوم بدراسة معقولة الطلب من أجل إتخاذ قرار بالموافقة على ذلك أو رفضه، وقبل الموافقة على القرار على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار أي متطلبات أو تأثيرات تعاقدية أو قانونية. ويمكن تقسيم الأمور التي يمكن أن تؤدي إلى طلب العميل تغيير المهمة إلى النوعين التاليين:

أولاً: أمور لا تجعل المدقق يوافق على قبول التغيير في المهمة التي كلف بها وتشمل وجود قيود على عملية التدقيق سواء كانت على نطاق التدقيق أو استقلالية المدقق وسواء كانت هذه القيود ناتجة عن الظروف أو ضغوط من الإدارة، أو في حالة عدم توفر المعلومات والحصول على الأدلة الكافية أو في حالة وجود ما يشير إلى التلاعب والغش. وفي حالة عدم موافقة المدقق على التغيير وعدم السماح له بالاستمرار في المهمة الأصلية فإنه يأخذ بعين الاعتبار الانسحاب من المهمة بعد دراسة واجباته التعاقدية وإبلاغ الأطراف ذات العلاقة بذلك مثل مجلس الإدارة والمساهمين .

ثانياً: أمور يمكن أن تجعل المدقق يوافق على طلب التغيير، وتشمل التغيير في الظروف التي تؤثر على مدى الحاجة إلى خدمة التدقيق أو الخدمة التي كلف بها سابقاً، أو أن يتبين أنه يوجد سوء فهم يتعلق بطبيعة وحدود المهمة التي كلف بها المدقق قبل طلب التغيير . وفي حالة موافقة المدقق على التغيير في المهمة فإنه ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات القانونية التي قد تؤثر على العقد. وإذا كان العمل الذي تم إنجازه لغاية تاريخ التغيير في المهمة ينسجم مع معايير التدقيق الدولية الخاصة بالمهمة الجديدة فإنه لا داعي أن يشير المدقق في تقريره الجديد إلى المهمة السابقة وأية إجراءات تمت لتلك الغاية. أما إذا تم تغيير المهمة السابقة إلى مهمة جديدة تتكون من اجراءات محددة ومتفق عليها فإنه يمكن الإشارة إلى تلك الاجراءات المنجزة باعتبارها جزءاً من تقرير المدقق عن هذه المهمة الجديدة. ولا بد من الإشارة إلى أنه في حالة تغيير شروط الاتفاقية يكون من الضروري توضيح شروط الاتفاقية الجديدة.

نموذج لرسالة الارتباط:

إلى مجلس الإدارة أو (ممثل الإدارة)

بناءً على ما تقدمتم به من طلب لتدقيق ميزانية شركة..... كما في 2009/12/31 وقائمة الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للشركة عن السنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص بالسياسات المحاسبية والملاحظات الهامة، فإنه يسرنا أن نؤكد لكم قبولنا لمهمة التدقيق وفهمنا لهذه المهمة وفقاً لهذه الرسالة . إن تدقيقنا يهدف إلى إبداء رأي في البيانات المالية.

سنقوم بعملية التدقيق وفقا للمعايير التدقيق الدولية. هذه المعايير تتطلب أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية ونخطط لعملية التدقيق وننفذها من أجل الحصول على تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية. إن تدقيقنا يتضمن القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول القيم والافصاحات في البيانات المالية. إن الاجراءات المنفذة تعتمد على حكم المدقق المهني بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ. إن عملية التدقيق تشمل أيضا تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة تقديرات الإدارة والعرض العادل للبيانات المالية بشكل عام. و بسبب الطبيعة الاختيارية للتدقيق والمحددات المتوارثة في عملية التدقيق والمحددات المتوارثة في النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية فإنه يوجد مخاطر لا يمكن تجنبها من احتمال وجود تحريفات مادية تبقى غير مكتشفة.

و من أجل القيام بعملية التقييم فإننا نأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد البيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف، ولكن ليس من أجل إعطاء رأي عن فاعلية الرقابة الداخلية. ومع ذلك فإننا نتوقع أن نقوم بتزويدكم بتقرير منفصل عن نواحي الضعف المادية التي تتعلق بتصميم أو تنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتي ترد إلى انتباهنا خلال عملية تدقيق البيانات المالية.

و لا بد من التأكد على أن مسؤولية تحضير البيانات المالية من أجل العرض العادل للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للشركة وفقا لإطار الإبلاغ المالي الدولي تقع على عاتق إدارة الشركة. وإن تقريرنا سيشير إلى مسؤولية الإدارة عن العرض العادل للبيانات المالية وفقا لإطار الإبلاغ المالي المطبق وأن هذه المسؤولية تتضمن:

تصميم وتطبيق والحفاظة على نظام رقابة داخلية يحقق العرض العادل للبيانات المالية الخالية من التحريفات المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة.

إعداد تقديرات محاسبية معقولة في ظل ظروف المنشأة.

و كجزء من عملية التدقيق سنطلب من الإدارة تزويدنا بكتاب التمثيل والذي تؤكد فيه الإدارة على مسؤوليتها عن التأكيدات التي قدمت لنا والتي تتعلق بعملية التدقيق.

و إننا نأمل التعاون التام من قبل الإدارة والموظفين في كل ما نحتاج إليه ونأمل القيام بتفوير ما نحتاج إليه من سجلات ووثائق ومعلومات أخرى.

تضاف هنا أية معلومات تتعلق بالأتعاب.

نرجو التكرم بالإطلاع والتوقيع وإعادة الصورة المرفقة من هذا الكتاب ليؤكد على أن ما فيه يتفق مع فهمكم لترتيبات تدقيق البيانات المالية.

الإسم والعنوان والتوقيع والتاريخ.

اختيار فريق عمل التدقيق:

يقوم المدقق بتحديد احتياجات العمل وتوزيع المهام المختلفة على المدققين المساعدين، وعلى المسؤول أن يتأكد من توفر المؤهلات والقدرات الكافية لدى فريق العمل مما يمكنهم من القيام بالمهمة بشكل صحيح.

الخطوة الثانية:

–التخطيط لعملية التدقيق (معياري رقم 300): Planning the Audit Process

ويعتبر التخطيط من الأمور المهمة في عملية التدقيق، ومتطلب أساسي بناء على معايير التدقيق الدولية، وهو كذلك أحد معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين. ولا بد من التخطيط حتى لا يكون العمل ارتجالياً، وحتى يتمكن المدقق من بذل العناية المهنية المعقولة. وبشكل عام فإن التخطيط لعملية التدقيق يساعد في تحقيق الأمور التالية:

تمكين المدقق من الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة وتقييم هذه الأدلة بحيث يتحقق له بذل القدر المناسب من العناية المهنية المعقولة وبالتالي تقليل احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق وتجنب المدقق التعرض للمساءلة القانونية. توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لتنفيذ عملية التدقيق بشكل مناسب مما يساعد في تحقيق الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق تقليل تكاليف التدقيق والتركيز على الأمور المهمة.

الحد من إمكانية حصول خلاف بين المدقق والعميل، وذلك عن طريق توضيح الأمور الضرورية والمسؤوليات قبل البدء بعملية التدقيق.

و عادة تشتمل عملية التخطيط على عدة أمور مهمة نبينها فيما يلي :

1. مكونات وعناصر عملية التخطيط:

الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها، والحصول على معلومات عن العمليات القانونية للعميل.

تنفيذ الإجراءات التحليلية الأولية.

تحديد المستويات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق.

دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة.

تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي.

على المدقق أن يولي الأمور المذكورة أعلاه العناية الفائقة حتى يصل إلى درجة معقولة من الطمأنينة بأن نتائج التدقيق توفر قدراً معقولاً من الطمأنينة لمستخدمي البيانات المالية وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق إلى حد معقول، وفيما يلي توضيح لهذه الخطوات بشيء من التفصيل :

أولاً: الحصول على درجة معقولة من الفهم لطبيعة عمل المشروع والصناعة التي ينتمي إليها والعمليات القانونية للعميل:

وتعتبر هذه الخطوة أول خطوات عملية التخطيط التي يجمع المدقق من خلالها المعلومات المناسبة عن طبيعة نشاط العميل والصناعة التي يعمل فيها، وتشتمل هذه المعلومات على ما يلي:

القيام بزيارة ميدانية لمنشأة العميل من أجل الحصول على درجة من الفهم للعمليات التشغيلية وإجراء المقابلات مع الموظفين والحصول على معلومات بشكل مباشر عن مختلف النواحي الفنية.

تحديد الأطراف ذات العلاقة والتي تشمل كل الجهات الرئيسة التي يتعامل معها العميل ويكون هناك تأثير مادي لأحد الطرفين على الآخر. وفي حالة التعامل بعمليات ذات تأثير مادي فإنه لا بد من الإفصاح عنها.

ج- الحصول على معلومات عن العمليات والتعاقدات أو الالتزامات القانونية للعميل، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من خلال مراجعة النظام الأساسي وعقد التأسيس ومحاضر الاجتماعات والتعاقدات المختلفة وغيرها من الوثائق.

د- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي بمختلف مكوناته.

وتعتبر هذه المعلومات من الأهمية بمكان للمدقق حيث أنها تخدمه في تحقيق الأمور التالية (Boynton, et al., 2001) :

- تكوين توقعات عن مختلف بنود البيانات المالية، حيث أن المدقق يستطيع من خلال استخدام المعلومات التي تتعلق بأداء الشركة أن يطور بعض التوقعات التي تتعلق بما يجب أن تظهره القوائم المالية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية.

- إمكانية تحديد مدى تأثير خصائص الصناعة التي يعمل فيها العميل على نظم المعلومات الخاصة بمنشأة العميل.

-تقييم مدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للعميل، حيث أن البيانات المالية تحتوي عادة على بعض التقديرات المالية، مثل الاهتلاك والمخصصات وغيرها.

-تحديد القواعد المحاسبية الخاصة ببعض الصناعات إذا كان هناك خصوصية في هذا الأمر، وهذا قد يكون في بعض البلدان، وإذا كان هناك بعض الخصوصية في المعايير المحاسبية، فإن المدقق بحاجة إلى فهم هذه المعايير.

ثانيا: القيام بإجراءات المراجعة التحليلية الأولية:

المراجعة التحليلية هي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطاتها. ويعتبر القيام بهذه الإجراءات في مرحلة التخطيط إلزاميا، ويهدف بشكل أساس إلى الحصول على فهم لنشاط العميل وتمكين المدقق من تقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية، وبالتالي توجيه المدقق إلى الأمور التي قد تحتوي على تحريفات مادية.

ثالثا: تحديد المسؤوليات الأولية للمادية وتقدير مخاطر التدقيق.

أشار المعيار الدولي رقم 320 إلى أن المادية هي مقدار الحذف أو الانحراف في البيانات المالية والذي في ضوء الظروف المحيطة يجعل من الممكن تغيير القرار المتخذ من قبل مستخدم البيانات المالية الحضيف عند علمه بهذا الحذف أو الانحراف. وفي هذا المجال لا بد من توضيح الأمور التالية :

المادية من ناحية كمية:

يقوم المدقق في مرحلة التخطيط بتحديد مستوى المادية من ناحية كمية، ويعتبر تقدير المادية في مرحلة التخطيط تحديدا اوليا قابلا للتغيير مع التقدم في إنجاز عملية التدقيق، وتعتبر الغاية الأساسية من تحديد المستوى الأولي في هذه المرحلة هي المساعدة في التخطيط لجمع الأدلة التي تتعلق بأهداف التدقيق المختلفة، حيث أنه كلما زاد مستوى المادية يقل حجم الاختبارات التي سيقوم بها المدقق، وعادة يقوم المدقق بتحديد مستوى المادية في هذه المرحلة بمستوى أقل مما ينوي استخدامه في المراحل اللاحقة حتى يكون أكثر تحفظا من ناحية جمع الأدلة الكافية. ولا بد من الإشارة إلى أن المادية هي مفهوم نسبي، فحجم الانحراف يمكن أن يكون مادي لشركة صغيرة، بينما يمكن أن نعتبر نفس المبلغ غير مادي لشركة كبيرة، أما بالنسبة للأسس التي يمكن أن تستخدم لتقدير المادية فعادة ما يعتبر صافي الدخل قبل الضريبة أحد الأسس التي تستخدم كقاعدة أساسية لتحديد المادية لأنه يتعلق بأهم البنود التي يهتم

بما مستخدمو القوائم المالية، وقد يستخدم صافي المبيعات أو مجمل الربح، وإجمالي الأصول حيث يعتبر من أقل الأسس استخداما.

وتشمل عملية تطبيق المادة من ناحية تحديد المستوى أو الحكم على النتائج، الخطوات الخمسة التالية:

تحديد الحكم الأولي للمادة.

تخصيص الحكم الأولي إلى مجموعات فرعية.

تقدير الانحراف الإجمالي في كل مجموعة.

تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات.

مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي من أجل اتخاذ القرار.

المادة من ناحية نوعية:

قد تكون الانحرافات مادية بناء على نوعيتها حيث تعتبر الانحرافات ذات أهمية نسبية في بعض الأحيان بناء على نوع الانحراف وبعض النظر عن القيمة النقدية. فعلى سبيل المثال تعتبر الانحرافات المقصودة أكبر أهمية من غير المقصودة إذا تساوت القيم، وتعتبر المخالفات التي ترتكبها الإدارة بهدف الغش أو التضليل ذات أهمية نسبية بغض النظر عن قيمتها وكذلك الأمر فإن وجود مخالفات لشروط التعاقدات يعتبر من الأمور المادية وذلك لأنها قد تؤدي إلى نتائج سيئة على الطرف الآخر الذي تم التعاقد معه، مثل التحريف في بعض النسب المالية التي تم اشتراطها في عملية التعاقد. وكذلك فإن التحريفات التي تؤثر على اتجاه الأرباح تعتبر من التحريفات المادية.

2. تأثير مستوى المادة على تقرير المدقق (معياري رقم 700):

يعتبر تحديد مستوى المادة من الأمور المهمة في تحديد رأي مدقق الحسابات، وكما هو موضح في النقاط التالية:

إذا كانت الانحرافات المكتشفة ليست ذات أهمية نسبية فإنها لا تؤثر على رأي مدقق الحسابات حيث يعطي المدقق تقريرا نظيفا.

إذا كانت الانحرافات مهمة نسبيا (مادية) ولكنها غير جوهرية، أي أنها لا تؤثر على كافة أو معظم عناصر القوائم المالية، وبالتالي لا

تؤدي إلى جعل القوائم المالية بصورة عامة مضللة، فإن المدقق يعطي تقريرا متحفظا، وهذا يعني أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية

وعادلة باستثناء أمر معين يتطلب التحفظ.

إذا كانت الانحرافات مهمة نسبياً (مادية) وجوهريّة، أي أنّها تؤثر على كافة أو معظم عناصر القوائم المالية، أو بمعنى آخر إذا كان أثرها ينتشر على القوائم المالية، وبالتالي تؤدي إلى جعل القوائم المالية بصورة عامة مضللة، فإن المدقق يعطي تقريراً مخالفاً أو يمتنع عن إبداء الرأي حسب الحالة.

ثالثاً: مخاطر التدقيق Audit Risks: (معياري رقم 330).

تشير كلمة (Risk) إلى احتمال الحصول على نتيجة سيئة أو خسارة أو غير ذلك بسبب عدم التأكد. وكثيراً ما يتعرض الإنسان إلى مخاطر متعددة ناتجة عن عدم التأكد، فعلى سبيل المثال من يقوم بقيادة السيارة في الضباب يواجه حالة عدم التأكد من وضوح الطريق، وبالتالي فهو معرض لمخاطر الطريق، ومن يشتري الأسهم يواجه خطر الخسارة، وبشكل عام فإنه يمكن تقليل الخطر بمعرفة كيفية التعامل معه. فمثلاً تقليل مخاطر الاستثمار في الأسهم قد يكون بالاستثمار بمحفظة الأسهم وذلك بالتنويع في الاستثمار، بمعنى آخر (Not to Putting all Our eggs into One Basket) وتقليل أخطار التعرض لحوادث الطرق قد يكون بمراجعة قواعد السير. وشركات التدقيق تواجه أخطاراً ولكن من نوع آخر، فإن المدقق مطلوب منه أن يصدر تقريراً يضمنه رأيه حول عدالة القوائم المالية، وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الرأي، ولكن لا يوجد أي ضمان بأن رأي المدقق غير خاطئ بسبب أمور غير مكتشفة. إذن دائماً هناك خطر، وهذا يقودنا إلى تعريف مخاطر التدقيق بأنها: احتمال احتواء القوائم المالية المدققة على خطأ أو تحريف مادي ولم يكتشف، أو احتمال خروج المدقق بنتيجة غير مناسبة، فمثلاً بعد إصدار تقرير المدقق النظيف قد يتبين أن القوائم المالية تحتوي على تحريفات مادية، أو العكس، وبالتالي فإن هناك احتمال أن يتعرض المدقق لخسارة نتيجة تعرضه للمقاضاة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن التخلص من أخطار التدقيق بشكل نهائي، ولكن المدقق يحاول دائماً أن يجعلها عند أدنى مستوى. أما منهجية المدقق للتعامل مع مخاطر التدقيق فقد شهدت تغيراً ملموساً، فقد كانت الطريقة المفضلة في السابق لتقليل مخاطر التدقيق هي إتباع مدخل أو طريقة النظم (Based Approach Systems) ثم أصبح المدقق يستخدم منهجية تنطلق من منظور آخر وتتركز على مخاطر التدقيق وتسمى Risk-Based Perspective وإتباع طريقة مدخل النظم يقوم المدقق بإتباع طريقة التدقيق من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up Methodology) والتي تمكنه من البدء بمجالات اختبار تتعلق بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي. إن طريقة النظم مبنية على أساس أن فحص وتقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلي سيمكنه من تشكيل رأي حول جودة النظام المحاسبي وبالأخص مدى اكتمال السجلات ومدى خلوها من التحريفات المعتمدة أو

الأخطاء، وهذا بدوره يساعد المدقق في تقرير مدى الإعتماد على الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد نطاق الاختبارات الجوهرية. وبشكل عام فإن طريقة النظم مبنية على مجموعة من الأسس والتي تشمل ما يلي:

دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وتسجيل النتائج ويمكن أن يتم ذلك من خلال الملاحظة والاستفسارات والفحص المستندي.

التثبت من النتائج الأولية لتقييم نظام الرقابة الداخلية، ووضع برنامج لاختبارات الالتزام والبدء بها.

وضع برنامج الاختبارات الجوهرية بناء على نتائج اختبارات الالتزام، وكلما كانت النظم ضعيفة فإن المدقق بحاجة إلى توسيع نطاق فحصه واختباره الجوهرية.

و لكن في الوقت الحاضر تبين أن طريقة النظم بالرغم من أهميتها - فإنها لا تتعامل مباشرة مع مسألة أخطار التدقيق. والسبب يعود إلى عدم قدرة هذه الطريقة على ربط جميع المتغيرات في عملية التدقيق والتي تشتمل على سبيل المثال الحصول على المعلومات عن المنشأة وبيئتها وتاريخها السابق وتطبيق نظام الرقابة الداخلية واختبارات الإجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية، بالإضافة إلى أن هذه الطريقة قد تتطلب إجراء اختبارات التزام إضافية تؤدي إلى زيادة تكاليف التدقيق وإشغال المدقق في أمور غير مهمة. لذلك فإن الطريقة الحديثة تنطلق من منظور مبني على تحديد المخاطر، حيث أن هناك مجموعة من المخاطر التي يقوم المدقق بالتعامل معها نبينها في الفقرة التالية:

3.1 مكونات مخاطر التدقيق:

إن خطر التدقيق هو نتيجة تداخل عدة أنواع من الأخطار مثل الأخطار المتأصلة، أخطار الرقابة، أخطار الاكتشاف، أخطار المراجعة التحليلية، أخطار الاختبارات الجوهرية، أخطار العينات وأخطار غير مرتبطة بالعينات. ويمكن تعريف هذه المخاطر بالشكل التالي:

3.2 مخاطر التدقيق المقبولة أو الممكن تحملها (Acceptable Audit Risk (AAR).

وتعرف بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال وجود خطأ أو تحريف مادي في القوائم المالية وعدم تمكن المدقق من اكتشاف ذلك بالرغم من بذله العناية المهنية المعقولة، أو هي المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من اجراءات التدقيق.

المخاطر المتوارثة أو المتأصلة (IR) Inherent Risks : وتعرف بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق او بافتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية، فمثلا بعض البنود تعتبر ذات خطر متأصل أو متوارث أكثر من غيرها، مثل الأخطار التي تتعلق بالنقدية والمخزون. ومن العوامل التي تؤثر في المخاطر المتوارثة:

-طبيعة نشاط العميل.

-نتائج التدقيق السابق.

-الأطراف ذات العلاقة.

-وجود عمليات معقدة وعمليات غير روتينية.

-المخاطر التي تؤثر على مخاطر الغش وحدوث العمليات غير العادية.

3.3 مخاطر الرقابة (CR) Control Risks :

المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن أنظمة الرقابة الداخلية من منع أو اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية. أو هي المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو اجتمعت مع بعضها تصبح مادية و عدم تمكن نظام الرقابة الداخلية من منعها أو اكتشافها.

3.4 مخاطر الاكتشاف المخططة (PDR) Planned Detection Risks :

المخاطر الناتجة عن احتمال عدم تمكن الاختبارات الجوهرية من اكتشاف الانحرافات المادية. أو المخاطر الناشئة عن احتمال وجود انحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الانحرافات في بنود معينة بحيث لو جمعت مع بعضها تصبح مادية وعدم تمكن المدقق من اكتشافها من خلال الاجراءات التحليلية أو الاختبارات التفصيلية. ويمكن تقييم هذه المخاطر إلى نوعين يتعلقان بالإجراءات والاختبارات التفصيلية :

- خطر المراجعة التحليلية (ARR) Analytical Review Risk : الخطر الناتج عن احتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية لاكتشاف الانحرافات المادية .

- خطر الاختبارات الجوهرية (Substantive Tests Risk (STR) : الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية من اكتشاف الانحرافات المادية.

- مخاطر العينات (Sampling Risk (SR) : المخاطر الناتجة عن احتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملا.

- المخاطر غير المتعلقة بالعينات (Non – Sampling Risk (NSR) : وهي المخاطر الناتجة عن احتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطا بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في اختبار المفردات وتقييم نتائجها، وعلى سبيل المثال خروج المدقق برأي غير سليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الاختبار على هذا البند بشكل سليم.

وبناء على هذه الأقسام المختلفة يوجد عدة نماذج رياضية لأخطار التدقيق، منها وأكثرها استخداما هو النموذج التالي: AAR

$$= IR \times CR \times PDR$$

مخاطر التدقيق المقبولة = المخاطر المتأصلة × مخاطر الرقابة × مخاطر الاكتشاف المخططة.

ويقوم المدقق عادة بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب حكمه المهني ودرجة استعداده لتحمل المخاطر، وغالبا ما يستخدم المدققون نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تحملها. ويمكن أن يأخذ العوامل التالية عند تحديده لهذا النوع من المخاطر:

درجة اعتماد المستخدمين الخارجين على القوائم المالية: عندما يتوقع المدقق إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل فإنه من الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة. وهذا الأمر بدوره يعتمد على عدة عوامل منها حجم العميل وحجم عمالياته، فكلما كانت العمليات التشغيلية للعميل كبيرة كلما زاد الاعتماد عليها، وكذلك كلما زاد توزيع الملكية كلما زاد عدد من يعتمد عليها من المستخدمين. ومن هذه العوامل أيضا طبيعة وحجم الالتزامات، حيث أنه كلما كان حجم الالتزامات كبيرا كلما زاد احتمال استخدامها بشكل كبير.

احتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية: حيث أنه هناك ميل طبيعي من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم أثاره بأن يقوموا بمقاضاة المدقق.

تقييم نزاهة واستقامة الإدارة: فإذا كانت نزاهة العميل مشكوك فيها فإن المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر بشكل منخفض، وكذلك العكس.

أما المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة فيتم تحديدها من قبل المدقق بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تتعلق بكل نوع منها، علما بأن الحكم المهني لمدقق الحاسبات يلعب دورا كبيرا في هذه العملية. وبعد تحديد هذه الأنواع من المخاطر يقوم المدقق بتعيين مخاطر الاكتشاف المخططة أو المقبولة والمرتبطة بهذه الأنواع من المخاطر وتقديراتها. ولذلك يتم صياغة هذا النموذج بالشكل

التالي والذي يركز على مخاطر الاكتشاف ويبين علاقته ببقية أنواع المخاطر : مخاطر الاكتشاف المخططة = $\frac{\text{المخاطر المقبولة}}{\text{مخاطر الرقابة} \times \text{المخاطر المتأصلة}}$

و من هذا النموذج يتبين أنه كلما زادت مخاطر التدقيق المقبولة كلما زادت مخاطر الاكتشاف المخططة أو المقبولة، ومن ناحية أخرى كلما زادت المخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة تقل مخاطر الاكتشاف المقبولة وبالتالي تزداد نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية. والمثال التالي يبين العلاقات بين هذه الأنواع المختلفة من المخاطر وتأثيرها على أدلة التدقيق:

أولاً: إذا فرض أن مخاطر التدقيق المقبولة (الممكن تحملها) 5% والأخطار المتأصلة 40% (مثلا عميل ناجح في صناعة مستقرة) وأخطار الرقابة 30% (نظام رقابة متين) فباستخدام المعادلة أعلاه تكون مخاطر الاكتشاف تقريبا 42%، هذا هو خطر الاكتشاف والذي يعني الخطر الناتج من عدم تمكن الاختبارات التفصيلية و إجراءات المراجعة التحليلية من اكتشاف الانحرافات المادية، وبالتالي فإن نسبة التأكد التي يجب أن يحصل عليها المدقق تساوي تقريبا 58%، وكلما كانت نسبة التأكد المطلوبة مرتفعة كلما كانت الاختبارات التفصيلية المطلوبة كبيرة وهذا يعني أن حجم العينة يزداد.

ثانياً: في المثال السابق إذا فرض أن الأخطار المتأصلة 100% وذلك لكون المنشأة جديدة والصناعة تتطلب مستوى عال من التكنولوجيا، وإن خطر الرقابة 70% أي أن نظام الرقابة ضعيف وهناك توقع وجود تواطؤ من الإدارة، فإن مخاطر الاكتشاف تصبح 7% تقريبا، وبالتالي تصبح نسبة التأكد التي ينبغي الحصول عليها من الاختبارات التفصيلية تقريبا 93%، وهذا يعني الحاجة إلى اختبارات تفصيلية أكبر وحجم عينة أكبر.

ثالثاً: إذا فرض أن خطر التدقيق المقبول 2% وخطر الرقابة 70% والأخطار المتأصلة 100%، فإن خطر الاكتشاف يصبح 3% تقريبا، وتكون نسبة التأكد المطلوبة 97% وبالتالي فإن حجم العينة أكبر.

إن الأمثلة الثلاثة السابقة تبين أنه كلما زادت ثقة المدقق بأنظمة الرقابة الداخلية وكلما تمكن من الحصول على معلومات من مصادر أخرى مثل الصناعة وبيئة المنشأة ومن خلال إجراءات المراجعة التحليلية فإن الحاجة للاختبارات التفصيلية تقل والعكس كذلك.

3.5 العلاقة بين المادية ومخاطر التدقيق:

إن تحديد المدقق لمستوى المادية من الأمور المهمة التي تساعد في تحديد الأمور التي يجب التركيز عليها خلال عملية التدقيق سواء كان ذلك في الاختبارات التفصيلية للأرصدة والعمليات أو في الإجراءات التحليلية وهذا بالتالي يساعد المدقق في تخفيض مخاطر التدقيق. فإذا قام المدقق بتحديد مستوى المادية بشكل مرتفع فإن هذا يعني أن مخاطر التدقيق ستكون منخفضة لذلك فإن حجم الأدلة التي يحتاج إليها المدقق ينخفض، وإذا ما قام المدقق بتحديد مستوى المادية بشكل منخفض فإن مخاطر التدقيق تزداد وبالتالي فإن المدقق يحتاج إلى حجم أكبر من الأدلة لتخفيض هذه المخاطر.

المدقق يهتم بالمادية على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى أصناف العمليات وأرصدة الحسابات والإفصاح، وذلك للأسباب التالية:

تحديد المادية يخدم المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، ومن أجل تقييم تأثير التحريفات. وكذلك تحديد البنود التي ينبغي فحصها ومدى استخدام المعاينة والإجراءات التحليلية الجوهرية.

يوجد علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق والمادية. على سبيل المثال إذا قرر المدقق بعد عملية التخطيط أن مستوى المادية أقل مما حدده في عملية التخطيط فإن مخاطر التدقيق تزداد وبالتالي فإن المدقق يعوض عن ذلك عن طريق:

تقليل مخاطر التحريفات المادية الذي تم تقييمه إذا كان ذلك ممكناً وذلك عن طريق اختبارات رقابة إضافية.

تقليل مخاطر الاكتشاف عن طريق تعديل طبيعة ووقت ومدى الاختبارات الجوهرية المخططة.

رابعاً: دراسة وفهم نظم الرقابة الداخلية للعميل وتقييم مخاطر الرقابة:

دراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية من أجل الحصول على قدر مناسب من الفهم الأولي الذي يساعد المدقق في رسم خطة التدقيق بشكل مناسب. فعلى المدقق أن يقوم ببعض الإجراءات للحصول على فهم للعميل ولأنظمة الرقابة الداخلية طبقاً للمعايير التدقيق الدولية ومعياري الثاني للمعايير العمل الميداني، حيث أن هذه المعايير تتطلب أن يقوم المدقق بالحصول على الفهم الكافي للرقابة الداخلية للعميل من أجل التخطيط المناسب لعملية التدقيق. يجب على المدقق أن يقوم بدراسة وفهم نشاط المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية ذات الصلة بالبيانات المالية، وذلك من أجل تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات مادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ومن أجل تصميم طبيعة وحجم وتوقيت اختبارات التدقيق.

خامساً: تصميم خطة التدقيق العامة وبرنامج التدقيق التفصيلي:

في نهاية عملية التخطيط يقوم المدقق بتصميم خطة التدقيق العامة حيث يوضح المدقق استراتيجية التدقيق المناسبة بناء على خطوات عملية التدقيق التي تم ذكرها أعلاه ونتائج تقديره لمختلف أنواع المخاطر. أما البرنامج فيشمل توضيح الإجراءات التفصيلية التي تتعلق بكل هدف من أهداف التدقيق، حيث يأخذ المدقق بعين الاعتبار طبيعة الإجراءات التي سيقوم بها ومدى القيام بها بالتوقيت المناسب للقيام بكل إجراء. وهذا البرنامج ينسجم مع استراتيجية التدقيق التي يتبناها المدقق والتي تحتوي على اختبارات متوازنة تتعلق بالرقابة الداخلية وبالاختبارات الأساسية للعمليات التفصيلية للأرصدة والإجراءات التحليلية

الخطوة الثالثة:

تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات.

بعد أن قام المدقق في الخطوات السابقة بدراسة وفهم نظام الرقابة الداخلية لغايات التخطيط فإنه يبدأ في هذه المرحلة بتنفيذ ما تم تحديده في برنامج التدقيق من اختبارات تهدف إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام، حيث يقوم بالاستفسارات من موظفي العميل وفحص الوثائق والتقارير وملاحظة بعض الأنشطة وإعادة التشغيل لبعض أنشطة العميل. أما بالنسبة للاختبارات الأساسية للعمليات فهي تهدف إلى التحقق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية لهذه العمليات، وبشكل أدق فإن هذه الاختبارات تهدف إلى التحقق من الأهداف الخمسة الخاصة بالعمليات والتي تشمل التحقق من الحدوث والاكتمال والدقة والحد الفاصل والتصنيف. ويمكن للمدقق أن يقوم بكل من اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات على انفراد أو يقوم بهما معا في نفس الوقت.

الخطوة الرابعة:

تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة والعرض والإفصاح:

الاختبارات التفصيلية للأرصدة تعني قيام المدقق باختبارات خاصة بأرصدة الحسابات النهائية في دفتر الأستاذ والتي تتعلق بقائمة الدخل والميزانية، علما بأن التركيز الرئيس يكون على حسابات الميزانية، ويقوم المدقق بالاختبارات التفصيلية للأرصدة من أجل التحقق من الوجود والاكتمال والحقوق والالتزامات والتقييم والتوزيع. ويقوم المدقق كذلك بالإجراءات التحليلية (المراجعة التحليلية)، وهي عملية فحص المعلومات الموجودة في حسابات وسجلات المنشأة ومقارنتها مع المعلومات الأخرى والبيانات الداخلية والخارجية بهدف الخروج برأي حول مدى تجانس هذه المعلومات مع ما هو معروف عن هذه المنشأة ونشاطها. وتعرف أيضا بأنها تحليل العلاقات بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى وذلك من أجل

تحديد مدى التجانس بين المعلومات وأية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة وبالتالي الخروج بنتيجة عن هذه الاختبارات. و تشمل المراجعة التحليلية كذلك نظرة المدقق الفاحصة التي تنزو إلى معرفة فيما إذا كانت الأرقام الظاهرة في البيانات المالية ذات دلالة وهل هي منطقية في ضوء ما اكتشفه المدقق وما يعرفه عن المنشأة. وفي هذه المرحلة يقوم المدقق باختبارات خاصة بالعرض والإفصاح، للتحقق من الحدوث والإكتمال ومن التصنيف والقابلية للفهم والدقة والتقويم.

الخطوة الخامسة:

استكمال عملية التدقيق وإصدار التقرير النهائي للمدقق وهذه الخطوة تشمل القيام بالأمور التالية:

القيام بالاختبارات الخاصة بالالتزامات المحتملة (الطارئة)

الالتزامات المحتملة Contingent Laibilities هي التزامات التي يتوقع أن تصبح ديون فعلية على المنشأة مستقبلا، ويمكن

أن تنشأ هذه الالتزامات إذا توافرت الأمور التالية (Arens and Loebbeck, 2001):

احتمال أن يكون هناك مدفوعات مستقبلية لطرف معين نتيجة حدث فعلي لم تتبين نتائجه بعد، أو نتيجة تلف مستقبلي في أصل معين ثم بيعه لطرف آخر.

وجود عدم تأكد حول قيمة المدفوعات أو قيمة التلف.

النتيجة النهائية لتحديد القيمة الفعلية للالتزام تتحدد بناء على حدث أو أحداث مستقبلية وسيتم مناقشة هذا الموضوع في الفصل الخاص بأدلة التدقيق لاحقا.

تدقيق الأحداث اللاحقة: تعرف الأحداث اللاحقة – بشكل رئيس – بأنها الأحداث التي تقع بعد نهاية السنة المالية للمنشأة وحتى تاريخ التقرير، وهذه الأحداث إما أن تكون أحداثا توفر مزيدا من الأدلة عن ظروف كانت موجودة بتاريخ الميزانية، أو أنها أحداث تشير إلى ظروف طرأت بعد تاريخ الميزانية وهي ذات علاقة بالبيانات المالية وبالتالي فهي إما أنها تتطلب تعديل البيانات المالية أو الإفصاح عنها. وقد يكون هناك حقائق مكتشفة بعد تاريخ التقرير ولكنها تدل على وجود تحريفات مادية وقعت قبل تاريخ التقرير، وسيتم توضيح هذا الأمر في فصل أدلة التدقيق.

تجميع الأدلة بشكلها النهائي وتقييمها:

بالإضافة إلى الأدلة التي تم تجميعها خلال مراحل التدقيق السابقة فإن المدقق في مرحلة النهائية يقوم بتجميع أدلة إضافية تتعلق بالقوائم المالية ككل، وهذه الأدلة تشمل القيام بالإجراءات التحليلية النهائية وتقييم الاستمرارية والحصول على رسالة التمثيل والتحقق من انسجام المعلومات التي يحتويها التقرير السنوي مع القوائم المالية ومن ثم القيام بما يلي:

إعداد التقرير بشكله النهائي وإصداره.

الاتصال مع لجنة التدقيق ومع الإدارة لإبلاغهم عن الأمور التي يراها المدقق ضرورية، حيث يتم هذا الاتصال في أقرب وقت ممكن.

تنظيم مكتب التدقيق وتوثيق عملية التدقيق:

2.4 تنظيم مكتب التدقيق:

غيرها من المنشآت والمؤسسات فإن منشأة التدقيق يجب أن تدار بشكل سليم وأن يكون لها هيكل تنظيمي يوضح توزيع المسؤوليات والصلاحيات، ويختلف الهيكل التنظيمي من منشأة تدقيق إلى أخرى حسب حجم المكتب ونوع الملكية وطبيعة العمل الذي يقوم به. ويمكن أن يتم تقسيم مكتب التدقيق إلى قسم فنيو إداري، أو يقسم بشكل آخر بحيث يكون هناك مجلس للشركاء يتم من بينهم تحديد الشركاء المسؤولين تجاه العملاء، ويقوم الشركاء باتخاذ القرارات الهامة مثل التخطيط لمكتب التدقيق وقبول العملاء والاستمرار مع العملاء القدامى والموافقة على التقارير، وهم الذين يتحملون المسؤولية أمام الآخرين إذا ما حصل هناك إهمال أو تقصير. وقد يكون هناك شريك مدير يتولى إدارة مكتب التدقيق بشكل عام، أو يكون هناك عدة شركاء مديرين يتولون الإشراف على مختلف الأعمال الفنية والإدارية. ويتولى هؤلاء المديرين التخطيط للعمل الميداني الخاص بتدقيق حسابات العملاء والإشراف على يخضعون لمسئوليتهم وهم الذين يقومون بإعداد التقارير بشكلها النهائي لتقديمها للشركاء المسؤولين عن إقرارها. وعادة يتبع هؤلاء المديرين مجموعة من المدققين القدامى والجدد والمساعدين والمتدربين الذين يتولون مهام متعددة. فالمدققون المساعدون يقومون بتنفيذ معظم أعمال التدقيق التفصيلية، والمدققون القدامى يتولون المسؤولية عن العمل الميداني، والتنسيق بين المدققين المساعدین ومراجعة أعمالهم.

3.4 توثيق عملية التدقيق (معياري رقم 230):

كما أن تخطيط عملية التدقيق هو بداية عملية تجميع الأدلة، فإن توثيق عملية التخطيط وتجميع الأدلة من أسس نجاح عملية التدقيق، حيث يقوم المدقق بتوثيق كل ما يتعلق بعملية التدقيق في أوراق العمل. والتوثيق يعني تسجيل كل ما يتعلق بالتدقيق من إجراءات وأدلة ونتائج، ويتم التوثيق بأي شكل يمكن ان يحقق ذلك (ورقي أو الكتروني أو أي وسيلة أخرى). ويمكن أن يطلق على

التوثيق "أوراق العمل". إذن أوراق العمل هي السجلات والملفات التي يحتفظ بها المدقق ويوثق فيها جميع المعلومات التي حصل عليها منذ بداية الاتصال بالعميل وخلال عملية التدقيق، مثل إجراءات التدقيق والاختبارات التي قام بها وتشمل المعلومات التي يحصل عليها من المنشأة مباشرة أو من خارج المنشأة أو التي يقوم بإعدادها شخصيا. وعادة يستثنى المدقق من التوثيق أية أوراق وأية مقترحات أو أفكار أولية أو نسخ أولية من القوائم المالية والكشوفات.

4.4 أهداف الاحتفاظ بأوراق العمل:

إن قيام المدقق بتوثيق عملية التدقيق بالشكل الملائم يمكنه من تحقيق أهداف كثيرة من أهمها:

تمكين فريق التدقيق من التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها.

تمكين الفريق من الإشراف على أعمال التدقيق المختلفة التي يقوم بها العاملون في مكتب التدقيق وتحمل مسؤولياتهم في عملية الإشراف والمراجعة لأعمال التدقيق.

تعتبر أوراق العمل دليل على العمل المنجز وإثبات لما قام به المدقق وبالتالي يمكن الرجوع إليها للحكم على جودة عملية التدقيق ومعرفة فيما إذا قام المدقق ببذل العناية المهنية المعقولة أم لا.

تعتبر الأساس لتكوين رأي المدقق النهائي، حيث يقوم المدقق بمراجعة النتائج التي توصل إليها وربطها مع بعضها ليتمكن من الخروج بالنتيجة السليمة.

تعتبر سجل لأعمال التدقيق التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا.

تمكين المدققين من القيام بعمليات مراجعة الجودة ومراجعة النظر.

5.4 ملكية وسرية أوراق العمل:

تعتبر أوراق العمل ملك للمدقق حيث يقوم بالاحتفاظ بها بالطرق المناسبة وللمدة المناسبة، ويجب عليه أن يحافظ على سريتها، ولا يتم إعادتها للعميل، إلا أنه ينبغي على المدقق أن يعيد للعميل ما حصل عليه من سجلات وملفات خاصة بالعميل والتي تعتبر أصلا ملكا للعميل. وكذلك ينبغي للمدقق أن يزود العميل بنسخ من الوثائق التي حصل عليها من العميل إذا طلب العميل ذلك. وعلى المدقق أن يحافظ على سرية المعلومات التي حصل عليها وأن لا يقوم بإطلاع الآخرين عليها إلا في الحالات التي يسمح بها القانون والتي تشمل:

الموافقة الخاصة من العميل لتقديم هذه المعلومات لجهة معينة، مثل تقديم بعض المعلومات للمدقق الجديد.

للدفاع عن النفس في المحكمة.

للسهادة بناء على طلب من القضاء.

في حالة الطلب من قبل لجان الرقابة على الجودة.

6.4 شكل ومحتوى التوثيق:

على المدقق أن يقوم بتوثيق عملية التدقيق بشكل يجعله من السهل على المدقق الخبير (الممارس) الذي ليس لديه علاقة سابقة

بعملية التدقيق أن يفهم ما يلي:

طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تم بها من أجل الالتزام بالمعايير والقوانين.

النتائج التي تم الحصول عليها من إجراءات وأدلة التدقيق.

القضايا الهامة التي ظهرت خلال عملية التدقيق والنتائج التي تم التوصل إليها.

العوامل التي تؤثر في شكل ومحتوى أوراق العمل (التوثيق):

- طبيعة إجراءات التدقيق التي يتم إنجازها.

- مخاطر التحريفات المادية التي تم تحديدها.

- مدى الحكم المهني المستخدم في أعمال التدقيق وتقييم نتائجها.

- أهمية أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها.

- طبيعة ومدى الاستثناءات التي تم تحديدها.

- مدى الحاجة لتوثيق نتيجة معينة أو الأسس التي تم الإعتماد عليها للخروج بهذه النتيجة والتي لا يمكن تحديدها بشكل جاهز من

خلال توثيق العمل المنجز والأدلة التي تم الحصول عليها.

- منهجية التدقيق المستخدمة.

أنواع أوراق العمل:

تتمثل أوراق العمل فيما يلي:

الملف الدائم: هذا الملف يحتوي على جميع المعلومات التي تتصف بالاستمرارية والمعلومات التي تتعلق بالسنوات السابقة، ومن أمثلة

هذه المعلومات:

عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة والمعلومات التي تتعلق بتأسيس الشركة واسمها وعنوانها وطبيعة نشاطها.

معلومات عن نظام الرقابة الداخلية والسياسات والاجراءات التي يشملها النظام.

النظام المالي للشركة.

دليل الحسابات ودليل الاجراءات والهيكـل التنظيمي لقسم المحاسبة وللمنشأة ككل.

المعلومات الخاصة بالأسهم والسندات والتعاقدات.

ملخص بالمبادئ المحاسبية المستخدمة.

القوائم المالية الخاصة بالسنوات السابقة.

موازن المراجعة والكشوف الخاصة بالسنوات السابقة.

رسائل الارتباط ورسائل التمثيل والتقارير المستلمة والمرسلة في السنوات السابقة.

خطط وبرامج التدقيق للسنوات السابقة.

تقارير المدقق للسنوات السابقة.

الملف الجاري:

ويحتوي على المعلومات الخاصة بالسنة الحالية، ومن امثلة هذه المعلومات:

. رسالة الارتباط للسنة الحالية.

خطة وبرنامج التدقيق الخاصين بالسنة الحالية.

القوائم المالية الخاصة بالسنة الحالية سواء كانت مرحلية أو نهائية.

موازن المراجعة والكشوفات الخاصة بالسنة الحالية.

المعلومات الخاصة بجميع الاختبارات التي قام بها المدقق في ذلك الاستفسارات والمراسلات والمصادقات ومذكرات التسوية والجداول

الداعمة.

الكشوفات الخاصة بالأصول واهتلاكها والإلتزامات.

أشار معيار التدقيق الدولي رقم 500 أن على المدقق أن يقوم بالتجميع النهائي لملف التدقيق، خلال فترة مناسبة، وعادة تعتبر

الفترة المناسبة وفقا للمعيار فترة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ التقرير. وعملية التجميع هي عملية إدارية لا تتطلب إجراءات تدقيق

جديدة أو الخروج بنتائج جديدة وخلال هذه العملية يمكن أن يقوم المدقق بالتخلص مما لا يراه مناسباً من الأوراق، ولكن بعد الانتهاء من عملية التجميع لا يجوز أن يقوم المدقق بحذف أي من محتويات الملف إلا بعد إنتهاء فترة الاحتفاظ الضرورية بالملف. وفترة الاحتفاظ بالملف عادة تحددها الشركة وفقاً لمتطلبات القوانين، وعادة يجب أن لا تقل عن خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تقرير المدقق أو تاريخ تقرير المدقق عن المجموعة إذا كان لاحقاً لهذا التاريخ.

. إذا ظهرت بعض الظروف الاستثنائية بعد تاريخ التقرير والتي تتطلب القيام بإجراءات تدقيق جديدة أو تعديل نتيجة التدقيق (مثل

اكتشاف بعض الحقائق) فإن المدقق يقوم بتوثيق ما يلي :

الظروف المستجدة.

الإجراءات الجديدة التي تم القيام بها والأدلة التي تم جمعها والنتائج التي تم التوصل إليها.

متى تم القيام بهذه التعديلات ومن قام بها، ومن قام بمراجعتها إذا تم ذلك.

الفصل الثاني

أدوات ومراجع مهمة التدقيق

الفصل الثاني:

أدوات ومراجع مهمة التدقيق

تعتبر أدوات ومراجع المدقق المالي من بين أهم الوسائل التي يعتمد عليها هذا الأخير في نجاح مهمته، فنجاح مهمة أي مدقق ترتبط

بمدى الاستخدام الأمثل لهذه الأدوات، كما يمكن تقديم هذه الأدوات من خلال التمييز بين ثلاثة خصائص:

أولاً: هذه الأدوات ليست متسلسلة ومنظمة، أي يمكن للمدقق اختيار من بين هذه الأدوات الأداة المناسبة لهدف المهمة.

ثانياً: لا تخص هذه الأدوات نوعاً من المدققين، أي يمكن استعمالها من قبل مدققين داخليين، مدققين خارجيين، مستشارين... إلخ

ثالثاً: تختلف هذه الأدوات عن الوسائل التي يتم استخدامها بشكل منهجي في كل مهمة تدقيق وهي تعتبر بمثابة أجزاء مكونة

للمنهجية أو الإجراءات التي يكون استخدامها إلزامياً.

يرى Jaques Renard في كتابه المعنون بـ "Théorie et Pratiques de l'Audit interne" أن أدوات المدقق

يمكن تلخيصها فيما يلي :

أدوات طرح الأسئلة التي تساعد المدقق المالي على صياغة الأسئلة أو الإجابة على الأسئلة التي يطرحها على نفسه

أدوات الوصف، وهي بمثابة «الوحي»، والتي لا تفترض مسبقاً أسئلة معينة، ولكنها ستساعد في إبراز خصوصيات المواقف التي

تواجهها.

1. - أدوات طرح الأسئلة:

- سبر الآراء (العينة)

تكون الاستطلاعات الإحصائية (أو أخذ العينات) في بعض الأحيان، وبشكل خاطئ، مثيرة للجدل في التدقيق الداخلي. يستند

الخلاف الوهمي معهم إلى وجود ملفات الكمبيوتر وبرامج الاستخراج والتحليل. لماذا إذن، يعلن المدقق إجراء مسح إحصائي مع

وجود يكون ملفات كمبيوتر يمكن تحليلها بالكامل؟ ومن هنا يمكن استنتاج بأن المسح الإحصائي يعتبر أداة قديمة. هذا المنطق

خاطئ، لأن أغلب المدققين لا يستعملون أجهزة الاعلام الآلي.

وتعتبر العينة بمثابة المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي. وتعرف العينة بأنها جزء ممثل لمجتمع البحث الأصلي.

- الحاجة إلى استخدام العينات في التدقيق:

يواجه المدقق المالي عند فحص أرصدة ناتجة عن عمليات مالية عديدة، متكررة وصغيرة، وبالطبع فإن هذه العمليات تكون مدعمة بالعديد من المستندات، والتي يكون لها نفس الصفات والخصائص إلى حد ما، ومن ثم فإن فعالية التكلفة لن تتحقق إذا فحصنا كل عملية أو مستند بالنسبة لخاصية أو صفة معينة، أكثر من هذا أننا نجد أنه عندما يكون مجتمع متجانس إلى حد ما، فإن مثل هذا الفحص الشامل لن يكون ضروريا، بمعنى أننا يمكن أن نستنتج بشكل معقول باستخدام أساليب المعاينة ما إذا أرصدة حساب أو نظام رقابة معين قد عولجت بشكل مناسب وكما لو كانت كافة المستندات قد فحصت، ففي مثل هذه الحالات نجد أن المدقق يختار عينة من العمليات المالية، ثم يفحص مفردات هذه العينة بالنسبة لخاصية أو صفة معينة، وعلى أساس نتيجة هذه العينة يستطيع المدقق استنتاج الحدوث الحقيقي للصفة أو الخاصية في المجتمع التدقيق. وهذا الحدوث الفعلي يكون غير معلوم لأن المدقق قد اختار عينة فقط وليس كافة العمليات المالية.

ولاستخدام أساليب العينات بشكل فعال يجب أن يكون المدقق حذرا ومدركا للمخاطر المرتبطة بهذا الاستخدام، كما أنه يجب ان يكون أيضا متفهما للفروق بين إجراءات التقدير المحض وإجراءات المعاينة الإحصائية.

المخاطر المرتبطة باستخدام المعاينة في التدقيق

عندما يتم فحص مفردات أقل من 100% من المجتمع فإن الاستنتاجات المتعلقة بمجتمع التدقيق تكون عرضة لمخاطر الخطأ، أي ان هناك بعض المخاطر بأن ما استنتجه المدقق عن خاصية معينة تتعلق بالمجتمع قد لا يكون صحيحا، وتنتج المخاطرة النهائية أو الاجمالية تقريبا من : - مخاطر حدوث الأخطاء والمخالفات الجوهرية عند اعداد القوائم المالية، - مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المدقق في اكتشاف هذه الأخطاء والمخالفات، وبالطبع فإن المدقق يعتمد على نظام الرقابة الداخلية لتخفيض المخاطر الأولى، وعلى الاختبارات الأساسية (الفحص التحليلي واختبارات التفاصيل) في تخفيض المخاطر الثانية، هذا وسوف نوضح العلاقة بين هذين النوعين من المخاطر رياضيا في النهاية هذا الفصل.

وبالطبع فإنه يمكن تقسيم الأخطاء المرتبطة بكل من هذين النوعين من المخاطر بصفة عامة إلى: أخطاء معاينة وأخطاء غير معاينة وتحدث أخطاء المعاينة عندما يسحب المدقق عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي يتصف بها المجتمع ككل، ومن ثم فلو حدث هذا فإن المدقق سوف يصل إلى استنتاجات غير صحيحة، لأن العينة لا تمثل المجتمع

بخصوص الخاصية أو الصفة التي يتم اختبارها. وهذه الأخطاء للمعاينة يمكن تبويبها إلى مجموعتين فرعيتين كما يلي:

خطأ النوع الأول أي مخاطر رفض فرضي حقيقي في الواقع.

خطأ النوع الثاني أي مخاطر قبول فرضي غير حقيقي في الواقع.

أما أخطاء غير المعاينة فإنها تكون نتيجة الأخطاء التي ارتكبت عند تدقيق العينة، كاستخدام مستندات تدعيم غير مناسبة أو ملائمة، أو الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام والتقدير الخاطئة بناء على أدلة الإثبات. ويجب على المدقق أن يهتم بمراقبة كل من أخطاء المعاينة وغير المعاينة بشكل مناسب، وبالطبع يمكن تخفيض مخاطر أخطاء المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية عن طريق زيادة حجم العين، ومع هذا فإن احتمال حدوث أخطاء المعاينة يمكن فقط قياسه إذا ما كنا نستخدم أساليب المعاينة الإحصائية، أما أخطاء غير المعاينة فإن المدقق يجب أن يراقبها ويتحكم فيها عن طريق الالتزام والتقييد بمعايير التدقيق المتعارف عليها (العامة والتي تخص العمل الميداني) فضلا عن معايير رقابة جودة أداء وممارسة التدقيق.

يعتبر استخدام العينات في التدقيق أحد الأمور العملية والضرورية وخاصة عندما يقوم المدققون بتدقيق عمليات كثيرة ومتعددة سواء في المؤسسات والشركات الكبيرة أو المتوسطة الحجم. وعلى الرغم من عدم إمكانية القيام بالتدقيق الشامل إلا أنه من الناحية العملية يجب على المدقق تحديد أسلوب اختيار العينات وتحديد نسبة التغطية التي يريد أن يحققها، و من الجدير بالذكر أنه يجب أن يتم استخدام العينات في التدقيق بطرق تحقق للمدققين اختصار الكثير من الوقت المتوقع بذله عند تنفيذ مهمة التدقيق بالإضافة إلى تخفيض التكلفة مع ضرورة الحفاظ على المستوى المعقول والمرضي في الدقة والثقة في النتائج النهائية، وكلما كانت النتائج النهائية التي يتوصل إليها المدققون دقيقة وموضوعية كلما كانت ممثلة بصورة أوضح من صفات وخصائص المجتمع الذي يتم تدقيقها وفحصها. وعليه يجب على المدققين استخدام أساليب إحصائية تتصف بالموضوعية والدق في التنفيذ لكي يتمكن المدققون من تقييم النتائج النهائية بشكل دقيق وموضوعي.

عند تخطيط عينة بهدف تقييم نظام الرقابة الداخلية فإنه يجب على المدقق أن يأخذ في الحسبان كل من الاعتبارات التالية:

العلاقة بين العينة والهدف من اختبارات التدقيق.

الحد الأقصى لمعدل الانحراف عن سياسات واجراءات الرقابة الداخلية والتي يمكن أن يؤيد المستوى والمخطط للمخاطر الرقابية ويطلق عليه (نسبة الخطأ المسموح) . ويتم تحديده في ضوء العلاقة بين الانحرافات عن إجراء معين والمستوى المخطط للمخاطر الرقابية، ودرجة الثقة المرغوب بها من خلال الأدلة التي وفرتها العينة.

المستوى الذي يكون المدقق على استعداد قبوله لمخاطر تقدير مخاطر الرقابة بأقل مما يمكن.

- خصائص المجتمع الذي تسحب منه العينة.

ومن الناحية العملية يمكن تقسيم استخدام العينات في التدقيق من حيث طبيعة العمليات والأرصدة إلى مجموعتين رئيسيتين وهما:

استخدام العينات لتدقيق العمليات والاجراءات الرقابية Attributes Sampling

وتهدف هذه الطريقة من تدقيق العمليات والاجراءات الرقابية إلى التأكد من تطبيق الاجراءات والعمليات في نظام الرقابة الداخلية كما هو مخطط لها.

استخدام العينة لتدقيق الأرصدة Variables Samplin : وتهدف هذه الطريقة من تدقيق الأرصدة إلى التحقق من صحة ودقة المبالغ لأرصدة الحسابات التي يتم تدقيقها. وقبل التطرق لكيفية استخدام الطرق الاحصائية لابد من توضيح المفاهيم والمصطلحات الرئيسية ذات العلاقة في عملية اختبار العينات من وجهة نظر التدقيق:

العناصر الرئيسية: . Key Items

العينات الممثلة .Representateve Samples

الخطأ المسموح به ومستوى الثقة Tolerable Error of Confidence Level .

جدول مخاطر التدقيق .Audit Risk Tables

أولاً: العناصر الرئيسية: Key Items

عند إجراء الاختبارات الجوهرية يتم تحديد العمليات أو الحسابات ذات المبالغ الكبيرة أو التي يعتقد احتواءها على معدل أخطاء

كبيرة نسبياً، إلا أن مفهوم العناصر الرئيسية يشمل ما يلي:

العمليات التي تتطلب اجتهاد وتقدير شخصي (مثل المخصصات المأخوذة لمواجهة خطر متوقع).

البنود المتقدمة وبطيئة الحركة (مثل مخصص المخزون للمواد المتعادلة وبطيئة الحركة).

العمليات غير العادية والاستثنائية التي يتم تسجيلها في الدفاتر المحاسبية قبل نهاية السنة المالية والتي إظهار البيانات المالية بصورة أفضل من حقيقة الوضع المالي.

العمليات أو الحسابات ذات المبالغ والأرصدة الكبيرة وخاصة عند حدوثها بشكل غير منتظم خلال السنة المالية. العمليات أو الحسابات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة مع المؤسسات والتي لها تأثير على قرارات إدارة وتشغيل المؤسسة. حيث يجب على المدقق التأكد من تطابق أسعار العمليات وشروط دفعها مع تلك الممنوحة إلى العملاء العاديين للمؤسسة. إن فحص وتدقيق العناصر الرئيسية قد يؤدي إلى تحقيق تغطية مناسبة من أرصدة الحسابات التي يقوم بتدقيقها بحيث يمكنه من تقليل مخاطر التدقيق في البنود المتبقية من المجتمع الذي يقوم بتدقيقه.

ثانياً: العينات الممثلة: . Reprehensive Samples

في العديد من الحالات بعد فصل العناصر الأساسية، يبقى عدد من عناصر المجتمع التي تقل فيه أهمية العنصر بمفرده وإن كانت تلك العناصر تمثل أهمية في مجموعها، وهذه المجتمعات يمكن أن تتكون من معاملات خلال فترة زمنية (مثل المبيعات، المدفوعات النقدية خلال فترة معينة) أو العناصر المتضمنة في رصيد حساب في لحظة زمنية معينة (مثل أجزاء معينة في مخزون نهاية العام أو أرصدة حساب العميل في تاريخ معين)، أو مجموعة من المعاملات الخاضعة لنفس ضوابط العناصر الأساسية (مثل مذكرات التسوية والتقارير المصححة).

بعد تحديد العناصر الرئيسية في المجتمع قيد التدقيق يتم تحديد البنود المتبقية من المجتمع والتي تعتبر رئيسية وهامة بشكل إجمالي. ومن الناحية العملية يتم القيام بإجراءات التدقيق على عينة ممثلة وذلك للتأكد احصائياً وبشكل موضوعي من تطابق خصائص العينة الممثلة مع خصائص المجتمع الذي يقوم المدقق بتدقيقه، حيث يفترض أن تعكس العينة الممثلة خصائص المجتمع الكامل والتي هي جزء منه.

و لكي يتم تسمية العينة "بالعينة الممثلة" يجب أن تتوفر الخصائص التالية :

أن يكون حجم المجتمع كبيراً نسبياً .

إعطاء كل بند من بنود المجتمع فرص متساوية لعملية الاختبار .

حيث يعتبر استخدام العينات الممثلة أحد الأساليب الهامة في تدقيق العمليات والاجراءات الرقابية حيث تمكن المدقق وحسب قناعته بالنتائج من اتخاذ القرار فيما إذا كانت الاجراءات الرقابية المطبقة في النظام تتطابق بشكل معقول مع الأهداف والاجراءات الرقابة المخطط لها.

ثالثا: الخطأ المسموح به ومستوى الثقة: Tolerable Error and Confidence Level

يقصد بالخطأ المسموح به هو قيمة الخطأ أو الانحرافات التي يلاحظها المدقق والتي يمكن تقبلها دون أن يغير من قناعته حول اعتماد على فعالية وقوة الرقابة الداخلية وحكم المدقق.

مستوى المعنوية (الثقة) معدل ونسبة الموثوقية التي يتقبلها المدقق بحيث لا يزيد معدل الأخطاء في المجتمع الذي يدققه عن نسبة معينة يحددها المدقق استنادا إلى تقييمه لفاعلية نظام الرقابة الداخلية وخبرته العملية.

ملاحظة : إن الخطأ المسموح به هو دالة في مستوى التوقع للمخاطر الرقابية ومستوى الثقة التي يرغب فيها المدقق، فالزيادة في الخطأ المسموح به يؤدي إلى تخفيض في حجم العينة.

رابعا: جدول مخاطر التدقيق: Audit Risk Tables

وهي عبارة عن جداول احصائية تستخدم كأدوات تساعد في عملية تحديد حجم العينات في ظل معدلات احتمال مختلفة للأخطاء المادية المتوقعة مع الأخذ في الحسبان لنسبة تغطية البنود الرئيسية.

إن تقييم المدقق لمعدلات احتمال الأخطاء المتوقعة تتراوح ما بين منخفض ومعتدل وعالي وهذا التقييم يعتمد أساسا لحكم خبرة المدقق المهني.

العوامل المؤثرة في حجم العينة

العامل	الأثر في حجم العينة
-نقص في مستوى الثقة الذي يرغب فيه المجتمع	- انخفاض حجم العينة
-الزيادة في معدل الخطأ المسموح به	-انخفاض حجم العينة
-الزيادة في المعدل المتوقع للانحراف في المجتمع	-زيادة حجم العينة
-الزيادة في حجم المجتمع	-زيادة ضئيلة يمكن تجاهلها

استخدام العينات لتدقيق العمليات والاجراءات الرقابية:

إن الهدف الأساسي من استخدام هذا الأسلوب هو التأكد من تطبيق الاجراءات والعمليات في نظام الرقابة الداخلية كما هو مخطط له، فعلى سبيل المثال يمكن اختيار وتحديد عينة إحصائية من بعض المجتمعات التي يقوم المدقق بتدقيقها مثل مجتمع المشتريات، المبيعات، سندات القبض، الصرف، الاعتمادات المستندية، شؤون الموظفين، المستودعات، التدريب... الخ. تتطلب معايير التدقيق الداخلي الحصول على قرائن كافية، موثوقة وذات علاقة للحصول على تأكيد معقول يبني عليه استنتاجات المدققين الداخليين.

المجتمع الإحصائي الموضوعي بنسبة 100%.

يمكن استخدام حجم العينة في الأحوال التالية :

عدم توقع المدقق لاحتمالات الأخطاء التي قد تؤثر على النتائج التي يتوصل إليها .

إن اختبارات التدقيق التي يجريها المدقق على حجم العينة الأدنى هي أحد الاختبارات الأخرى التي يقوم المدقق بتنفيذها مثل اختبارات المراجعة التحليلية والاختبارات التحقق من الأرصدة.

و يتم تحديد حجم العينة الأدنى لاختبار اجراءات الرقابة بعدد البنود لا تقل عن (25) بندا يتم اختيارها بطريقة احصائية منتظمة وبشكل موضوعي، فإذا قام المدقق بتدقيق بنود ال (25) من العينة التي اختارها ولم يلاحظ أو يجد أية أخطاء فإنه يستطيع أن يقرر أن حصل على مستوى ثقة لا يقل عن 90% أو أن معدل الأخطاء في المجتمع الذي يقوم بتدقيقه لا يزيد عن 10% من الناحية العملية يمكن زيادة حجم العينة الأدنى لاختبار اجراءات الرقابة بعدد لا يقل عن (60) بندا وفي هذه الحالة وعند عدم وجود أخطاء فإنه يستطيع أن يقرر أن حصل على مستوى ثقة لا تقل عن 95% وأن معدل الأخطاء في المجتمع لا تزيد عن 5% من رصيد المجتمع الكلي .

طرق اختيار العينة:

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمدقق استخدامها لاختيار المفردات التي تتضمنها العينة. ويتوقف اختيار أي من هذه الطرق على الغرض من المعاينة، وأهداف التدقيق المراد تحقيقها، وطبيعة المجتمع الذي تسحب منه العينة، وطبيعة أدلة التدقيق التي يريد المدقق الحصول عليها. وتتراوح هذه الطرق بين طرق الاختبار الحكمي وطرق الاختبار العشوائي. وتتناول فيما يلي طرق اختيار العينة التي يشيع استخدامها في الواقع العملي .

أولاً: طرق الاختيار الحكمي:

يقوم المدقق عند استخدامه لطرق الاختيار الحكمي باستخدام تقديره المهني لتحديد عدد، وأي المفردات التي يجب أن تتضمنها العينة. بمعنى أن المفردات التي تدخل ضمن العينة يتم اختيارها دون تحيز متعمد وبدون أي سبب خاص لإدخال أو استبعاد مفردات معينة من العينة، و لا يقصد بالاختيار الحكمي أن يتم اختيار مفردات العينة بدون حرص كاف، وإنما يتم اختيار مفردات العينة بطريقة يتوقع منها المدقق أن تكون العينة ممثلة للمجتمع . ويعتبر الاختيار الحكمي مفيداً عند استخدام المعاينة غير الاحصائية . إلا أنه لا يستخدم لأغراض المعاينة الإحصائية نظراً لأنه لا يمكن للمدققين اختيار عينة ممثلة للمجتمع.

ثانياً: طرق الاختيار العشوائي:

تتمثل طرق الاختيار العشوائي في كل من طرق الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية، والاختيار المنتظم مع بداية عشوائية، والاختيار على أساس المعاينة الطبقيّة. وهي طريقة يتم استخدام جداول الأرقام العشوائية أو برنامج معد من خلال الكمبيوتر لاختيار عناصر العينة عشوائياً.

مقارنة بين أساليب العينة الاحصائية مع أساليب العينة الحكمية

Comparison of Statistical Sampling With Judgmental Sampling

قد يعتمد المدقق عند استخدام العينات إما على أساليب حكمية أو احصائية في سحب وتحديد عينة التدقيق، وكل من النوعين يعد مناسباً خلال مرحلة أو أكثر من مراحل عملية التدقيق في أغلب الأحوال.

وتعتمد أساليب العينة الحكمية على خبرة المدقق في تحديد وسحب العينة المناسبة، ويستخدم هذا الأسلوب عندما يكون مجتمع

التدقيق مكون من عدد صغير من العناصر ذات القيمة المالية المرتفعة، أو مكون من عناصر ومفردات قيمتها الاجمالية غير هامة.

أما أساليب العينة الاحصائية فإنها تعتمد- بالمقارنة بأساليب العينة الحكمية المحضة- على قوانين احتمالات في اختيار العينة، كما أنه

عند تقييم بيانات العينة فإن علم الإحصاء سوف يمكن المدقق من قياس (ومن ثم رقابة وضبط) مخاطر الأخطاء التي تعود لعينة

المعاينة، والتي تنتج عن فحص جزء فقط من البيانات، وتستخدم أساليب العينة الاحصائية أساساً عندما يكون مجتمع التدقيق مكون

من عدد ضخم من المفردات والعناصر المتجانسة، فأسلوب العينة الاحصائية قد يستخدم في تقرير نسبة الانحراف عن اجراءات

نظام الرقابة الداخلية.

وعند مقارنة العينة الاحصائية مع أساليب العينة الحكمية يجب أن نتذكر أن كلا النوعين من المعاينة يتطلب ممارسة حكم. أو تقدير بواسطة المدقق، فنتائج استخدام العينات لا تمثل غاية في حد ذاتها، وإنما هي مجرد دليل اثبات يوفر-بالإضافة إلى المعلومات التي يحصل عليها المدقق-الأساس لتقديرات المدقق المتعلقة بقرارات التدقيق، ومن ثم فإنه لا يمكن-و ربما لا يكون مرغوبا- تجاهل الحكم أو التقدير الشخصي من أية خطة لاستخدام العينات هذا مع الأخذ في الاعتبار أن معايير التدقيق لم تتطلب استخدام العينة الاحصائية، ولكنها تطلب ضرورة اختيار عينات التدقيق- التي على أساسها ستتم الاستنتاجات المتعلقة بمجتمع التدقيق ككل- من مجتمع التدقيق موضع الفحص الكامل. ومع هذا فإننا نجد أن خطط استخدام العينة الاحصائية تكون أفضل من خطط استخدام العينة الحكمية نظارا لأنها توفر قياسا رياضيا لعدم التأكد (المخاطر)، الناتج عن فحص العينة لبيانات المجتمع ككل، كما أن هذه الخطط لاستخدام العينة الاحصائية تمكن أيضا من تفادي التحيزات الشخصية عند اختيار مفردات العينة وتحديد حجم العينة، و نظرا لأن القوانين الاحصائية تستخدم في تحديد حجم العينة الاحصائية فإنه لا يمكن للمدقق أن يحدد ويراقب مدى كل من مخاطر أخطاء النوع الأول والنوع الثاني التي يكون هو على استعداد لتحملها وقبولها. وبصفة عامة فإن مثل هذه الأخطاء للعينة يمكن ضبطها والتحكم فيها عن طريق تغيير حجم العينة، فهناك دائما علاقة عكسية بين مخاطر استخدام العينات وحجم العينة، فعلى سبيل المثال نجد أن مخاطر استخدام العينات يمكن أن تُخفض إلى الصفر إذا ما فحصنا مجتمع 100%، ومع هذا فإنه نظرا لاعتبارات التكلفة فإننا نادرا ما نفحص كافة عناصر مجتمع التدقيق.

الحوار والاسئلة المكتوبة:

يعتبر الحوار من بين أهم الأدوات التي يعتمد عليها المدقق في نجاح مهمته، وهو لا يمثل محادثة أو استجواب، ولتحقيق حوار ناجح بين المدقق المالي والعميل يجب توفر بعض الشروط التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

يجب احترام السلم الهرمي بحيث لا يجب على المراجع الداخلي إجراء حوار مع عامل دون أن يكون المسؤول على دراية؛

يجب إبلاغ العامل بأهداف المهمة والأهداف المنتظرة من وراء إجراء هذا الحوار؛

إعلامه عن نقاط الضعف والأخطاء والنقائص التي لاحظها المراجع الداخلي قبل محاورته؛

المراجع الداخلي لا يهتم بالأشخاص بل بالأعمال التي يقومون بها.

تلخيص مستوى الحوار وإبلاغه للشخص محل الحوار، والحصول على موافقته قبل الإدلاء به إلى مسؤولي المؤسسة.

المقابلة هي أداة يستخدمها المدقق سواء كان مدقق داخلي أو خارجي بشكل متكرر، ولكن لا يجب اعتبارها أساس مهمة التدقيق فهي تعتبر مجرد استطلاع للرأي، بالإضافة لا ينبغي الخلط بين المقابلة وتقنيات التدقيق المالي التي تبدو متشابهة فهي كما تم الذكر سابقا ليست محادثة ولا استجوابا.

- من جهة أخرى المقابلة ليست محادثة: فالمدقق هنا ليس في موقع صحفي الذي يجري مقابلة مع سياسي على سبيل المثال، فالعميل هنا هو من يطلب المقابلة، فالهدف هنا من تنظيم المقابلة هو الحصول على قدر معين من المعلومات.

- المقابلة ليست استجواب بين شخصين (شخص ومتهم). على عكس من ذلك، المقابلة بين المدقق المالي والعميل يجب ان يسدوها جو من التعاون لان الهدف الأساسي ليس فقط الحصول على معلومات معينة وإنما تحقيق استمرارية الشركة. ولتحقيق هدف المقابلة يجب تهيئة كل الظروف الملائمة وهذا حتى لا يجعلها وكأنها استجواب من قبل الشرطة.

1. خطوات إعداد المقابلة:

تمر المقابلة بعدة خطوات أهمها:

- التحضير للمقابلة: يعتبر التحضير للمقابلة بمثابة قاعدة مطلقة. المقابلة لا تكون مرتجلة، إنما جاهزة بمعنى ليست محادثة اجتماعية، فالتحضير للمقابلة يعني:

- تحديد موضوع المقابلة مسبقا:

- ماهي المعلومات التي يسعى المدقق المالي الحصول عليها؟ قد تكون هذه المعلومات ضرورية له:

لتمكنهم من معرفة المنطقة المراد تدقيقها؛

-أو للتحقق من صحة المعلومات الواردة بالفعل؛

-أو لتقييم نقطة معينة للرقابة الداخلية.

-التعرف على الموضوع:

هذا يغطي لنا عنصرين مهمين:

التعرف على الشخص الذي سوف يقابل المدقق المالي: ما هي انشطته؟ مسؤولياته؟ مكانه في التسلسل الهرمي؛

معرفة الهدف من المقابلة، والحصول على معلومات كمية عن النشاط المعني

-إعداد الأسئلة:

إعداد الأسئلة لا يقصد به صياغة استبيان للرقابة الداخلية، نما عادة ما يكون حوار على شكل مقابلة، وحتى تكون الأسئلة صحيحة وعقلانية والتي من خلالها يتم الحصول على أجوبة منطقية يجب أن تكون دائما مفتوحة وليست مغلقة.

فعلى سبيل المثال لا يمكن طرح السؤال التالي: هل يتحكم الحراس بالزوار جيدا؟، هنا الجواب سيكون حتما " نعم" ولكن يجب أن تكون صياغة السؤال كالتالي: كيف يتم مراقبة الزوار من قبل الحراس؟

بالإضافة إلى شكل الأسئلة، يجب على المدقق أن يركز على الاكتمال: يجب من حيث المبدأ إعداد جميع الأسئلة وكتابتها، أنه أهم عمل تحضيرى.

تحديد الموعد:

أن تحديد الموعد ضروري لسير الحسن لعملية المقابلة حتى وإن تم تحديد موعد المقابلة خلال اجتماع الأول للمهمة، ويجب ان لا يكون ظهور المدقق مفاجئا للعميل أي دون سابق إنذار، يجب ان تتم مقابلة في مكان الخاضع للتدقيق أي في مكتب العميل وهذا حتى يشعر العميل (المحاور) انه في بيته وبالتالي توفير مناخ الثقة بسهولة أكبر.

-بداية المقابلة:

هنا يجب على المدقق المالي تقديم نفسه، التذكير بأهداف مهمته، فيجب عليه كذلك تحديد الأسلوب الذي ينوي استخدامه: الأسئلة المحددة مسبقا، وتدوين الملاحظات، موضحا ان هذه الطريقة هي الأنجع للمضي قدما في المقابلة. من الأسئلة الأولى يجب على العميل (المستمع) أن يتكيف مع محاور أو أسئلة المدقق.

-الأسئلة (المحاور):

في حالة ما إذا تم اعداد الأسئلة من طرف المدقق بشكل صحيح، وتم طرحها على شخص متقبل، فسيحصل المدقق على المعلومات المطلوبة، بحيث يجب على المدقق التأكد جيدا من فهم الإجابة وهذا من خلال إعادة سماع الإجابات المسجلة عدة مرات.

كما يجب على المدقق المالي السماح للعميل او المستجوب التعبير عن نفسه، لان مهمة المدقق المالي ليست مهمة صحفية تجد فيها صحفي التلفزيون يحولون الأسئلة إلى خطابات.

اما بالنسبة إلى تدوين أو تسجيل الإجابات فيجب أن يتم في نفس الوقت الذي تتم فيه المقابلة والتحدث وبالتالي تجنب لحظات الصمت.

أدوات الإعلام الآلي (تكنولوجيا المعلومات):

تعتبر أدوات الاعلام الآلي الأكثر عددا ويصعب جردها نظرا لان إدارات التدقيق بصفة عامة (إدارات التدقيق الداخلي والخارجي) غالبا ما تنشئ أدواتها الخاصة بدلا من اعتماد البرمجيات (البرامج الالكترونية).

يمكن تحديد ثلاث فئات من أدوات تكنولوجيا المعلومات:

• أدوات عمل المدقق؛

• أدوات تنفيذ المهام؛

• أدوات إدارة المصلحة؛

1.1.3- أدوات عمل المدقق:

هناك عدة أدوات يستعين بها المدقق والتي تدخل ضمن مجال البرمجيات ومعروفة على نطاق واسع، والتي يكفيها العد البسيط:

• برامج معالجة الكلمات التي يتم استخدامها باستمرار؛

• برمجيات الرسم والعرض (PowerPoint – Flowcharting ، إلخ) والتي تكون مفيدة بشكل خاص لتوضيح التقارير

ولإنتاج الرسوم البيانية للإعارة ؛

• جداول البيانات المستخدمة على نطاق واسع لترتيب الأرقام؛

• مديري قواعد البيانات المفيدة في المعالجة النتائج التلقائية للمهام؛

• برامج الرسومات المفيدة دائما.

1.1.4- أدوات تنفيذ المهام:

سنحاول في هذه الفقرة التطرق إلى مختلف البرامج التي يلجأ إليها المدقق في تنفيذ مهمته، على سبيل المثال: برامج السوق، برامج

مصممة من قبل المصلحة.

• أدوات منهجية: تعتبر الأدوات المنهجية من بين أهم الأدوات التي يستعملها المدقق المالي في تنفيذ مهامه، فهي تسمح له بتصميم

جدول المخاطر الخاص به، ورسم ومراقبة التقدم المحرز في مراقبة الجودة النوعية الخاصة به، بالإضافة إلى إضفاء الطابع الرسمي على

خطة عمل إعادة التوطين، وما إلى ذلك. معظم هذه البرامج تم تصميمها بواسطة المصلحة. يتم استخدام بعض منتجات البرامج

الموجودة في السوق أكثر فأكثر مما يسمح بإدراك ومتابعة المهام والتوصيات، ولكن لها عيب يتمثل في عدم تكييفها دائما مع

خصوصيات المنظمة. "HORUS" هو برنامج لإدارة المهام والتوصيات، وهو مخصص للمدققين الذين يعملون في الميدان. وبالمثل، يستخدم المدققون "SPHYNX" وهو عبارة عن برنامج يخص مهمة التدقيق وتقييم الرقابة الداخلية.

- أدوات طرح الأسئلة وتحليل البيانات: لقد تم التطرق إلى هذا النوع فما سبق في محور المسوحات الإحصائية. وهناك العديد من البرنامج مثل: (ACL-IDEA). والتي تجعل استخراج الملفات والتحليلات أمرًا ممكنًا.

1.1.5- أدوات إدارة المصلحة: هناك العديد من أدوات إدارة المصلحة أهمها:

- برامج لوضع الخطة ومراقبة تنفيذها؛

- برامج لمراقبة أوقات عمل المدققين؛

- أدوات لقياس فعالية مهام المدقق؛

- قواعد بيانات تسرد النتائج والتوصيات؛

- مراقبة ميزانية الوحدة؛

- إلخ.

في كثير من الأحيان، يتم تضمين هذه الوظائف المختلفة في برامج أكثر عمومية.

وفي الأخير، يمكن القول ان استخدام الإنترنت كمورد دائم للمعلومات يسمح بإجراء مقارنات وبحث من جميع الأنواع.

الفصل الثالث

حالات التدقيق في ظل استعمال برامج

الإعلام الآلي

الفصل الثالث:

حالات التدقيق في ظل استعمال برامج الإعلام الآلي

يشهد العالم في الوقت الحالي ثورة تكنولوجيا المعلومات. هذه الثورة التي ظهرت وانتشرت بصورة سريعة بسبب تطور أنظمة الحاسب الآلي واستعمالها في كافة مجالات الحياة مما أدى بجميع الشركات والمنظمات إلى الاعتماد بصورة أساسية على تشغيل بيئاتها على أنظمة الحاسب الآلي، فأصبحت جميع الحسابات والعمليات المحاسبية تدخل ضمن ما يعرف بنظام الحاسب الآلي، والتدقيق المالي كغيره من الأدوات الرقابية تأثر بهذه الأساليب وإجراءات تشغيل البيانات وتوصيل المعلومات إلى المستخدمين خاصة من ناحية فحص وتقييم فعالية الأنظمة الرقابية.

1. نظم المعلومات المحاسبية ونظام الحاسب الآلي :

1.1- مفهوم نظام الحاسب الآلي :

يطلق اصطلاح نظام الحاسب الآلي computer system على مجموعة الأجهزة والبرامج الإلكترونية التي يتم استخدامها في تخزين البيانات Data وتحويلها إلى معلومات Information وتخزين هذه المعلومات لحين استخدامها بواسطة المستخدمين في اتخاذ القرارات ومزاولة الأنشطة.

ويتكون نظام الحاسب كما هو معروف من مجموعتين أساسيتين من العناصر هي الأجهزة أو العناصر المادية Hardware والبرامج Software وتمثل العناصر المادية في مجموعة الأجهزة اللازمة لإدخال البيانات إلى الحاسب وتشغيلها وتلقى المعلومات، وكذلك الأجهزة اللازمة لتخزين البيانات لتحين تشغيلها وتخزين المعلومات لحين استخدامها.

أما البرامج فتتمثل في مجموعة الأوامر اللازمة لتشغيل الحاسب وإجراء التطبيقات المختلفة على البيانات وتخزينها وعرضها أو إخراجها.

2.1- مفهوم نظم المعلومات المحاسبية :

تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها نظام فرعي داخل المؤسسة يقوم بتجميع البيانات (المالية وغير المالية) وتحليلها وتبويبها وتشغيلها) يدويا أو إلكترونيا) وتحويلها إلى معلومات وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المختلفة داخل المؤسسة وخارجها وذلك بهدف مساعدة هذه الأطراف في اتخاذ ما يتعلق بها من قرارات .

وتعرف البيانات من الناحية المحاسبية بأنها مجموعة من الحقائق أو الأرقام غير المرتبة، التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث اقتصادية أو توقع حدوثها مستقبلاً، يتم جمعها أو الحصول عليها لاستخدامها في إنتاج المعلومات. فمحتويات فواتير الشراء وفواتير البيع وإشعارات صرف وتحصيل النقدية تمثل حقائق عن أحداث ناتجة عن أنشطة المنشأة تمثل كلها بيانات حيث لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم على أداء المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية، ومن ثم يتم جمع هذه البيانات وتسجيلها وتصنيفها تمهيداً لاستخدامه مستقبلاً. أما المعلومات فتتمثل مجموعة بيانات مرتبة معدة للاستخدام في غرض معين بواسطة شخص معين وفي وقت محدد، فهي حقائق لها معنى تؤدي إلى زيادة حصيلة المعرفة وتستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، حيث تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد التي تلازم المستخدم في اتخاذ قراراته .

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن قيم المصروفات والإيرادات والأصول والخصوم والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة تعتبر في مرحلة إعداد الحسابات والقوائم المالية بمثابة بيانات يتم استخدامها في إنتاج المعلومات التي تتمثل في نتيجة الأعمال والمركز المالي للمنشأة. وهذه القيم تعتبر بمثابة بيانات في مرحلة التحليل المالي للقوائم المالية التي ينتج عنها معلومات في صورة اتجاهات ومؤشرات مالية كما تعد كميات المبيعات المتوقعة وأسعار البيع وكميات المخزون السلعي واحتياجات وحدة الإنتاج من المواد الخام بمثابة بيانات في مرحلة إعداد الموازنة التخطيطية للمنشأة. في حين تعتبر القيم الواردة بمداول الموازنة بمثابة معلومات ناتجة عن هذه المرحلة. وهذه القيم تعتبر بيانات في مرحلة تقييم الأداء التي تتم فيها مقارنة أرقام الموازنة بالفعليات التي حدثت خلال العام ومن خلال المقارنة يتم الوصول إلى مجموعة من المعلومات تتمثل في انحرافات الموازنة، التي بناء عليها يتم تقييم الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية. ومن ثم ينبغي الإشارة إلى أن معلومات مرحلة ما من مراحل التشغيل المحاسبي تعتبر بيانات مرحلة أخرى تالية، وبيانات مرحلة ما تعتبر معلومات مستخرجة من مرحلة سابقة. كما هو الحال في عمليات التصنيع التي تكون فيها منتجات مرحلة ما بمثابة مواد خام لمرحلة تالي.

إذن يمكن القول أن البيانات هي مدخلات النظام سواء كان نظام محاسبي أو نظام حاسب إلى، وان مخرجات كلاهما تتمثل في المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وان عمليات التشغيل إلى تجرى على البيانات فتتمثل في عمليات المعالجة التي تتم بهدف تحويل البيانات إلى معلومات مثل عمليات المقارنات الحسابية والمنطقية، عمليات الفرز والتبويب والتلخيص والتنقية للبيانات، إجراء العمليات الحسابية من جمع وطرح وضرب، إجراء العمليات الإحصائية، تطبيق نماذج بحوث العمليات. وان استخدام أي من هذه الأساليب يتوقف على طبيعة البيانات موضع التشغيل وطبيعة المعلومات المطلوبة والهدف من استخدامها .

3.1- نظم المعلومات الإلكترونية :

نظرا للتطابق التام بين وظائف كل من نظام الحاسب الآلي ونظام المعلومات المحاسبية، ونظرا لما تتميز به نظم المعلومات المحاسبية الحديثة من تعقد وتضخم في حجم البيانات التي يتم معالجتها كنتيجة منطقية لكبر حجم منشآت الأعمال، ونظرا للحاجة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات. فقد اتجهت منشآت الأعمال في الوقت الحالي إلى استخدام أنظمة الحاسب الآلي في تشغيل بياناتها المالية وغير المالية ، مما أدى إلى ما يمكن أن يطلق عليه تزاوج أو اندماج كل نظم المعلومات ونظم الحاسب الآلي ونشوء ما يمكن أن يطلق عليه نظم المعلومات الإلكترونية Electronic Information System وهي الأنظمة التي تستخدم أجهزة الحاسب الآلي وبرامجه المختلفة في نقل وتداول البيانات بين عناصر النظام وبعضها البعض أو بين عناصر النظام والأطراف الأخرى خارج النظام ممثلة في البيئة المحيطة ، وفي تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات وتوصيل هذه المعلومات إلى مستخدمي النظام .وعادة ما تقوم نظم المعلومات الإلكترونية بالوظائف التالية من خلال أنظمة الحاسب :

استلام البيانات من مصادرها المختلفة داخل أو خارج المنشأة.

فرز وتصنيف وتبويب وتجميع البيانات.

تخزين البيانات من خلال وسائط التخزين الخارجية.

معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات.

تخزين المعلومات وعرضها وتوصيلها إلى الأطراف المستفيدة.

هذا ويمكن تقسيم نظم المعلومات الإلكترونية من زاويا عديدة. فمن زاوية الهدف من هذه الأنظمة ووظيفتها الأساسية يمكن تقسيم نظم المعلومات الإلكترونية فيما يلي :

1.3.1-نظم التشغيل الإلكتروني للصفقات والعمليات . Transaction processing system.

يقصد به النظام الذي يقوم فقط بتشغيل الصفقات والعمليات اليومية الناتجة عن نشاط المنشأة مثل ذلك تشغيل عمليات الاجور، تسجيل عمليات الصرف والتحصيل، وغيرها من الأنشطة اليومية التي تمارسها المنشأة. وهذا النظام غالبا ما يطبق بصورة جزئية بمعنى انه قد يقتصر على تشغيل عمليات معينة دون الأخرى باستخدام الحاسب، وعادة ما تكون العمليات الروتينية المتكررة التي تتم بصورة يومية كما هو الحال في عمليات الاجور

2.3.1- نظم التقارير الإدارية : Management Reporting System

ويقصد بها نظم المعلومات الذي يتم من خلالها استخدام أنظمة الحاسب الآلي لدعم عملية إعداد التقارير الإدارية، ومن أمثلتها نظم المعلومات الإدارية: وهي النظم التي من خلالها يتم تشغيل بيانات المنشأة سواء كانت بيانات جارية أو ماضية أو مستقبلية وذلك بهدف توفير معلومات مستمرة تساعد الإدارة في ممارسة وظائفها الإدارية المختلفة كالتخطيط، التنظيم والرقابة وغيرها من الوظائف. ومنها أيضا نظم دعم القرار Decision Support System، وهي النظم التي يتم فيها دمج البيانات مع نماذج رياضية Models لحل المشاكل غير التقليدية التي يمكن ان تواجه متخذ القرار. ونظم الخبرة Expert systems، ونظم المعلومات التنفيذية executive Information systems اما من زاوية مصادر الحصول على البيانات فيمكن تقسيم النظم الاليكترونية الى نوعين:

1- نظم التشغيل الإلكتروني : EDP Electronic Data Processing

وهي النظم التي تقوم بتشغيل البيانات الناتجة عن عمليات وصفقات المنشأة استنادا الى المستندات الورقية التي ترتبط بها هذه الصفقات. حيث تعتبر هذه المستندات المصدر الأساسي للقيود والتسجيل في ملفات وسجلات النظام، وان كان في بعض الحالات يتم ادخال البيانات الى نظام الحاسب مباشرة دون وجود مستندات ورقية، كما هو الحال في انظمة البيع الاليكترونية المطبقة في محلات السوبر ماركت، الا ان السمة الاساسية المميزة لهذه الانظمة هو عدم استلام بيانات مرسله عن بعد من خلال اتصال شبكي بحاسبات اخرى.

2 - نظم التبادل الإلكتروني للبيانات : (EDI) Electronic Data Interchange

ويقصد به تبادل البيانات المتعلقة بصفقات الأعمال في صورة نمطية Standard Format بين الحاسبات الآلية الخاصة بمنشآت الأعمال، من خلال شبكة اتصالات إلكترونية دون حاجة لاستخدام مستندات ورقية مثل أوامر التوريد، فواتير البيع، مستندات الشحن، الشيكات الخاصة بالمدفوعات، بحيث تتم عملية تشغيل البيانات الواردة بهذه المستندات بصورة فورية دون حاجة إلى أي تدخل بشري .

1.4- أثر استخدام نظم الحاسب الآلي على نظم المعلومات المحاسبية :

ما لا شك فيه أن هناك تأثير كبير على نظم المحاسبية نتيجة لاستخدام تكنولوجيا التشغيل والتبادل الإلكتروني للبيانات، لا يشمل هذا التأثير فقط جوانب المحاسبة، اما يمتد ايضا الى جوانب المراجعة الخاصة بهذه الانظمة. فمن ناحية المحاسبة فهناك تأثير مباشر

على مقومات النظام من مستندات ودفاتر وسجلات وتقارير، وهناك أيضا تأثير على الأنشطة المتعلقة بادخال البيانات وحفظها وتبويبها واسلوب تشغيلها. اما من ناحية المراجعة فأن الاثر الرئيسي للانظمة الاليكترونية ينشأ من عدم وجود مسار مادي للعمليات المالية Audit Trail حيث لا توجد في بعض الاحيان مستندات ورقية يمكن فحصها، ولا دفاتر وسجلات محاسبية يمكن منها استخلاص المعلومات مباشرة والرجوع إليها، مما يؤثر بدون شك على اعمال المراجعة حيث يتطلب الامر ان يحصل على المام كاف بنظم الحاسب الآلي حتى يستطيع دراسة وتقييم اوجه الرقابة الاساسية لهذه الانظمة .

وبصفة عامة يمكن القول ان استخدام نظم الحاسب الآلي ودمجها مع النظم المحاسبية قد تولد عنه عديد من التغيرات ذات التأثير المباشر على اعمال المراجعة في تلك النظم أبرزها ما يلي:

1- تركيز العمليات.

2- فقدان التوثيق

3- اختفاء مسار المراجعة 4- اعداد التقارير بصورة الية

وفيما يلي توضيحا لتأثير المتغيرات السابقة على اعمال المراجعة :

1.4.1- تركيز العمليات:

تعتمد النظم الاليكترونية - خاصة انظمة التبادل الإلكتروني للبيانات على الرقابة الاليكترونية ، والتقليل من الاعمال الإنسانية بقدر الامكان ، وعادة ما تكون دورة العمل في مثل هذه الانظمة مضغوطة ، ويتم فيها تركيز اعمال الرقابة في يد افراد قلائل ، يتم التقليل من الاعتماد على مبدأ تقسيم العمل الذي هو اساس الضبط الداخلي ، فالوظائف التي كانت تؤدي يدويا بواسطة اقسام مختلفة داخل المنشأة وبواسطة افراد مختلفين ومستقلين أصبحت تؤدي باستخدام الحاسب ، مما يعطي للعاملين به امكانية الاطلاع على كافة نواحي تسجيل وتشغيل وحفظ البيانات .وهذا يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث الاخطاء والغش، حيث يمكن لشخص واحد داخل او خارج النظام ان ينشئ صفقة وهمية، او يؤثر في بيانات صفقة فعلية بالتعديل فيها او حذفها دون ان يترك اثرا ملموسا يمكن من خلاله فحص واكتشاف هذه الأخطاء.

2.4.1 فقدان التوثيق:

في بعض انظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات يقوم الموظف بإدخال بيانات المبيعات مباشرة الى الحاسب الآلي دون الاعتماد على امر البيع التقليدي الذي يتم اعداده في النظم اليدوي وتظهر هذه المشكلة أكثر في نظم التبادل الإلكتروني للبيانات

نتيجة لعدم وجود كثير من المستندات الورقية التي تدعم وتؤيد العمليات التي يتم ادخالها للنظام مثل فواتير البيع، اوامر الشراء، اشعارات تحصيل النقدية، وغيرها وبالتالي فقدان دليل هام من ادلة المراجعة يمكن ان يستند اليه المراجع في القيام بأعمال المراجعة.

3.4.1 اختفاء مسار المراجعة:

في ظل نظم المعلومات اليدوية عادة ما يكون مسار المراجع في ممارسة عمله عكس مسار المحاسب. فالمراجع يبدأ بالاطلاع على القوائم والتقارير لدراسة ما بها من معلومات والقيام بفحصها والتحقق من صحتها، ويقوم بناء على ذلك بالرجوع الى الدفاتر والسجلات لانتقاء عينة من العمليات المسجلة بها لكي يقوم بالتحقق منها، من خلال الاطلاع على المستندات المؤيدة لها والمحفوطة لدى المنشأة.

الا ان هذا الوضع لا يتوافر عادة في النظم الاليكترونية. حيث لا تكون هناك دفاتر وسجلات تقليدية انما ملفات وسجلات محفوطة على وسائط تخزين اليكترونية لا يمكن الاطلاع عليها الا من خلال الحاسب. بل في كثير من الاحيان لا تتواجد المستندات الورقية التقليدية، وهذا الامر لا يعنى عدم وجود المستندات نهائيا انما تكون هذه المستندات ايضا محفوطة في صورة نماذج اليكترونية Electronic forms وهذا النوعية من النماذج والملفات تكون عرضة للتغيير والتبديل فيها دون يترك هذا التغيير اثرا ماديا ملموسا كما هو الحال في المستندات الورقية والدفاتر والسجلات التقليدية. الامر الذي يتعين على المراجع لمزاولة مهام عمله ان يكون على دراية بكيفية التعامل مع انظمة الحاسب الآلي بالشكل الذي يمكنه من الحصول على البيانات والمعلومات من وسائط التخزين المختلفة، وان يستخدم الاساليب المناسبة التي تمكنه من الحكم على البيانات المسجلة فيها.

4.4.1 اعداد التقارير بصورة الية:

لا يتطلب اعداد التقارير جهدا كبيرا في النظم الاليكترونية، فالتقارير عادة ما تنتج بصورة الية كاحد كائنات النظام. فعادة ما يتم تصميم هذه النظم بحيث ترتبط نماذج ادخال البيانات بملفات النظام بتقاريره مباشرة بحيث يتم بمجرد ادخال البيانات عبر النماذج انتاج التقارير مباشرة. فعلى سبيل المثال في نظم الرقابة على المخزون يتم بمجرد ادخال بيانات حركة الاصناف من وارد او منصرف يتم بصورة الية انتاج تقرير يوضح ارصدة الاصناف عقب كل عملية صرف او توريد، بجانب اعداد تقرير فوري يوضح الاصناف التي وصلت الى نقطة اعادة الطلب. ومن ثم فانه اذا كانت هناك اخطاء في عملية ادخال البيانات او في برنامج تشغيلها، فإن المعلومات الواردة بالتقرير سوف تكون خاطئة. أن هذا الامر يتطلب من احكام الرقابة على مصادر البيانات بهدف التحقق

من صحتها ويتطلب ان تكون هناك رقابة على المخرجات بحيث يتم فحصها والتحقق من صحتها قبل استخدامها في اتخاذ القرارات.

5.1- أساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات

تصنف اساليب التشغيل الإلكتروني للبيانات في مجموعتين من الاساليب:

1.5.1- نظام التشغيل بالمجموعات batch processing system

طبقا لهذا الاسلوب يتم تجميع البيانات في مجموعات متجانسة، ثم تشغيلها معا في نهاية فترة زمنية معين. على سبيل المثال يمكن تجميع فواتير البيع الاجل لمدة اسبوع ثم تشغيلها معا للتعرف على ارصدة العملاء في نهاية هذا الاسبوع. او تجميع البيانات الخاصة بأجور العاملين خلال شهر معين ثم تشغيلها في نهاية الشهر للحصول على كشوف مستحقات العاملين. وعادة ما يتم تحديد الفترة الزمنية التي يتم في نهايتها تشغيل البيانات بناء على طبيعة هذه البيانات ولفرة الزمنية التي يراد في نهايتها الحصول على المعلومات. هذا ويتميز هذا النظام بالمزايا التالية:

- 1 -اقتصادية تشغيل البيانات نتيجة لتجميع البيات في مجموعات وتشغيلها دفعة واحدة مما يخفض من تكلفة تشغيلها.
- 2 -تكون اعمال المراجعة في هذا النظام أسهل حيث ينتج عن هذه الاسلوب مسار مراجعة يمكن تتبعه.

2.5.1- نظام التشغيل الفوري: On line processing system

يسمى ايضا النظام المباشر direct system او النظم ذات الوقت الحقيقي Real time طبقا لهذا الاسلوب يتم تشغيل البيانات فور حدوث الصفقة بصرف النظر عن نوعها، حيث لا توجد فترة زمنية بين حدوث الصفقة وتشغيلها والحصول على المعلومات الناتجة عنها. وتعتمد هذه النظم على تخزين البيانات في وسائط تخزين مباشرة يمكن من خلالها الاستجابة الفورية للحول على المعلومات المطلوبة. الا انها عادة ما تكون في حاجة الى اساليب رقابة داخلية تضمن حماية النظام وتفيد Limit عملية الوصول الى البرامج والبيات سوى للاشخاص المرخص لهم فقط التعامل مع النظام. وتصنف نظم التشغيل الفوري للبيانات في مجموعتين:

1 -نظم التشغيل الفوري للصفقات والعمليات (OLTP) On-line Transactions processing

بما النظم التي تعتمد على قواعد بيانات تدعم التشغيل اليومي لصفقات ومعاملات المنشأة. مثال ذلك نظم حجز تذاكر الطيران،

نظم السحب الآلي للبنوك، نظم المبيعات التي تتم من خلال مواقع الانترنت Internet websites sales systems

2- نظم التشغيل التحليلي الفوري: On- line analytical processing

ويقصد بها مجموعة البرامج التطبيقية التي تمكن المستخدم من الحصول على بيانات من النظام Retrieve بغرض تحليلها والحصول على معلومات منها. وعادة ما تجرى هذه التحليلات بواسطة الحاسبات الشخصية. وعادة ما يستخدم هذا الأسلوب في

كعنصر مساعد في نظم دعم القرار . Decisions support systems

الفصل الرابع

أخذ وضعيات مؤسسات موضوع التدقيق

الفصل الرابع:

أخذ وضعيات مؤسسات موضوع التدقيق

سنحاول في هذا الفصل إبراز تنفيذ عملية المدقق المالي من خلال التطرق إلى بعض الحالات العملية التي تخص تدقيق قائمة الدخل.

1. مراجعة قائمة الدخل:

1.1 - مراجعة عناصر قائمة الدخل:

بعد انتهاء المدقق من تدقيق عمليات المشروع التي تمثل النشاط الطبيعي الذي حدث خلال الفترة المالية، فإنه بذلك يكون قد وصل إلى المراحل النهائية لتنفيذ عملية المراجعة حيث يتطلب الأمر منه بعد ذلك القيام بتدقيق العناصر التي ينتج عنها صافي الربح أو الخسارة وكذلك عناصر المركز المالي للمشروع من أصول وخصوم، أي مراجعة عناصر القوائم المالية ومطابقتها مع ما ورد بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

وتشتمل قائمة نتيجة الأعمال في المشروعات الصناعية على مراحل متتالية توضح كل مرحلة منها نتيجة معينة، فالمرحلة الأولى يعني استخراج تكلفة إنتاج الوحدات تامة الصنع وتعرف هذه المرحلة بمرحلة التشغيل ويأتي ذلك المرحلة الثانية التي تعني استخراج نتيجة أعمال المتاجرة من ربح أو خسارة وتعرف هذه المرحلة بمرحلة المتاجرة، أما المرحلة الأخيرة فإنها تعني استخراج نتيجة الأعمال الصافية من ربح أو خسارة وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الأرباح الخسائر.

سوف نتطرق فيما يلي إلى الإجراءات التي يتوجب على المدقق المالي القيام بها عند مراجعة عناصر نتيجة الأعمال عن الفترة

المالية:

-عناصر التشغيل:

تتكون عناصر التشغيل من مجموعة عناصر التكاليف التي ساهمت في تحديد تكلفة المنتج خلال فترة زمنية معينة سواء كانت في شكل سلع أو خدمات، والتي يتم عرضها في صورة قائمة التكاليف أو حساب التشغيل، وتشتمل تلك العناصر على التكاليف المباشرة من مواد أولية، أجور، مصروفات مباشرة وتكاليف صناعية أخرى من عناصر لتشغيل تتمثل في الآتي:

1- تدقيق عمليات شراء المواد التي تتم في نهاية السنة المالية وبداية السنة المالية الجديدة للتحقق من ملكية المشروع لها ودخولها ضمن قوائم الجرد.

2-التحقق من كفاية استخدام المواد في الغرض المخصص لها وذلك في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية لاستخدام هذه المواد

3-حضور لجنة الجرد الفعلي للمواد والإشراف عليها والتأكد من صحة هذه المواد بثمن التكلفة أو السوق أيهما أقل.

4-مراجعة أجور الشهر الأخير من السنة المالية وكذلك أجور الشهر الأول من السنة المالية الجديدة وذلك لتحديد ما يخص السنة المالية فعلاً من أجور.

5-تقييم نتائج العمل المباشر عن طريق مقارنة ساعات العمل المستنفذ مع النتائج المحققة في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية الخاصة بعنصر العمل.

6-الإطلاع على مستندات المصروفات المختلفة لتحديد ما يخص التشغيل منها، وكذلك الإطلاع على مستندات المصروفات للشهر الأول من السنة المالية الجديدة لتحديد ما يخص السنة المالية من المصروفات.

7-التحقق من كفاية استخدام التكاليف الصناعية غير المباشرة وذلك في ضوء معدلات الكفاية الإنتاجية لهذا العنصر.

8-تحديد تكلفة إنتاج البضاعة تحت التشغيل بمعرفة الفنيين وحسب طبيعة الصناعة في المشروع.

9-تحديد تكلفة وحدة المنتج النهائي (سلعة أو خدمة) وفحص هذه التكلفة انتقادياً بمقارنتها بمثلتها في السنة السابقة، وبالتكلفة المعيارية للوحدة لمعرفة أي انحرافات بينهما والتحري عن أسبابها.

10-مراجعة حسابية لمفردات حساب التشغيل أو قائمة التكاليف الصناعية للتأكد من صحة العمليات الحسابية ودقة القيم الواردة فيها.

-عناصر المتاجرة:

وهي تمثل مجموعة من العناصر التي يتم بموجبها تحديد مجمل الربح أو الخسارة للمشروع عن الفترة المالية وذلك عن طريق تطبيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الإيرادات.

وتمثل إيرادات الفترة في المبيعات النقدية والأجلة الخاصة بالفترة بعد استبعاد مردودات المبيعات منها. أما عناصر النفقات المرتبطة بهذه الإيرادات والتي تمثل من مجموعها تكلفة المبيعات التي تشمل تكلفة البضاعة الجاهزة في أول المدة مضافاً إليها تكلفة البضاعة المشتراة خلال المدة أو تكلفة الإنتاج التام المرحل من حساب التشغيل، ناقصاً منها تكلفة البضاعة المباعة الباقية آخر المدة.

ويلاحظ أن هذه العناصر قد خضعت لإجراءات المراجعة في أثناء تنفيذ عملية التدقيق، وأن المراجع يكون قد تأكد من صحة البيانات المتعلقة بها ولكن على المراجع في هذه المرحلة أن يتحقق مما يلي:

- 1-التحقق من صحة ترحيل ونقل رصيد بضاعة أول المدة المدور عن ميزانية السنة السابقة.
- 2-مطابقة البيانات الواردة بحساب المتاجرة مع البيانات الواردة بالدفاتر والتي سبق أن جرى تدقيقها.
- 3-التأكد من أن ما يظهره حساب المتاجرة إنما يمثل الإيرادات والتكاليف التي تخص الفترة فقط، أي التأكد من صحة التسويات الجردية آخر السنة.
- 4-التأكد من عدم إدراج أية إيرادات عرضية أو أية مصاريف لا ترتبط ارتباطاً بعناصر حساب المتاجرة.
- 5-التحقق من مدة ما حققه المشروع من كفاية في مرحلة المتاجرة وذلك في ضوء معدلات الكفاية اللازمة في هذا المجال (المراجعة التحليلية).

- 6-إجراء مراجعة حسابية لعناصر حساب المتاجرة أو قائمة الدخل للتأكد من عدم وجود أخطاء أثناء الترحيل والترصيد.
- 7-إجراء المقارنات اللازمة بين نسب مجمل الربح لعدد من السنوات، ودراسة وفحص الظروف التي أدت إلى أي اختلافات في المقارنات، فقد تكون أسباب الاختلاف هي إخفاء تلاعب في قيم المشتريات أو المبيعات أو مردوداتها أو في بضاعة آخر المدة.

-عناصر الأرباح والخسائر:

وهذه العناصر تمثل المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل قائمة نتيجة الأعمال حيث يتم بموجبها تحديد صافي الربح أو صافي الخسارة المحققة في المشروع في نهاية الفترة عن طريق المقابلة بين نتيجة المتاجرة المتمثلة في مجمل الربح أو الخسارة مضافاً إليها الإيرادات العرضية

الأخرى (مثل إيرادات الأوراق المالية، إيرادات العقارات المملوكة للمشروع أرباح بيع الأصول الثابتة)، وبين الأعباء والمصروفات المتعلقة بالفترة المالية والتي لم يسبق تحميلها عن أية مرحلة سابقة من مراحل قائمة نتيجة الأعمال.

إن من واجب مراجع الحسابات أن يشير في تقريره إلى ملائمة دلالة قائمة نتيجة الأعمال في التعبير عن حقيقة الربح أو الخسارة عن الفترة التي قام فيها بمراجعة حسابات المشروع، ومن أجل ذلك يجب عليه في هذه المرحلة القيام بالإجراءات التالية:

1- الإطلاع على الكشوف التحليلية الخاصة بالمصروفات وكذلك الإيرادات التي يقوم بإعدادها المشروع في نهاية الفترة ومقابلتها مع الحسابات المختصة بدفتر الأستاذ العام وفحصها انتقادياً للتأكد من صحة المعالجة المحاسبية للتسويات الجردية المتعلقة بالمصروفات والإيرادات وفق مبدأ الاستحقاق.

2- التحقق من الفصل بين المصروفات العادية المرتبطة بالنشاط العادي للمشروع وبين المصروفات العرضية، ونفس الأمر يتبع أيضاً بالنسبة للإيرادات سواء عادية أو العرضية منها.

3- المراجعة الحسابية لحساب الأرباح والخسائر للتأكد من صحة النتائج سواء كانت ربحاً أم خسارة.

4- المراجعة الإنتقادية عن طريق إجراء المقارنات بين صافي الربح أو الخسارة في نهاية الفترة مع السنوات السابقة وكذلك الربط بين كل عنصر لتحديد تأثيره على صافي نتيجة الأعمال.

ملاحظات عامة:

فيما يلي نموذج للحسابات الختامية في شركة صناعية XXXX:

منه / ح / التشغيل عن السنة المنتهية في 97/12/31 له

من ح/ بضاعة التشغيل آخر المدة	xxx	إلى ح/ بضاعة تحت التشغيل أول المدة	xxx
رصيد (تكلفة الإنتاج)	xxx	إلى ح/ المواد المباشرة	xxx
من ح/ المتاجرة		إلى ح/ الأجور المباشرة	xxx
		إلى ح/ المصاريف الصناعية المباشرة	xxx
		إلى ح/ مواد غير مباشرة	xxx
		إلى ح/ أجور غير مباشرة	xxx
		إلى ح/ م. ص. غير مباشرة	xxx

xxx

xxx

له

ح / المتاجرة عن السنة المنتهية في 97/12/31

منه

من ح/ المبيعات	xxx	إلى ح/ بضاعة تامة التشغيل أول المدة	xxx
من ح/ بضاعة تامة الصنع آخر المدة	xxx	إلى ح/ التشغيل (تكلفة الإنتاج)	xxx
من ح/ المتاجرة		إلى ح/ مردودات المبيعات	xxx
		إلى ح/ أ. خ. (مجمّل الربح) .	xxx
	xxx		xxx

له

ح / التشغيل عن السنة المنتهية في 97/12/31

منه

من ح/ المتاجرة (مجمّل الربح)	xxx	إلى ح/ مصاريف تسويقية وبيعية	xxx
من ح/ إيرادات متنوعة	xxx	إلى ح/ مصاريف إدارية ومالية	xxx
		إلى ح/ أعباء استهلاك	xxx
		إلى ح/ خسائر متنوعة	xxx
		إلى ح/ توزيع أ. خ (صافي الربح)	xxx
		إلى ح/ أجور غير مباشرة	xxx
	xxx		xxx

2. مراجعة عملية المشتريات:

يسعى المدقق المالي إلى تحقيق الأهداف التالية عند مراجعته لهذه المشتريات:

- 1- التأكد من عمليات الشراء المسجلة بالدفاتر .
- 2- التأكد من أن عمليات الشراء المسجلة بالدفاتر تخص بضاعة تم استلامها فعلاً أي أنها عمليات حقيقية .
- 3- التأكد من أن عمليات الشراء تم الترخيص بها من الشخص المختص ز
- 4- التأكد من تسجيل عمليات الشراء بالكامل دون أي نقص .
- 5- التأكد من تسجيل عمليات الشراء بالقيم الصحيحة .
- 6- التأكد من تسجيل عمليات الشراء في السنة المالية التي تخصها .
- 7- التأكد من تسجيل عمليات الشراء في السنة المالية التي تخصها .
- 8- التأكد من تسجيل تفاصيل (الدفاتر المساعدة) وأجماليات عمليات الشراء (اليومية العامة والأستاذ العام) .

2.1- إجراءات التدقيق الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف:

- 1- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات الشراء وتحديد مواطن القوة والضعف به .
- 2- أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد وذلك باتباع الإجراءات التالية :
 - الإطلاع على تقارير قسم المراجعة الداخلية الخاصة بالمشتريات وملاحظة التوصيات التي وردت بها وذلك للتأكد من خضوعها لمراجعة داخلية .
 - فحص الدليل المحاسبي وتقويمه والتأكد من ملاءمته .
 - ومحضر الفحص والاستلام بصورة إذن الإضافة للمخازن والاستلام وأذون الإضافة للمخازن .
 - مراجعة تسلسل أرقام صور أوامر التوريد ومحاضر الفحص والاستلام وأذون الإضافة للمخازن .
 - الإطلاع على ملفات المناقصات وتقارير الشراء المباشر للتأكد من تطابق لائحة الإضافة للمخازن .
 - الإطلاع على فواتير الشراء للتأكد من وجود توقيع الموظف المختص بمراجعتها حسابياً ومطابقتها مع مستندات الشراء الأخرى .
 - مراجعة حسابية لفواتير الشراء تشمل عمليات الجمع والضرب والتضريبات واحتساب الخصم التجاري ، وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية المشتريات تشمل :
 - مراجع المجاميع أفقياً ورأسياً .
 - مراجع وضع المبالغ في الخانات التحليلية الصحيحة .

- مراجعة نقل المجاميع من صفحة لأخرى .
- مراجعة الترحيل من الدفتر إلي أستاذ مساعد الدائنين .
- مراجعة نقل مجاميع الدفتر إلي اليومية العامة وإلي حسابي المشتريات والدائنين بالأستاذ العام .
- مطابقة فواتير الشراء مع صور أوامر التوريد للتأكد من اعتماد عملية الشراء من الأشخاص الرخص لهم بذلك .
- مطابقة فواتير الشراء مع محاضر الفحص والاستلام ومع بطاقات الصنف وسجل البوابة ودفتر أستاذ -
- مساعد المخازن وكذلك مع صور أوامر التوريد للتأكد من أن العملية حقيقية ومن أن المنشأة قد استلمت البضاعة فعلاً ودخلت مخازنها .
- مطابقة فواتير الشراء مع يومية المشتريات للتأكد من صحة التوجيه المحاسبي بما يتفق مع الدليل المحاسبي للمنشأة ، والتحقق من أن هذا الدفتر لم يتضمن قيد مشتريات أصول ثابتة .
- مقارنة تواريخ استلام البضاعة الموضحة بمحاضر الفحص والاستلام مع تواريخ القيد بدفتر يومية المشتريات خاصة قرب نهاية السنة وذلك للتأكد من تسجيل كل عملية في السنة التي تخصها .
- فحص عينة من محاضر الفحص والاستلام وأذن الإضافة وتبع قيدها بدفتر يومية المشتريات وذلك للتحقق من عدم السهو عن قيد أي عملية شراء .
- مطابقة عينة من المسجل بيومية المشتريات مع فواتير الموردين للتأكد من أن التسجيل تم بالقيمة الصحيحة .
- مراجعة انتقادية لمبالغ المشتريات الكبيرة بشكل غير عادي والعمليات غير المألوفة وذلك للتحقق من معقولية المشتريات المسجلة بالدفاتر .
- يوجه المراجع عناية خاصة للمشتريات التي تتم في نهاية السنة ، فقد يحدث أن تصل البضاعة فعلاً وتدخل ضمن قوائم الجرد ولكن المنشأة تؤول قيدها كمشتريات إلي أوائل السنة التالية مستهدفة بذلك تضخم الأرباح .

2.2- تدقيق عملية مردودات المشتريات:

نظراً لأن هذه المشتريات لا تمثل مشكلة كبيرة للمدقق ونظراً لضالة أهميتها النسبية فإن المدقق يتحقق من صحتها باتباع الآتي:

1- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات رد البضاعة المشتراة .

2- أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد .

3-مراجعة حسابية للإشعارات الدائنة الواردة تشمل عمليات الجمع والطرح والتضريبات ، وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية مردودات المشتريات .

4-مطابقة صور إشعارات الرد التي تعدها المنشأة مع الإشعارات الدائنة التي ترد من الموردين مع القيد بدفتر مردودات المشتريات للتأكد من أن العملية صحيحة وحقيقية وأن المبلغ صحيح وأن التوجيه المحاسبي سليم وأن العملية مسجلة في السنة المالية التي تخصها.

5-مطابقة صور إشعارات الرد والإشعارات الدائنة ودفتر يومية مردودات المشتريات مع سجلات البضاعة، وذلك للتأكد من خروج البضاعة فعلاً من المنشأة.

6-توجيه عناية خاصة لعمليات الرد التي تتم في نهاية السنة حيث إذا وجد عمليات مسجلة بهذا الشكل فعليه التأكد من خروج البضاعة فعلاً حيث لا يكفي تحرير إشعار رد لقيد العملية.

تدقيق عملية المبيعات:

يسعى المراجع إلى تحقيق الأهداف التالية عند مراجعته لهذه المبيعات:

1-معقولة عمليات البيع المسجلة بالدفاتر.

2- عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تخص بضاعة تم شحنها فعلاً لعملاء حقيقيين.

3-عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تم اعتمادها من الشخص المرخص له بذلك.

4- عمليات البيع المسجلة بالدفاتر تخص كل عمليات البيع دون أي نقص.

5- تسجيل عمليات البيع بالدفاتر بالقيم الصحيحة.

6- تسجيل عمليات البيع في الفترة المالية التي تخصها.

7- صحة تسجيل تفاصيل وإجماليات عمليات البيع.

8-صحة التوجيه المحاسبي لعمليات البيع.

1.5 إجراءات التدقيق الواجب اتباعها لتحقيق هذه الأهداف: -

1- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات البيع.

2-أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد.

3- مراجعة حسابية لصور فواتير البيع تشمل عمليات الجمع والطرح والضرب واحتساب الخصم التجاري، وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية المبيعات.

4- مطابقة الأسعار الواردة في صور الفواتير مع قوائم الأسعار أو مع العقود المبرمة مع العملاء للتأكد من أن البيع تم بالأسعار الصحيحة.

5- مطابقة صور فواتير البيع مع طلبات العملاء للتأكد من جدية المبيعات ومن أنها تمت لعملاء حقيقيين.

6- مطابقة صور فواتير البيع مع مستندات الشحن ومع ما قيد بدفتر يومية المبيعات مع إعطاء أهمية خاصة لمقارنة تاريخ العملية بدفتر اليومية مع تاريخ الشحن وكذلك صحة التوجيه المحاسبي للعملية.

7- مطابقة صور فواتير البيع ويومية المبيعات مع بطاقات الصنف وسجل البضاعة الصادرة وأستاذ مساعد المخازن وسجل البوابة للتأكد من خروج البضاعة الصادرة فعلاً وبالتالي للتأكد من أن المبيعات حقيقية وليست وهمية.

8- يتأكد المراجع أثناء الفحص المستندي من عدم قيد مبيعات أصول ثابتة بدفتر يومية المبيعات.

9- مراجعة انتقادية لمبالغ المبيعات الكبيرة غير عادي والعمليات الغير مألوفة وذلك للتحقق من معقولية المبيعات المسجلة بالدفاتر.

10- يوجه المدقق عناية خاصة لعمليات البيع والتي تتم في نهاية السنة، فقد يحدث أن تعد فواتير البيع وتقيد كمبيعات في الدفاتر

ولكن البضاعة لا تزال بالمنشأة أي لم تشحن للعميل. ويتعرف عليها المراجع عن طريق حصر العمليات المسجلة بيومية المبيعات في

الأيام الأخيرة من السنة ويتأكد من وجودها ما يؤيد شحن هذه البضاعة فعلاً (بوالص شحن سجلات المخازن، سجل البضاعة

الصادرة، سجل البوابة) .

11- يولي المراجع عناية خاصة لعمليات البيع الهامة التي تثبت بالدفاتر في نهاية السنة فقد ترغب إدارة المنشأة في تضخيم أرباحها

بإثبات مبيعات وهمية تم إعدادها في بداية الفترة التالية كمردودات مبيعات. وإجراءات المراجعة الواجب اتباعها في هذه الحالة هو

حصر العمليات المسجلة في الأيام الأخيرة من السنة بدفتر يومية المبيعات وذات مبالغ كبيرة والتحقق من وجود مستندات شحن

صحيحة تخصها عليها تاريخ السنة الحالية.

3. تدقيق عملية مردودات المبيعات:

نظراً لأن مردودات المبيعات لا تمثل مشكلة كبيرة للمراجع ولضالة أهميتها النسبية فإن المراجع يجب أن يتحقق من صحتها بإتباع

الآتي:

- 1- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على عمليات رد البضاعة المباعة.
 - 2- أداء فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد.
 - 3- مراجعة حسابية لصور الإشعارات الدائنة التي تشمل عمليات الجمع والطرح والتضريبات وكذلك مراجعة حسابية لدفتر يومية مردودات المبيعات.
 - 4- مطابقة صور الإشعارات الدائنة مع ما هو مقيد بدفتر يومية مردودات المبيعات ومع بطاقات الصنف وأستاذ مساعد المخازن وسجل البوابة وسجل البضاعة الواردة للتأكد من دخول البضاعة فعلاً.
 - 5- الإطلاع على تقارير الاستلام والفحص للتأكد من حالة البضاعة. وإذا كانت تالفة أو معيبة، يتأكد أنها سجلت في بطاقة صنف مستقلة حتى لا تختلط بالبضاعة الجيدة.
 - 6- يوجه المراجع عناية خاصة لمردودات المبيعات التي تثبت بالدفاتر في أوائل السنة المالية التالية، فقد تكون نتيجة لعملية بيع وهمية أثبتت في نهاية السنة بغرض تضخيم الأرباح. والإجراء المتبع في هذه الحالة هو حصر هذه العمليات التي تمت في الأيام الأولى من السنة التالية وتتبعها في سجلات البضاعة وسجل البوابة للتأكد من أن عملية البيع حقيقية، وبالتالي عملية رد حقيقية.
 - 7- يوجه المراجع عناية خاصة إلى المردودات التي تتم في نهاية السنة المالية، فيتأكد من دخول البضاعة فعلاً مخازن المنشأة. والإجراء المتبع هو حصر هذه العمليات من دفتر يومية المردودات وتتبعها في سجلات البضاعة وسجل البوابة وتقارير الاستلام والفحص والتأكد من دخول هذه البضاعة مخازن المنشأة فعلاً.
4. تدقيق عمليات الرواتب والأجور:

أولاً: تدقيق مرتبات الموظفين:

- 1-مراجعة حسابية لكشوف المرتبات تشمل صحة المجاميع أفقياً ورأسياً والتضريبات .
- 2-مطابقة سجل المرتبات (إحصائي) مع كشوف المرتبات للتأكد من إدراج مرتبات جميع العاملين الموجودين بالخدمة دون أي زيادة.
- 3-الإطلاع على ملفات بعض الموظفين للتعرف على مرتباتهم وعلاواتهم والتأكد من احتواء الملفات كل ما يجب أن تتضمنه
- 4- التأكد من صحة التأمينات الاجتماعية والضرائب وغير ذلك من الاستقطاعات.
- 5-مطابقة كعب شيك المستخرج بصافي المرتبات مع الكشف.

- 6- التأكد من وجود توقيعات العاملين على كشف المرتبات بما يفيد استلامهم مرتباتهم .
- 7- تتبع مرتبات العاملين الغائبين والتأكد من صرفها لهم بعد حضورهم بشيك مستقل تحقيقاً للرقابة .
- 8- مطابقة بيانات كشف المرتبات مع ما سجل بدفتر النقدية وما رحل إلي الحسابات المختصة بالأستاذ العام .
- ثانياً : تدقيق أجور العمال :**
- لتدقيق أجور العمال يجب:
- 1- الحصول على معلومات عن نظام الرقابة الداخلية على الأجور .
 - 2- فحص إجرائي للتأكد من تطبيق النظام كما هو مرسوم ومحدد مثل الإطلاع على مستندات الأجور للتأكد من وجود توقيعات الأشخاص المرخص لهم بذلك ، والإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وملاحظة أي توصيات وردت بها بشأن الأجور .
 - 3- مراجعة حسابية لكشوف الأجور لعدة أشهر حسب قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية تشمل صحة المجاميع أفقياً ورأسياً وصحة التضريبات . كذلك مراجعة حسابية لبطاقات الوقت أو الإنتاج .
 - 4- مطابقة بطاقات الوقت أو الإنتاج لبعض العمال مع كشوف الأجور للتحقق من صحة الأجور . كما تجري العملية العكسية بمعنى فحص عينة من العمل بكشف الأجور ومطابقة أجورها مع بطاقات الوقت أو الإنتاج للتأكد من عدم إدراج أسماء عمال وهميين بالكشف .
 - 5- مطابقة البطاقات وقت العمل أو الإنتاج مع سجلات إدارة الإنتاج للتأكد من صحة عدد ساعات العمل أو عدد الوحدات المنتجة ، وبالتالي التحقق من عدم صرف أجور عن ساعات وهمية أو إنتاج وهمي .
 - 6- الإطلاع على ملفات بعض العمال للتعرف على معدلات الأجور وأي علاوات أو مكافآت أو جزاءات ومطابقة ذلك مع كشوف الأجور، ويتضمن هذا الإجراء اكتشاف أي عمال وهميين أو سبق أن تركوا الخدمة مضافين إلي كشف الأجور.
 - 7- التأكد من صحة احتساب التأمينات الاجتماعية والضرائب وغير ذلك من الاستقطاعات .
 - 8- فحص دفتر يومية النقدية جانب المدفوعات وحساب الأجور والمرتبات بالأستاذ العام لملاحظة أي تغيير غير عادي بما يستدعي مزيد من الفحص .
 - 9- مطابقة كعب الشيك المستخرج بصافي الأجور مع كشف الأجور .
 - 10- تتبع أجور العمال الغائبين والتأكد من صرفها لهم شخصياً فيما بعد حيث قد تكون أجور عمال وهميين .

11- مطابقة بيانات كشف الأجور مع دفتر النقدية والحسابات المختصة بالأستاذ العام.

حالات عملية تطبيقية:

- حالة رقم (1) :

لماذا يجب على المدقق المالي أن يحضر بشكل مفاجئ عملية توزيع الرواتب والأجور على العاملين بالمنشأة موضوع المراجعة؟

الإجابة :-

إن حضور المدقق المالي بشكل مفاجئ لعمليات توزيع ودفع الرواتب والأجور للمستحقين يقيد بالآتي:

يتأكد بأن الدفع يتم لعمال فعليين سبق أن عملوا لدى الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها بصورة فعلية لعمال وهميين

إن الرواتب والأجور تدفع كاملة بدون أي حذف وحسب ما ورد في جداول الرواتب والأجور وكما روجعت من قبل المراجع

الداخلي .

الإطلاع على الإجراءات التي يتخذها معتمد الصرف تجاه رواتب وأجور العمال الغائبين، إن هذه الرواتب والأجور للغائبين يجب

إيداعها بعد تنظيم قائمة بها في صندوق الشركة وتسجيلها في حساباتها وإرفاق نسخة من هذه القائمة وإيصال الصندوق مع جدول

الأجور الأصلي .

- حالة رقم (2):

حضرت إلي إحدى المؤسسات الحكومية بصفتك مفتشاً ومراجعاً للحسابات وذلك لتفتيش حسابات هذه المؤسسة عن السنة

المنتهية في 2015/12/31.

وقد عرض عليك المدير العام بأن الإدارة اكتشفت أن رئيس لجنة المشتريات المختص بشراء مستلزمات المؤسسة وحاجياتها والذي

استمر بعمله لمدة (6) سنوات وكان يتقاضى راتب شهري قدره (200) دينار، وكان يصرف على نفسه وأسرته أكثر من (500)

دينار ومما أدى إلي إبعاده عن عمله كرئيس لجنة مشتريات وتكليفه القيام بعمل آخر في المؤسسة .

وأبدى المدير العام أسفه بأن مراجعي الحسابات السابقين من قبل ديوان المحاسبة لم يكتشفوا أي عمليات غش أو تلاعب من شأنها

تحقيق مكاسب خاصة لهذا الموظف بسبب اتفاق المدير مع المورد أو بسبب قيامه بأعمال تتعارض مع عمله في المؤسسة.

المطلوب :

بيان وجهة نظرك كمدقق مالي للحالة المعروضة بالسؤال؟

ما هي إجراءات المراجعة التي ستتخذها لكشف عمليات الغش والتلاعب التي يكون قد ارتكبها الموظف خلال سنة علماً بأن سقف المشتريات يبلغ (400) دينار، وما هي أدلة الإثبات التي تهدف الوصول إليها؟

ما هو تأثير عمليات تقاضي العمليات المستترة من قبل هذا الموظف إذا كانت هذه العمليات تشكل أهمية نسبية بالنسبة للقوائم المالية للمؤسسة؟

في حالة اكتشافك لحالة غش قام بها الموظف ما هي مسؤولية المراجعين السابقين؟

الإجابة:

بيان وجهة نظر المدقق المالي في الحالة المعروضة:

تشير معايير المراجعة المقبولة عموماً إلى أن مراجع الحسابات غير مسؤول عن اكتشاف الأخطاء بشكل عام إلا إذا وقعت هذه الأخطاء ضمن العينة الاختبارية المختارة من قبله لفحصها والحكم على صحة القوائم المالية وما تمثله من عمليات.

وفي الموضوع المثار حول اكتشاف الإدارة لانحراف سلوك أحد العناصر الأساسية في العمل المالي وهو رئيس قسم المشتريات بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب مصلحة المؤسسة أمر مبيح على الحدوث والشك وليس على وقائع محددة لأنه لو كانت هناك وقائع تؤيد إثبات مناسبات لكان رئيس قسم المشتريات قد تعرض للعقوبة المناسبة والتي قد تصل إلى عقوبة الفصل من الوظيفة لإساءته للأصول والمبادئ وأحكام قانون العقوبات الاقتصادية.

وفي كل الأحوال فإن المدقق المالي الخارجي لا يجوز له أن يترك هذه المعلومات التي قدمت له دون أن يهتم أو يكثرث بها ما دامت قد وضعت بين يده من مراجع مسؤول ويجب عليه أن يأخذ هذه المعطيات على الأقل في حسابه عند إعداد برنامج المراجعة وتحديد حجم اختباره لعمليات المشتريات وإجراء عمليات الفحص والمراجعة المناسبة بما في ذلك إجراء المقارنات والمراجعة التحليلية الخاصة بالمشتريات.

الإجراءات التي يتوجب على مفتش الحسابات اتخاذها لاكتشاف عمليات الغش والتلاعب في هذا المجال تتخلص بما يلي:

(أ) حصر جميع عمليات المشتريات التي تمت عن طريق رئيس قسم المشتريات والتي تقع ضمن سقف شراء أعلى (400) دينار وما دون ذلك وإجراء مراجعة فيس صحة إجراءات وتدعيمها بالوثائق المطلوبة .

(ب) إجراء مقارنة للأسعار ضمن الفواتير مع أسعار السوق في تلك الفترة وقد يتطلب هذا الإجراء وقتاً طويلاً وجهداً متميزاً لا سيما بالنسبة للمواد التي تتنوع كثيراً وتتغير أسعارها من مكان لآخر ومن يوم لآخر وتباين مواصفاتها.

(ج) التأكد من اعتماد الشراء لهذه المشتريات من مصدر مسؤول يملك الصلاحية حسب النظام أو التعليمات المناسبة (صلاحية رئيس قسم المشتريات).

(د) حصر المشتريات المتكررة من موردين معينين وإذا حدث أن كانت أغلب هذه المشتريات قد تمت من مورد واحد أو مجموعة محددة من الموردين فيجب إعطاء هذه المشتريات اهتماماً خاصاً بالفحص والمراجعة .

(هـ) الاستفسار من الجهات الطالبة للمواد محل المراجعة عما إذا حدثت اختلافات في المواصفات الفنية بين المستلم فعلاً وبين ما تم طلب شرائه، وأيضاً الاختلافات حول نوعية هذه الموارد وملاءمتها للعمل وللبحث في نتائج كل خلاف كان قد وقع بشأن ذلك وما انتهى إليه .

(و) تجميع نتائج عملية الفحص والمراجعة وفي حال وجود أن هناك مخالفات قد وقعت ومؤيدة بالثبوتات المناسبة فإن هذه المخالفات تعالج بالتحقيق مع الشخص المذكور (رئيس قسم المشتريات) أو إحالة الموضوع للقضاء .

إن حجم تأثير عمليات تقاضي العمولات وأهميتها على القوائم المالية مرتبط بالآتي:

(أ) إذا ثبت تقاضي العمولات يمكن أن تحسب من خلال مجموع ما نفذ من مشتريات عن طريق رئيس قسم المشتريات منسوبة إلي حجم المشتريات ككل ، ثم مقارنة العمولة المستترة التي حصل عليها رئيس قسم المشتريات منسوبة إلي حجم مشترياته وإلي جميع المشتريات بأكمله . وفي ضوء هذه النسبة وبعد الحصول على أرقام محددة يمكن للمفتش أن يتحفظ على النتائج أو يطلب تسجيل الذمة المستخرجة نتيجة التحقيق مع رئيس قسم المشتريات وذلك عن طريق تخفيض مبلغ المشتريات يجعل حساب المشتريات (دائناً) وحساب رئيس قسم المشتريات (مديناً) بمقدار العمولات المختلفة.

(ب) وإذا لم تؤيد تصريح المدير العام بأي إثبات أو قرينة فإن مفتش الحسابات الخارجي يعتبر أقوال المدير من قبيل اللغو غير المؤيدة بالإثباتات المناسبة.

- مسؤولية المدققين السابقين:

إن تحديد مسؤولية المدققين السابقين يصدر من حيث المبدأ من إدارتهم الرئيسية.

وفي الحالة المعروضة فإنه إذا ثبت صحة ادعاء اختلاس عمولات بحسب ما ذكره المدير العام فإنه يتم فحص برنامج المراجعة المعد من قبل المراجعين السابقين وكذلك إجراءات المراجعة المنفذة من قبلهم. فإن ثبت تقصيرهم ببذل العناية المهنية المناسبة تتم محاسبتهم

عن هذا التقصير، وإن ثبت قيامهم بعملهم على الوجه الصحيح فليس ثمة مسؤولية على هؤلاء المراجعين.

وفي المثال المذكور كان على المدير العام أن يراجع المعطيات المتوفرة لديه فور حصوله عليها، وأن يكلف الرقابة الداخلية في المؤسسة للتحقيق مع رئيس قسم المشتريات للوصول إلى الحقيقة ولا يجوز لهم انتظار قدوم المفتش الخارجي من أجل عرض الموضوع عليه لأن الإدارة هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن صحة وسلامة أداء العمل.

- حالة رقم (3):

بصفتك مدقق مالي (مراجعاً للحسابات) عرضت عليك إحدى الشركات المساهمة ميزانيتها التالية في 2015/12/31م

الأصول	الميزانية العمومية في 2015/12/31م		الخصوم
الأصول الثابتة			حقوق الملكية
مباني	320000		رأس المال
(-) رهنيات (قرض طويل الأجل)	120000		أرباح العام الحالي
		650000	مجموع حقوق الملكية
شهرة المحل			التزامات طويلة الأجل
آلات وأدوات			قرض السندات (5%)
الأصول المتداولة		100000	التزامات قصيرة الأجل
مدينون	57400		دائنون
مخزون سلعي آخر المدة	189420		أوراق دفع
مساهمين (أسهم غير مدفوعة)	12500		بنك سحب على المكشوف
أوراق مالية متداولة	62400		
نقدية	11280		

مجموع الالتزامات قصيرة الأجل	72000	مجموع أصول متداولة	333000
		أرصدة مدينة أخرى	
		أرباح موزعة	6000
مجموع الخصوم	822000	مجموع الأصول	822000

ومن خلال الفحص وجدت ما يلي:

إن حساب المدينين يتضمن ديون معدومة تبلغ 400 دينار ومن الضروري تكوين مخصص ديون مشكوك فيها بمعدل 4% من رصيد المدينين.

إن المخزون السلعي تم تقييمه بثمن التكلفة علماً بأن الذي يزيد عن سعر السوق بنسبة 10% من سعر السوق.

إن الأوراق المالية جرى تقييمها بثمن التكلفة علماً بأن سعرها في السوق في نهاية السنة المالية تبلغ 58300 دينار.

لدى فحص الأرباح الموزعة تبين أنه قد تم توزيعها في شهر 5 أيار على حاملي الأسهم وهي تخص السنة الحالية.

تبين من فحص الأصول الثابتة أن الشركة قد أظهرت بصافي قيمتها بعد استبعاد الاستهلاك الخاص بها.

والمطلوب:

إعادة تنظيم حساب الأرباح والخسائر (التعديل) والميزانية المعدلة بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً

بيان تحفظاتك والأسباب التي دعتك لتعديل الميزانية العمومية السابقة لعرضها كمقترحات وتوصيات على مجلس الإدارة.

في حالة عدم استجابة الإدارة لمقترحاتك وتوصياتك ما هو مضمون فقرة الرأي التي يمكن أن يتضمنها تقريرك النهائي ضمن الحالتين

التاليتين: -

(أ) يعتبر تقريرك سلبياً إذا اختلفت نتائج الأعمال بنسبة تزيد عن 50% من الرصيد الظاهر في الميزانية .

(ب) يعتبر تقريرك متحفظاً إذا اختلفت نتائج الأعمال بنسبة تقل عن 50% من الرصيد الظاهر في الميزانية.

الحل:

إعادة تنظيم حساب الأرباح والخسائر والميزانية العمومية: -

(أ) بالنسبة لحسابات المدينين :-

هناك ديون معدومة 400 دينار تسجل بالقييد الآتي :-

400 من ح/ الديون المعدومة.

400 إلى ح/ المدينين.

ويصبح رصيد حساب المدينين مساوياً لـ (400 - 57400) = 57000 دينار.

مخصص ديون مشكوك فيها = 4% × 57000 = 2280 دينار تسجل بالقييد الآتي:

2280 من ح/ مصروف ديون مشكوك فيها.

2280 إلى ح/ مخصص ديون مشكوك فيها.

ثم تقفل الديون المعدومة ومصروف الديون المشكوك فيها بحساب الأرباح والخسائر المعدل القيد الآتي:

2680 من ح/ أ، خ المعدل.

إلى مذكورين

400 ح/ الديون المعدومة

2280 ح/ مصروف ديون مشكوك فيها.

(ب) بالنسبة للمخزون السلعي:

تم تقييم المخزون بثمن التكلفة الذي يزيد عن سعر السوق بنسبة 10% من سعر السوق

100 سعر السوق 110 سعر التكلفة

189420 س

189420

س = $\frac{110}{100} * 172200 = 172200$ دينار السعر السوقي للمخزون.

مخصص هبوط أسعار المخزون = (172200 - 189420) = 17220 دينار.

17220 من ح/ مصروف أسعار المخزن

17220 إلى ح/ مخصص هبوط أسعار المخزون.

ثم يقفل كما يلي:

17220 من ح/ أ، خ المعدل.

17220 إلى ح/ مصروف هبوط مخزون سلعي.

(ج) بالنسبة للأوراق المالية المتداولة:

تم تقييمها بثمن التكلفة الذي يزيد عن سعر السوق.

مخصص هبوط أسعار أوراق مالية = (62400 - 58300) = 4100 دينار.

4100 من ح/ مصروف هبوط أسعار أوراق مالية.

إلى ح/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية.

ثم يتم أقفالها بالقيود التالي:

4100 من ح/ أ، خ المعدل.

4100 إلى ح/ مصروف هبوط أسعار أوراق مالية.

(د) ثم يتم أقفالها الأرباح الموزعة بالقيود الآتي:

6000 من ح/ أ، خ المعدل.

6000 إلى ح/ الأرباح الموزعة.

مئة ح/أ. خ العدل عن السنة المنتهية في 2015/12/31م له

رصيد قبل التعديل	50000	إلى ح/ الديون المعدومة	400
		إلى ح/ مصروف ديون مشكوك فيها	2280
		إلى ح/ مصروف هبوط أسعار المخزون	17220
		إلى ح/ مصروف هبوط أسعار أوراق مالية	4100
		صافي الربح المتحقق بعد التعديل	26000
	50000		50000
	26000		
		إلى ح/ أرباح موزعة خلال شهر أيار	6000
		الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد الأرباح الموزعة	20000
	26000		26000

الخصوم

الميزانية العمومية المعدلة في 1997/12/31

الأصول

حقوق الملكية		الأصول الثابتة		
رأس المال	600000	مباني	320000	
مساهمين (أسهم غير مدفوعة)	12500	شهرة المحل	50000	
		آلات ومعدات	233000	603000
رأس المال المدفوع	587500	مجموع الأصول الثابتة		
أرباح العام الحالي بعد استبعاد	20000			
الأرباح الموزعة				

صافي حقوق الملكية		60750	الأصول المتداول		
		0			
			المخزون السلعي	189420	
الالتزامات طويلة الأجل			- م. هـ. أ. المخزون	17220	172200
قرض السندات (بفائدة 5%)	100000				
قرض (برهن مباني الشركة)	120000		مدينون (عملاء)	57000	
مجموع الالتزامات طويلة الأجل		22000	- م. د. م فيها	2280	54720
		0			
			أوراق مالية متداولة	62400	
التزامات قصيرة الأجل			- م. هـ. أ. أوراق مالية	4100	58300
دائنون	40000				285220
أوراق دفع	17000		أموال جاهزة		11280
بنك سحب على المكشوف	15000		نقدية		
مجموع الالتزامات قصيرة الأجل		72000			
مجموع الخصوم وحقوق الملكية		89950	مجموع الأصول		899500
		0			

2. التحفظات التي يمكن تقديمها لمجلس الإدارة كمقترحات وتوصيات:

1. لم يظهر في الميزانية السابقة أي حساب للاستهلاكات الخاصة بالأصول الثابتة والسبب في الميزانية السابقة أي حساب للاستهلاكات، وحسب مبدأ الإفصاح يجب أن تظهر الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مطروحاً منها مجمع الاستهلاك التراكمي.

2. بخصوص الرهنيات على المباني وكما ظهرت في الميزانية غير المعدلة مطروحة في جانب الأصول من التكلفة. يعتبر هذا الإجراء مخالف لمبدأ إظهار الأصل الثابت بالتكلفة التاريخية البالغة 320000 دينار، وكما هو الحال في إظهارها في الميزانية في جانب الخصوم كما هو الحال في الميزانية المعدلة.
3. بالنسبة للمخزون السلعي فقد ظهر بمبلغ 189420 دينار، وبما أن هذا المبلغ يزيد عن سعر السوق بنسبة 10% فإن هذا الإجراء يعتبر مخالفاً لمبدأ الحيطة والحذر، لذلك فقد تم تكوين محصص هبوط أسعار مخزون سلعي وتم طرحه من قيمة المخزون كما هو الحال في الميزانية المعدلة وفي حساب الأرباح والخسائر المعدل.
4. بالنسبة لحساب المدينين فقد ظهر بمبلغ 57400 دينار دون أن ينزل منه الديون المعدومة البالغة 400 دينار، والديون المشكوك فيها البالغة 2280 دينار، وقد تم تصحيح ذلك في الميزانية المعدلة وفي حساب الأرباح والخسائر المعدل.
5. الأوراق المالية ظهرت بثمن التكلفة 62400 دينار وهو يزيد عن سعر السوق بمقدار 4100 دينار وقد تم عمل محصص هبوط أسعار أوراق مالية حسب مبدأ الحيطة والحذر وكما ورد في حساب الأرباح والخسائر المعدل والميزانية العمومية المعدلة.
6. بالنسبة للأرباح الموزعة على المساهمين خلال شهر أيار والبالغة 6000 يشترط من أجل توزيعها وجود أرباح فعلية وأن عملية توزيعها تكون في نهاية الدورة المالية وليس خلالها لذلك يجب أن تعتبر عملية التوزيع غير صحيحة من وجهة نظر المبادئ المحاسبية.
3. في حالة عدم استجابة الإدارة للمقترحات والتوصيات السابقة فإن مضمون فقره الرأي في التقرير ستكون على النحو التالي:

$$20000 - 50000$$

$$\frac{\quad}{50000} = 60\% \quad () = 50\% \quad \text{بما أن النتائج تغيرت بنسبة تزيد عن } 50\%$$

التقرير سيكون سلبياً وتكون فقره الرأي فيه كما يلي:

- نظراً لتأثير النقاط الواردة في الفقرة الإيضاحية السابقة، برأينا أن البيانات المالية المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة المركز المالي للشركة.

كما هي في 1997/12/31 ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

المراجع: التاريخ:

التوقيع: العنوان:

- حالة رقم (4):

ظهرت الأوراق المالية بالميزانية العمومية بقيمتها الاسمية البالغة 20000 دينار بينما كانت تكلفتها 18000 دينار واعتبر الفرق كأرباح سجلت بالدفاتر، علماً بأن القيمة السوقية لها تبلغ 17500 دينار.

ما هو موقف مراجع الحسابات من ذلك؟

الحل:

يجب أن تظهر الأوراق المالية بالميزانية العمومية بالتكلفة التاريخية البالغة 18000 دينار ولا يجوز اعتبار الفرق بين القيمة الاسمية والتكلفة كأرباح محققة لأن الربح لا يتحقق إلا عند البيع، من جهة أخرى يجب احتساب محخص هبوط أسعار أوراق مالية لمواجهة انخفاض سعر السوق عن التكلفة طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر.

2500 من ح/ أ، خ المعدل.

إلى مذكورين:

2000 ح/ الأوراق المالية.

500 ح/ محخص هبوط أسعار أوراق مالية.

- حالة رقم (5):

ظهر عجز في الصندوق بمقدار 200 دينار عند الجرد الفعلي وتبين أنه ناتج عن أن هناك مشتريات تمت بخصم تجاري 10% وكانت قيمتها قبل الخصم 8000 دينار سجلت بال قيد التالي:

8000 من ح/ المشتريات.

إلى مذكورين

7000 ح/ الصندوق.

1000 ح/ خصم مكتسب.

ما هو موقف مراجع الحسابات من هذا الإجراء:

لا يجوز أن يظهر الخصم التجاري في الدفاتر، كذلك فإن المشتريات يجب أن تسجل بقيمة 7200 دينار ($8000 \times 90\%$)

وكذلك الصندوق يجب أن يكون دائماً بقيمة 7200 دينار قيد التسوية هو:



1000 من ح/أ، خ المعدل (بقيمة الخصم المكتسب الخاطئ).

إلى المذكورين

200 ح/ الصندوق (العجز).

800 ح/ بضاعة آخر المدة (بقيمة الزيادة الخاطئة في المشتريات).

- حالة رقم (6):

اكتشف عجز في الصندوق بقيمة 1000 دينار تم اعتبار نصفها (500) دينار من مسؤولية أمين الصندوق.

باعتبارك مراجعاً للحسابات ما هو الموقف الذي ستتخذه.

1000 من ح/ عجز الصندوق.

1000 إلى ح/ الصندوق.

من المذكورين

500 ح/ أمين الصندوق.

500 ح/أ، خ المعدل.

1000 إلى ح/ عجز الصندوق.

- حالة رقم (7):

هناك بضاعة مبيعة بسعر بيع 12500 كانت في مستودعات الشركة بتاريخ 2014/12/31م وأثبتت كمبيعات وأرسلت فواتيرها

إلى العميل بتاريخ 2014/12/31م وشحنت البضاعة بتاريخ 2015/1/10م. لكنها أودعت في قائمة الجرد للبضائع الباقية

بثمن تكلفتها البالغة 10000 دينار (البضاعة ظاهرة بالميزانية بمبلغ 120000 دينار). أما البضاعة الباقية آخر المدة (عدا المبيعة)

فقد جرى تقييمها على أساس القيمة السوقية والتي تزيد عن 10% عن التكلفة.

باعتبارك مراجعاً للحسابات ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك؟

الحل:

بما أن عملية البيع قد تمت قبل نهاية السنة المالية فيجب أن تسجل المبيعات سواء استلمها العملاء أم لا، ولكن يجب استبعادها من

مخزون آخر المدة حسب التالي:

$$\text{مخزون آخر المدة بالتكلفة} = (120000 - 10000) = 110000 \text{ دينار.}$$

10000 من ح/ المتاجرة.

10000 إلى ح/ بضاعة آخر المدة.

كذلك فإن هذه البضاعة البالغة قيمتها 110000 دينار جرى تقييمها على أساس السعر السوقي الذي يزيد 10% عن التكلفة

100 تكلفة = 110 سوق

$$\text{س} = \frac{110000}{110}$$

$$= 100000 \text{ دينار}$$

والفرق البالغ 10000 دينار يجب تخفيضها من بضاعة آخر المدة كالتالي:

10000 من ح/ المتاجرة المعدل.

10000 إلى ح/ بضاعة آخر المدة.

-حالة رقم (8):

هناك بضاعة قيمتها 5000 دينار وردت في سجلات الإدخال بتاريخ 2014/12/31 وأدرجت في قائمة الجرد، ولم تسجل في

مشتريات الدورة المالية علماً بأنها اشترت على الحساب.

باعتبارك مراجعاً للحسابات ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك؟

الحل:

بما أن عملية الشراء قد تمت قبل نهاية السنة المالية وأدرجت ضمن قائمة الجرد فإنه يجب أن تسجل المشتريات حسب الأتي:

5000 من ح/ المتاجرة المعدل.

5000 إلى ح/ الموردين.

- حالة رقم (9):

هناك دعاوى قضائية على الشركة يمكن أن ينجم عنها خسائر قدرها 2000 دينار ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك باعتبارك مراجعاً لحسابات هذه الشركة.

الحل:

طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر فإنه يجب تشكيل محخص دعاوى قضائية لمواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عنها حسب التالي:

2000 من ح/ أ، خ المعدل.

2000 إلى ح/ محخص دعاوى قضائية.

أما إذا ذكر في السؤال بأن المستشار القانوني للشركة حدد بأنه من الصعب جداً أن تخسر الشركة هذه القضية. فإننا نرى أن نستغني

في هذه الحالة عن تشكيل المخصص ونكتفي بالإشارة والإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية

- حالة رقم (10):

الحل:

أثناء فحصك ليومية المبيعات وجدت القيد التالي الذي يعبر عن مبيعات نقدية تمت في 2014/12/28

6000 من ح/ الصندوق

6000 إلى ح/ المدينين.

ما هي الآثار المترتبة على هذا الإجراء، وكيف يتم تصحيحه في الدفاتر والقوائم المالية؟

إن الآثار المترتبة على هذا الإجراء هو تخفيض حساب العملاء بمقدار 6000 دينار وكأنهم سددوا جزءاً من ديونهم للشركة، بالإضافة

إلى أنه خفض المبيعات لأنه لم يسجلها وبالتالي أثر على نتيجة المتاجرة، والأرباح حيث خفضها بمبلغ 6000 دينار، أي أنه أثر

على نتيجة الأعمال وخفضها بمبلغ 6000 دينار، وأثر على المركز المالي للشركة بتخفيضه بمبلغ 6000 دينار وتكوين احتياطات

سرية.

أما المعالجة والتصحيح فيتم كما يلي:

6000 من ح/ العملاء (المدينين).

6000 إلى ح/ المتاجرة المعدل (المبيعات).

- حالة رقم (11):

عند مراجعة المراجع الخارجي لأوراق القبض تبين له أن منها ورقة قبض قيمتها 1000 دينار تخص أحد العملاء الذي سبق وأعلن إفلاسه رسمياً قبل نهاية السنة.

باعتبارك مراجعاً للحسابات ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك؟

الحل:

يجب أن يتم تحميل الخسارة الناتجة عن إعدام ورقة قبض خاصة بأحد العملاء على حساب الأرباح والخسائر بالقيود الآتي:

1000 من ح/ أ، خ المعدل.

1000 إلى ح/ أوراق القبض.

- حالة رقم (12):

هناك احتمال بالتعويض لأحد العملاء مناصفة مع شركة التأمين بموجب دعوى قضائية على الشركة عن بضاعة قد اشتراها من الشركة بقيمة 2000 دينار وأصابها الضرر في الطريق.

باعتبارك مراجعاً لحسابات هذه الشركة ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك؟

الحل:

حسب مبدأ الحيطة والحذر يجب تشكيل مخصص لمواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن الدعوى القضائية ويكون بالقيود الآتي:

1000 من ح/ أ، خ المعدل.

1000 إلى ح/ مخصص دعوى قضائية.

- حالة رقم (13):

ظهر المخزون السلعي في الميزانية العمومية بقيمة 300000 دينار مطروحاً منه مخصص هبوط أسعار مخزون بقيمة 20000 دينار، وقد تبين أن جزءاً من المخزون السلعي يعود إلى بضاعة راكدة مقدار تكلفتها 40000 دينار، وقدرت الشركة أن صافي قيمتها البيعية لن تزيد عن 50% من التكلفة مما دفعها إلى تكوين م. ه.أ. مخزون سلعي في السنة السابقة. أما باقي المخزون فتقدر تكلفته بمبلغ 260000 دينار وصافي قيمتها البيعية 280000 دينار.

الحل:

بالنسبة للبضاعة الراكدة يجب تكوين محصص هبوط أسعار المخزون بمقدار 50% من تكلفته:

$$م . ه . أ . مخزون = 40000 \times 50\% = 20000 \text{ دينار.}$$

وهو نفس المبلغ الظاهر في الميزانية العمومية.

لا يوجد أي تعديل.

حالة رقم (14):

بلغت تكلفة البضاعة تامة الصنع 60000 دينار، بينما صافي قيمتها البيعية في السوق آخر العام كانت 50000 دينار، وتوجد

عقود بيع على الحساب صدرت بها فواتير أرسلت للعملاء لنصف الكمية للبضاعة المذكورة بأسعار تنتج ربحاً 6000 دينار بعد

خصم مصاريف البيع.

باعتبارك مراجعاً خارجياً للحسابات، ما هو الموقف الذي ستتخذه حيال ذلك الحالة المعروضة عليك؟

الحل:

بما أن نصف البضاعة تامة الصنع قد تم التعاقد على بيعها بأسعار ثابتة غير قابلة للتعديل، فمعنى ذلك أن هذا الجزء لا يحتاج إلى

تكوين محصص هبوط أسعار مخزون. أما الباقي وهو نصف الكمية للبضاعة تامة الصنع فيجب تكوين محصص هبوط أسعار المخزون

له وذلك وفقاً لمبدأ الحيطة والحذر لأننا هنا بصدد خسارة محتملة.

$$م . ه . أ . المخزون الذي يخص نصف البضاعة = (10000 \times \frac{1}{2}) = 5000 \text{ د.}$$

فيكون القيد كما يلي:

5000 من ح/أ، خ المعدل.

5000 إلى ح/م . ه . أ . مخزون.

ويجب الإفصاح في الملاحظات المرفقة بأن هناك بضاعة تكلفتها 30000 دينار تم التعاقد على بيعها بأسعار ثابتة غير قابلة للتعديل

وأن هذه الصفقة تنتج أرباحاً قدرها (6000) دينار، ولذلك لم يتم تشكيل محصص هبوط أسعار مخزون لهذا الجزء من المخزون.

حالة رقم (15):

تبين أن الشركة لا تقوم باستهلاك أصولها الثابتة بحجة أن الاستهلاك ما هو إلا مجرد قيود دفترية ولا تمثل مصروفات فعلية، باعتبارك مراجعاً خارجياً لحسابات هذه الشركة ما هو رأيك في هذا القول؟

ومن جهة أخرى فإنه ومع استخدام الأصل لعدة سنوات فإن قيمته ستخف وتقل قيمة الانخفاض في الأصول تمثل مجمع الاستهلاك التراكمي للأصل الثابت.

إن عدم قيام الشركة باحتساب الاستهلاكات تخالف مبدأ الإفصاح المحاسبي الذي ينص على أنه يجب عرض الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية مطروحاً منها مجمع الاستهلاك التراكمي للأصول إلى القيمة الصافية، كذلك فإن عدم تحميل أعباء الاستهلاك على حساب الدخل يخالف مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات والذي يتطلب تحميل كل سنة مالية بإيراداتها ومصروفاتها، وبما أن الاستهلاك هو مصروف فعلي فيجب تحميله كمصروف على حساب الدخل.

إن الآثار المترتبة على عدم احتساب الاستهلاك على الأصول الثابتة تتمثل في تضخيم المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها.

-حالة رقم (16):

بلغت نفقات التأسيس 3150 دينار، وقامت الشركة بإعادة تقييم بعض أصولها الثابتة بمبلغ مماثل وأجرت القيد التالي

13150 من ح/ الأصول الثابتة.

13150 إلى ح/ نفقات التأسيس.

باعتبارك مراجعاً خارجياً لحسابات هذه الشركة ما هو الإجراء الذي ستتخذه تجاه الحالة السابقة المعروضة عليك؟

الحل 16:

انطلاقاً من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP “ومبدأ التكلفة التاريخية بشكل خاص فإنه لا يجوز الحياد عن هذا المبدأ بإعادة تقييم الأصول الثابتة تحت أي ظرف من الظروف (إلا في حالة حدوث تضخم مرتفع كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 وعند ذلك يجوز إعادة تقييم كافة الأصول وليس بعضها لكي تعكس الأسعار الجديدة).

كذلك لا يجوز تعديل (إعادة التقييم) الأصول حسب قانون الضرائب الأردني إلا في حالات محددة هي الاندماج أو التصفية أو البيع. ومع ذلك كله فإنه وإذا ما تم إعادة تقييم بعض الأصول (كما في الحالة المعروضة) فإنه يجب تسجيل مبلغ الفرق. كاحتياطي

رأسمالي وليس إقفال الفرق في نفقات التأسيس لأن هذه المصروفات تعتبر نفقات إيرادية مؤجلة يتم استهلاكها خلال (5) خمس سنوات عادة.

-حالة رقم (17):

توجد شيكات مؤرخة بتاريخ لاحق للميزانية العمومية استلمت من بعض العملاء ولم تسجل في الدفاتر تبلغ قيمتها 10000 دينار علماً بأن أصل الدين المترتب عليهم يبلغ 20000 دينار استحق في 2014/12/5 (مع العلم بأنه يحتسب مخصص عن كامل الديون المشكوك في تحصيلها).

باعتبارك مراجعاً خارجياً للحسابات لهذه الشركة ما هو الموقف الذي ستخذه؟

الحل:

بالنسبة للجزء المسدد بشيكات يجب تسجيله كما يلي:

10000 من ح/ الشيكات الواردة (أو النقدية).

10000 إلي ح/ المدينين.

أما الجزء الباقي فيجب أن يتم تشكيل م . د . م . فيها بكامل قيمتها لأنه استحق في 2014/12/5 ولم يرد هناك شك في تحصيله.

10000 من ح/ أ، خ المعدل.

10000 إلي ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

الفصل الخامس

المراجعة القانونية

الفصل الخامس

المراجعة الخاصة (المراجعة القانونية)

أن التطور الكبير الذي شهدته الشركات عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها، بالإضافة إلى سعي المساهمين الحصول على معلومات صادقة وموثوق منها جعل الشركات تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر معها.

المراجعة القانونية هي مراجعة قانونية مطلوبة لدقة البيانات والسجلات المالية للشركة أو الحكومة. والتدقيق هو فحص للسجلات التي تحتفظ بها منظمة أو شركة أو كيان حكومي أو فرد، ويتضمن تحليل السجلات المالية أو غيرها. المناطق. الغرض من التدقيق المالي هو تحديد ما إذا كانت الأموال تم تداولها بشكل صحيح وأن جميع السجلات والملفات المطلوبة دقيقة. وتشمل الشركات التي تخضع للتدقيق الشركات العامة والبنوك وشركات الوساطة والاستثمار وشركات التأمين.

1. التدقيق القانوني:

المراجعة القانونية هي مراجعة قانونية مطلوبة لدقة البيانات والسجلات المالية للشركة أو الحكومة. الغرض من التدقيق القانوني هو تحديد ما إذا كانت المنظمة توفر تمثيلاً عادلاً ودقيقاً لمركزها المالي عن طريق فحص المعلومات مثل الأرصدة المصرفية وسجلات مسك الدفاتر والمعاملات المالية.

1.1 - كيف تعمل المراجعة القانونية:

شير المصطلح القانوني إلى أن التدقيق مطلوب بموجب النظام الأساسي. النظام الأساسي هو قانون أو لائحة يسنها الفرع التشريعي للحكومة المرتبطة بالمنظمة. يمكن سن التشريعات على مستويات متعددة بما في ذلك الفيدرالية أو الولاية أو البلدية. في مجال الأعمال، يشير النظام الأساسي أيضًا إلى أي قاعدة يحددها فريق قيادة المنظمة أو مجلس الإدارة.

التدقيق هو فحص للسجلات التي تحتفظ بها منظمة أو نشاط تجاري أو كيان حكومي أو فرد. يتضمن هذا عمومًا تحليل السجلات المالية المختلفة أو مجالات أخرى. أثناء التدقيق المالي، يمكن إدراج سجلات المؤسسة المتعلقة بالدخل أو الربح، وعوائد الاستثمار، والنفقات، والبنود الأخرى كجزء من عملية التدقيق. يتم استخدام العديد من هذه العناصر أيضًا عند حساب نسبة مجمعة.

غالبًا ما يكون الغرض من التدقيق المالي هو تحديد ما إذا كانت الأموال تم تداولها بشكل صحيح وأن جميع السجلات والملفات المطلوبة دقيقة. في بداية التدقيق، يقوم كيان التدقيق بالتعرف على السجلات المطلوبة كجزء من الامتحان. يتم جمع المعلومات وتزويدها على النحو المطلوب، مما يسمح للمراجعين بإجراء تحليلهم. إذا تم العثور على معلومات غير دقيقة، فقد يتم تطبيق عواقب مناسبة.

إن الخضوع لمراجعة قانونية ليس علامة متأصلة على ارتكاب أي مخالفات. بدلاً من ذلك، غالبًا ما يكون هذا إجراءً رسميًا مصممًا للمساعدة في منع أنشطة مثل اختلاس الأموال عن طريق ضمان الفحص المنتظم لمختلف السجلات من قبل طرف ثالث مختص. وينطبق الشيء نفسه أيضًا على أنواع التدقيق الأخرى.

1.2 - من هو المدقق من ناحية القانونية Auditor:

المدقق هو شخص الذي يحمل شهادة سارية المفعول لممارسة مهنته أو على عضويته في مكتب أو شركة مؤهلة وللقيام بدور المحاسبين القانونيين. و يطلق على الشخص الذي يتحمل المسؤولية الشاملة عن إنجاز مهمة التدقيق و من ثم يوقع على التقرير، و بإمكانه تفويض بعض الأشخاص القيام بمهام معينة من عملية التدقيق.

1.1.2 - مفهوم ومقومات مهنة المراجعة القانونية:

- مفهوم المهنة: هو العمل الذي تحتاج مزاولته إلى معلومات متخصصة وإلى إعداد وتدريب طويل.

المقومات الأساسية لمهنة المراجعة القانونية: يمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:

أولاً: قدر وافي من التأهيل العلمي.

ثانياً: تحدف المهنة إلى تقديم خدمة عامة للمجتمع.

ثالثاً: تعتمد على الجهود الذهني بصفة أساسية.

رابعاً: تمارس قدرا من الرقابة الداخلية.

خامساً: وجود مجموعة من القواعد و التقاليد تحكم السلوك المهني .

سادساً: وجود مجموعة من المعايير الأداء المتعارف عليها تحكم أداء العامل المهني.

محددات عملية التدقيق المالي (المراجعة القانونية):

هناك بعض المحددات التي تعمل على تفويض عملية التدقيق وقدرتها على تحقيق الأهداف ومن هذه المحددات:

استعمال الإختبارات.

محددات ملاصقة لأي نظام محاسبي أو نظام رقابة داخلية.

حقيقة كون أن معظم أدلة المراجعة مقنعة وليست حاسمة.

1.3 - صفات المدقق الشخصية: Personal Qualifications:

1- الأمانة:

على المدقق أن يكون أميناً ونزيهاً في عمله أو أن يعطي هذا العمل حقه الواجب وأن يقوم بالعمل بوحى من ضميره ويبدل أقصى طاقاته العلمية والفنية في تنفيذ ما يكلف به من عمل، وأن يعرض النتائج التي يتوصل إليها بدقة وأمانة دون تحريف أو تمويه، وألا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها، والحقائق التي يعتقد بصحتها وألا يحايي أو يجامل أحداً فيما يديه من آراء، وأن يكون دائماً لعملائه ناصحاً أميناً.

2- المحافظة على أسرار المهنة:

حيث أن مدقق قانوني موضوع ثقة عملائه، ويطلع بحكم عمله على دقائق أسرارهم، تقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، وليس في مهنة المحاسبة والتدقيق فقط، بأن يحافظ الرجل المهني على هذه الأسرار وألا يقوم بإفشائها أو استخدامها ضد عملائه، أن يكون دائماً كتماً وموضوع ثقة.

وفي الأخير يمكن القول ليس على جميع الشركات الخضوع لعمليات تدقيق قانونية. الشركات التي تخضع للتدقيق تشمل الشركات العامة والبنوك وشركات الوساطة والاستثمار وشركات التأمين. هناك حاجة إلى بعض المؤسسات الخيرية لإكمال عمليات المراجعة القانونية. الشركات الصغيرة معفاة عموماً. يجب أن تفي الشركات بحجم معين وقاعدة موظف - عادة ما يكون أقل من 50 موظفًا - لإعفائها من التدقيق.

1.4 - المعايير الواجب توافرها في المدقق القانوني (المراجع القانوني):

هناك العديد من المعايير المحددة لشخص المدقق القانوني وهذا حسب كل دولة:

1. بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

أ- ترخيص الأشخاص أو المؤسسات:

لا تعترف هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية SEC بأي شخص أو مؤسسة للعمل كمراجعًا قانونيًا (CPA) إلا إذا كان حاملًا لترخيص من قبل الجهة أو الجمعية المهنية أو السلطة التشريعية التابع لها في الولاية أو الدولة التي يخضع لقوانينها رسميًا والتي يتمركز نشاطه المهني فيها. ولا يسمح لأي جهة بالقيام بأعمال المراجعة وفق هذا الشرط ما لم تتسم أعماله بالنزاهة والمهنية ويكون ترخيصه لا يزال ساريًا.

ب- استقلالية هذه الكيانات في علاقتها المهنية مع عملائها من الشركات المدرجة:

تركز هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية على الاستقلالية التامة للمراجع القانوني، ولا تعده مستقلاً إذا لم يكن في الواقع كذلك، وتتفني عنه الاستقلالية إذا كان أي من المستثمرين يملك من الحقائق والدلالات ما يشير إلى عدم قدرته على التعبير عن حكمه الموضوعي غير المتحيز بشأن جميع القضايا التي تحت نطاق مهامه.

-الحالات التي تنافي استقلالية المراجع القانوني:

سردت لوائح هيئة الأوراق والأسواق المالية جملة من الحالات والأمثلة المفصلة تفصيلاً دقيقاً التي تنتفي بوجودها حالة الاستقلالية من قبل شركة المراجعة. وخصصت الهيئة لدواعي هذا التفصيل ما يزيد على 10 صفحات للحالات المباشرة وغير المباشرة التي قد تكون سبباً لوجود المصالح الشخصية المتبادلة بين المراجع أو أقربائه أو العاملين لديه أو الملاك أو حاملي أسهمه الكبار وبين الشركة محل المراجعة.

2. المملكة المتحدة (بريطانيا):

تتشرط هيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA) توافر المهارات الضرورية والخبرة لدى شركة المراجعة في مجال أعمال الشركات الخاضعة لمراجعتها. ولا تقوم الهيئة بالترخيص لشركات المراجعة أو وضع قيد بأسماء الأشخاص أو المؤسسات المسموح لها بالقيام بأعمال المراجعة. ولقبول المؤسسات للقيام بأعمال المراجعة للشركات العامة المدرجة، تشترط الهيئة الوفاء بأحد الشرطين التاليين: - أن تكون المؤسسة المختارة للقيام بأعمال المراجعة لشركة عامة مدرجة، مؤهلة ومرخص لها (مقيدة في السجل) وفق قانون

الشركات البريطانية الصادر عام 1989م أو المعدل الصادر عام 2006م -- في حال كون مؤسسة المراجعة أجنبية، لا بد أن تكون مؤهلة ومرخص لها وفق قانون شركات أو نظام تأهيل مهني للمراجعين مناظر للقانون البريطاني

شروط استحقاقات التأهيل والتسجيل في القيد بحسب قانون الشركات البريطاني هي:

هناك عدة شروط تخص استحقاقات التأهيل والتسجيل في القيد والمتمثلة بما يلي:

أ- أن يكون الشخص أو المؤسسة عضوًا في أحد الكيانات الإشرافية المعروفة لمهنة المراجعة. ويُشترط في هذا الكيان الإشرافي أن يكون في المملكة المتحدة، وأن يكون شركة أو جمعية مهنية، وأن يكون لها اشتراطات وضوابط واضحة للتأهيل للقيام بمهنة المراجعة للشركات، إضافة إلى مقدرة هذا الكيان الإشرافي على تطبيق أنظمتها وفرضها على سلوك أعضائه المنتمين له. متضمنًا ذلك قواعد للعضوية وانتفاؤها في حال مخالفة ضوابطها

ب- أن يكون مؤهلاً للعضوية والقيام بأعمال المراجعة وفق اشتراطات ذلك الكيان الإشرافي المهني.

ج- أن يكون حاملاً لتأهيل أكاديمي معروف حصل عليه من المملكة المتحدة .

د- أو أن يكون حاملاً لتأهيل أكاديمي أجنبي معتمد، ومستوف لأي متطلبات تعليمية إضافية تطلب منه عند الضرورة.

وتلزم هيئة الخدمات المالية البريطانية الشركات المدرجة الراغبة في تعيين مراجع لحساباتها، والشخص أو المؤسسة المختارة للقيام بأعمال المراجعة، بشروط محددة هي:

-التزامات الشركة المدرجة: تلزم الشركة المدرجة قبل تعيين مراجع لحساباتها بأن تثبت من خلال خطاب للهيئة أن المؤسسة المختارة للمراجعة تتوفر فيها متطلبات المهارة والموارد وكذا الخبرة بمجال المحاسبة وطبيعة عمل الشركة بما يكفل القيام بأعمال المراجعة بشكل كافٍ، وعليها توفير المعلومات المشار إليها كافة للهيئة بما في ذلك إقرار من الشركة باستقلالية شركة المراجعة عن أي مصالح تربطها بالشركة كما تقرر ذلك لوائح الهيئة .(ب) التزامات مؤسسة المراجعة المختارة تلزم الهيئة مؤسسة المراجعة المختارة بتوفير أي معلومات تطلبها ذات علاقة بالاستيضاح عن توافر اشتراطات التأهيل والخبرة والمهنية المطلوبة، وخاصة إذا كانت المؤسسة لم تقم في السابق بأعمال المراجعة لشركات مدرجة . كذلك تلزم المؤسسة بتقديم أي معلومات تطلبها الهيئة وفق اشتراطات الالتزامات المستمرة بتقديم المعلومات التي تفرضها لوائح الهيئة.

1.2- اشتراطات الاستقلالية لمؤسسات المراجعة :

تشتترط لوائح الهيئة ضرورة قيام الشركة المدرجة بالخطوات الضرورية للتأكد من أن مؤسسة المراجعة المختارة مستقلة تمامًا عن أي مصالح تربطها بالشركة، وإذا كانت الشركة المدرجة تشعر في أي وقت بأن مؤسسة المراجعة لم تعد مستقلة، فعليها القيام بما يكفل العودة لاستقلالية مؤسسة المراجعة. وفي حال تعذر ذلك في وقت معقول، فعلى الشركة المدرجة في الحال إخطار الهيئة بذلك.

قائمة المراجع

المراجع المعتمدة:

المراجع باللغة العربية:

- عماد سعيد الزمر وآخرون (2020)، "مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة"، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- خالد عبد المنعم زكي لبيب وآخرون (2018)، "دراسات في المراجعة": القسم الأول، الطبعة الأولى، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- خلف عبد الله الوردات (2017)، "دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA"، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن.
- حيدر شاكر البرزنجي، محمود حسن جمعة (2013)، "تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات"،
- عبد العزيز السيد مصطفى (2014)، "استخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة" كلية التجارة - جامعة القاهرة.
- على عبد القادر الذنبيات (2015)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية"، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- أحمد حلمي جمعة (2015)، "مدخل إلى التدقيق والتأكد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- وليم توماس، أمرسون هنكي (1998)، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الكتاب الثاني، دار المريخ للنشر، القاهرة.
- إيهاب نظمي، هاني العزب (2012)، "تدقيق الحسابات: الإطار النظري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،
- أحمد محمد نور (2007)، "مراجعة الحسابات" الدار الجامعية، الإسكندرية.
- عصام الدين محمد متولي (2009)، "المراجعة وتدقيق الحسابات 2"، مركز جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء.
- ألفين أرينز، جيمس لوبك (2019)، "المراجعة مدخل متكامل"، الجزء الثاني، ترجمة محمد عبد القادر الديسطي، دار المريخ، مصر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Kurt F et Al (2015), "Manuel D'audit Interne : Améliorer L'efficacité de la Gouvernance, du Contrôle Interne et du Management des Risques", Eyrolles, Paris.
2. Ifaci (2015), 'Les outils de l'Audit Interne : 40 fiches pour conduire une mission d'audit', Eyrolles, Paris.
3. Urton I et Al (2017), 'Internal Auditing: Assurance & Advisory Services', 4^{ed}, Internal Audit Foundation, USA.
4. David Hay (2020), "The Future of Auditing", Routledge Focus, London.
- 5.

6. Porter. B, Simon. J, Hatherly. D., “**Principales External Auditing**”, 4th Ed, Willey, United Kingdom, 2014.
7. Moeller. R., “**Brink’s Modern Internal Auditing: A Common Body of Knowledge**”, 6th Ed, Wiley, New Jersey. 2009.
8. Gibod. S, B, Vilmint. E., “**La Boite à outils de l’Auditeur financier**”, Dunod, Paris, 2013.
9. Lacolare.V., “**Pratiquer l’audit à valeur ajoutée**”, Afnor éditions, Paris, 2010.
10. Renard J., ‘ **Théorie et pratique de l’audit interne**’, 7^e édition, Eyrolles, Paris, 2010.
11. Obert. R, Mairesse.M.P., ‘**Comptabilité et audit : Manuel et Applications**’, 2^e édition, Dunod, Paris, 2009.